الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

رقم :

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

فرع : علاقات دولية

تخصص : إستراتجية و علاقات دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب (ة) : حورية صغيور

تحت عنوان

جهود الوساطة الجزائرية في حل النزاع المالي

2012- 2015

لجنة المناقشة :

- الدكتور : عبد العزيز زايدي	جامعة المسيلة	رئيسا
- الدكتور : محمد الطاهر عديلة	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
- الدكتور : نور الدين فلاك	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2017 - 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

الى من الجنة تحت أقدامـــــــــها ووصّـــــى الله ان لا نـــعصـــــــــيها

أمي حفظها الله وأسعـــــــــدها وصلـت هـنا بفـــضل دعـــاويـــها

الى الذي كابد الليالي كـــــــلها بـــكل خـير وشـــر تحـــــويـــها

أبي نور حياتي ونبراس ظلماتـــــها أطـــال الله عمـره والبـــقاع يأتيـــها

الى التي ربتني وأعطتني حنانـــــها أختي وعائلتها حياتي بكل حاضرها وماضيها

الى من نحمل الزُمرات ذاتـــــــها إخوتي نجوم أرضي والسماء وما فيـــــها

والى نسائهم كل باســـــــــــمها واولادهم من اكبرهم الى آخر عضو فيـها

الى التي تسكن حياتي وروحـــــها عـائـشة شمعة حياتي التي تـضويـــــها

الى التي تحملت كل تصرفاتـــــها شـــروق ربـي اسـعد ليـالـــــيها

الى رمز الاحترام وصـــفائـــــها نسـرين ربـي أجـب كـــل دعاويـــها

الى الذي نادتني عمتي بمعانـــيها وقدرني ربي ازح مصائبه التي الحياة تخفيها

الى برق اللاح خيرة ربيعة مريم كـــلثوم معـهم الصـداقة بأسمى مـعانـــيها

الى من كانت معرفته نعمة وما ارضاها ادعوا لـه واذكره الساعة بثـــوانـيها

الى أغـــلى أصدقائي واعـــــزهم معـــلمي يُعـــلِّمُ اجـــيالا ويـــربـــيها

الى كل فرد من عائلة صغيور وبعرفها لهم مني تحيات حورية وكل الخير بأمانيـــها

الى جميع دفعة 2018

حـوريـة

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر والعرفان لأستاذي المشرف الدكتور عديلة محمد الطاهر، على ما أولاه من عناية وبذله من جهد كي ترى هذه المذكرة النور، وأخص بشكري أخي العزيز إسحاق على كل التنبيهات التي تلقيتها منه، وكل الاحترام والتقدير الى الذي ساندني في كل مراحل دراستي وحياتي وقدم لي كل الدعم ان لم يكن ماديا فمعنويا وكان دائم التشجيع لي حفظه الله ورعاه اخي النذير. وكما لا أنسى حبيبة قلبي ورفيقة دربي عائشة على كل مساعداتها، والى كل من علمني حرفا، والى من تذّكرني بالكلمة الطيبة، وكل من مدّ لي يد العون.

حـــــوريــة

خطة البحث

جهود الوساطة الجزائرية في حل النزاع المالي (2012 -2015)

مقدمة.

الفصل الأول: الازمة المالية النشأة والتطور

المبحث الأول: نشأة وتطور النزاع في مالي.

المطلب الأول: نشأة وتطور النزاع في مالي حتى 2011.

المطلب الثاني: تطور النزاع في مالي بعد 2011.

المبحث الثاني: أسباب وأطراف النزاع في مالي.

المطلب الأول: أسباب النزاع في مالي.

أولا: الأسباب الداخلية للنزاع في مالي.

ثانيا: الأسباب الخارجية في النزاع المالي.

المطلب الثاني: أطراف النزاع في مالي.

أولا: الحركات المتمردة في شمال مالي.

ثانيا: التنظيمات الجهادية العابرة للحدود.

المبحث الثالث: المواقف الدولية من النزاع في مالي.

المطلب الأول: الموقف الفرنسي من النزاع في مالي.

المطلب الثاني: الموقف المغربي من النزاع في مالي.

المطلب الثالث: الموقف الجزائري من النزاع في مالي

المطلب الرابع: مواقف بقية الدول والهيئات المهتمة بالنزاع في مالي.

الفصل الثاني: المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي: رهان الوساطة والمفاوضات.

المبحث الأول: مبررات وأهداف الوساطة الجزائرية لحل النزاع في مالي.

المطلب الأول: مبررات الوساطة الجزائرية لحل النزاع في مالي.

المطلب الثاني: أهداف الوساطة الجزائرية لحل النزاع في مالي.

المبحث الثاني: آليات الوساطة الجزائرية في حل النزاع المالي.

المطلب الأول: آلية الإحتواء وإبعاد الخصم في ازمة مالي

المطلب الثاني: الجزائر ومبادرة تحقيق السلم في مالي منذ 2012.

المطلب الثالث: الحوار وعدم اقصاء الأطراف الأساسية لحل الأزمة المالية.

المبحث الثالث: فرص وتحديات الجزائر في تسوية النزاع في مالي.

المطلب الثاني: فرص الجزائر في تسوية النزاع المالي.

المطلب الثاني: تحديات الجزائر في تسوية النزاع المالي.

الخاتمة.

مقدمة

تعد الوساطة الدولية إحدى أهم الأدوات التي تلجأ إليها الدول في حل الخلافات والنزاعات التي قد تحدث بينها، وتكمن أهميتها في كونها وسيلة سلمية مثلى، فهي تعتبر طرقا سهلا سلسا وأقل مشقة من الطرق الأخرى، وتعمل على تسهيل إجراءات الحوار والسعي الهادف إلى تحقيق حلول ودية للمنازعات بين الدول. وهي من الوسائل الحضارية التي تحث الدول والمنظمات الدولية على اللجوء إليها في حل الخلافات والنزاعات بين أطراف المجتمع الدولي إن وجدت، ويتأكد ذلك من خلال إطلالة سريعة على مواثيق كل من الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وحتى المنظمات الدولية والإقليمية. ومن بين الدول التي لها حضور مميز وخبرة دولية ونجاحات عديدة في مجال الوساطة وتسوية النزاعات الدولية نجد الجزائر، حيث يشهد لها في ذلك نجاحها في حل النزاع الاريتري – الإثيوبي، وكذلك وساطتها في حل الأزمة الإيرانية-الأمريكية المتعلقة بملف الرهائن في سنة 1979، وكذلك في العديد من القضايا الأخرى كالحرب الأهلية في تشاد، النزاع الليبي – التشادي. وقد حرصت الجزائر على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام وحدتها الترابية، وحل النزاعات عن طرق الوسائل السلمية، وهو الحل الذي ترتكز عليه دبلوماسيتها في حل النزاع المالي. حيث عرف نشاط الوساطة الدبلوماسية في الجزائر خلال الأعوام 2012-2015 حركية ملحوظة، بسبب التحولات الإقليمية والجهوية التي تعرفها مناطق الجوار، مما دفعها الى مسايرتها والتفكير في طرق مناسبة للتعامل معها، وكثيرا ما حظيت الوساطة الجزائرية بالتقدير والاحترام من معظم الدول، عربية كانت أو غربية، رغم الانتقادات التي وجهت لها جراء التزامها الصمت في هذه الازمة المالية الأخيرة، معللة ذلك بأنها تعتمد على دبلوماسية الأفعال عبر ارسال فرق وساطتها لا دبلوماسية التصريحات فقط.

إن الانقلاب الذي حدث في مالي في مارس 2012 اجبر الجزائر على إعادة تقييم سياستها الأمنية على طول الحدود الجنوبية الشاسعة مع مالي، وبالتالي سعت إلى التوصل لحل سلمي لهذا النزاع، خوفا منها من انتقال شرارة طوارق مالي الى طوارق الجنوب الجزائري، وتأثير انفصال طوارق مالي، ليس عليها فحسب، بل على كل دولة يتواجد الطوارق بداخلها كليبيا والنيجر. إن إدراك الحكومة الجزائرية لأهمية صراع الطوارق جعلها تأخذ في عين الاعتبار التحدي الذي يمثله تطور الإرهاب في المنطقة، حيث سعت إلى حل

النزاعات في إفريقيا بالطرق السلمية ورفضت التدخلات الأجنبية فيها، وتجلى ذلك من خلال موقفها من ازمة مالي، ورفضها للتدخل الفرنسي فيها، حيث رأت ان أي تدخل في مالي سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا لها، وهذا ما ذهب اليه "**عبد القادر مساهل**" الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية حينما قال وبشكل واضح: "الوحدة الترابية لمالي غير قابلة للتفاوض"[1]. لقد ساهمت الجزائر من خلال جهود وساطتها التي مرت بمراحل وتحديات صعبة في أن تجمع فرقاء مالي على طاولة الحوار وتوقيع اتفاق سلام.

أهمية الموضوع:

ان الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع تتمثل في حداثته وتجدده الذي يكاد يكون دائما، بالرغم من الاتفاقات التي كانت توقع بين الأطراف المتنازعة الا ان عدم وجود إدارة سياسية حقيقية في تنفيذها يجعل النزاع متجدداً، ويزداد تعقدا في كل مرة يتجدد فيها وهذا ما حصل في 2012 اين تفاقم الوضع، وخرج عن السيطرة، فكانت عودة الجهود الجزائرية في وساطتها لأجل الحد من النزاع خوفا من تأثيره على امنها القومي كونها على الجهة الشمالية لمالي، وباعتبار ان مالي دائمة اللجوء الى الجزائر في التوسط وإيجاد الحلول كون ان لها تارخا حافلا بالنجاحات في مجال الدبلوماسية والوساطة كما ان لها خبرة لا يستهان بها في مكافحة الإرهاب.

أسباب اختيار الموضوع:

توزعت هذه الأسباب بين ذاتية وأخرى موضوعية:

فالأسباب الذاتية منها تمثلت في:

- الرغبة الذاتية في معرفة الدور الذي تلعبه الجزائر اتجاه الدول المجاورة خاصة في القضايا المتعلقة بالأمن، والتهديدات والإرهابية.
- رغبة الباحثة في تقديم اعمال في مجال الدراسات الأمنية.
- حب الاهتمام ومحاولة معرفتي الدور الجزائري في ازمة مالي وطريقة تعاملها معه.

أما الأسباب الموضوعية فتمثلت في:

[1] محمد الامين بن عائشة، **أزمة مالي بوابة الجزائر للريادة الإقليمية**، أقلام حرة، الثلاثاء 18-12-2012، متاح على الرابط، www.aqlam.com/article11275.html. تاريخ الدخول 6 ماي 2018.

- باعتبار الجزائر من الدول التي تؤثر وتتأثر بالمشاكل التي تحدث في منطقة الساحل.
- كون النزاع المالي يشكل خطراً على الجزائر وأمنها القومي.
- العوامل المشتركة بين الدولتين من دين وقبائل الطوارق وكذا الدولة المستعمرة.
- محاولة فهم الظاهرة الأمنية بمنطقة مالي وما الداعي لكثرة الاضطرابات فيها.

أهداف الدراسة:

يمكن حصرها فيما يلي:

- معرفة التطورات الحاصلة في مالي ومدى تأثيرها على الأمن القومي الجزائري.
- معرفة الدور البارز الذي تلعبه الجزائر في مالي خاصة وفي منطقة الساحل عموما.
- إبراز مدى اعتماد دولة مالي على دور الوسيط الذي لعبته الجزائر في حل أزماتها.
- إظهار المجهود الذي قامت به الجزائر وفرق وساطتها لأجل الحد من النزاع والخروج بحلول ترضي كافة الأطراف المتنازعة.

الإشكالية:

نسعى من خلال دراستنا هذه استعراض جهود الوساطة الجزائرية التي بذلتها في حل النزاع الداخلي المالي، والعوائق والتحديات التي واجهتها في تحقيق ذلك، خاصة بعد تفاقمه وتعقده بعد تدخل العديد من الأطراف الدولية فيه. وعليه نضع

الإشكالية التالية: كيف ساهمت الوساطة الجزائرية في حل النزاع المالي؟

وللإجابة على الإشكالية نحاول الإجابة عن **الأسئلة التالية:**

- ما الدور الذي قامت به الجزائر في حل النزاع المالي؟
- ما الذي جعل الجزائر تهتم بحل النزاع في مالي؟
- فيما تمثلت التحديات التي واجهت جهود الوساطة الجزائرية في حل النزاع؟
- هلْ كللت الوساطة الجزائرية بالنجاح في حل هذا النزاع؟

الفرضيات:

- يرتبط اهتمام الجزائر بحل النزاع في مالي بالحفاظ على أمنها القومي.
- كلما زاد تدخل الأطراف الدولية في النزاع المالي كلما قلت فرص نجاح الجزائر في لعب دور الوسيط في هذا النزاع.

- يعتبر التوقيع على اتفاق السلام في الجزائر في سنة 2015 قبل التوقيع النهائي في باماكو سنة 2016 بمثابة نجاح لجهود الوساطة الجزائرية في حل النزاع المالي.

المنهج:

اعتمدنا على المنهج التاريخي في سرد الاحداث التاريخية المتعلقة بالازمات التي عرفتها دولة مالي، وفي معرفة أهم الأسباب التي أدت الى ذلك والعوامل التي أدت الى الانقلاب الأخير الذي أزم الوضع، وأدى الى تدخلات بعض الدول فيها.

كما اعتمدنا أيضا على المنهج الوصفي التحليلي في ابراز موقف الجزائر في قضية مالي والانقلاب الأخير وإعلان دولة الشمال منفصلة على مالي، ويقوم هذا المنهج على جمع المعلومات ودراسة دور الوساطة الجزائرية في هذه الازمة.

- **الإطار النظري للدراسة:**

اعتمدنا في هذه الدراسة على نظرية الدور بغية الاستفادة منها في دراسة وتحليل الدور الذي لعبته الجزائر في حل النزاع المالي. وقد عرّف "**جيمس روزناو**" الدور متفقا مع عالم الاجتماع "جورج ميد" بأنه "مجموعة السلوكيات المتوقعة اجتماعيا المرتبطة بوظيفة معينة"[1]. وعرفه "**بروس بيدل**" بالقول إن الدور "يمثل الممارسات السلوكية المتميزة لواحد او أكثر من الأشخاص في إطار معين"[2]. ويعتبر مفهوم الدور من المفاهيم الأساسية التي وظفت في تحليل السياسة الخارجية من اجل فهم سلوك وقرارات السياسة الخارجية للوحدات الدولية المختلفة من استقرار او تغيير في سياستهم الخارجية، بحيث ان لكل وحدة دولية دور او مجموعة من الأدوار التي تقوم بها داخل البيئة الدولية والإقليمية، وهذه الأدوار تحددها الوحدة الدولية بناءً على فهم صانعي السياسة الخارجية لمقدرات دولهم. اما نظرية الدور التي تحاول فهم السلوك الإنساني بالصورة المعقدة التي يكون عليها، فهي تقوم على أساس التفاعل بين الذات والدور من ناحية، وبين الأشخاص مع بعضهم البعض من ناحية ثانية، وبين دور الشخص والدولة من ناحية ثالثة. وتتميز نظرية الدور بأنها ذات طبيعة معيارية، كما تتميز بأنها ذات طبيعة تنبؤية، بحيث تمكن من التنبؤ بأنماط السلوك المتوقعة في إطار

[1] محمد عبد العظيم الشيمي، **الوظيفة السياسية لصناع القرار في السياسة الخارجية المصرية، النظرية والمؤشرات**، المكتب العربي للمعارف، صفحة 15.

[2] إسراء عمران احمد عبد الكافي، **دور القيادة في الإصلاح السياسي دراسة العلاقة بين الفكر والممارسة عمر بن عبد العزيز نموذجا**، الطبعة 1، دار السلام، القاهرة، 2011، صفحة، 137.

أدوار معينة[1]. كما تهتم نظرية الدور بدراسة سلوك الدول بوصفها أدوارا أساسية تقوم بها على المسرح السياسي الدولي، وتوجه نظرية الدور في كثير من الأحيان الصورة المتشكلة في ذهنية النخب وصناع القرار. وعليه تعرف نظرية الدور بأنها "نظرية تهتم بدراسة سلوك الدور بوصفها أدوار سياسية تقوم بها الدول في المسرح السياسي الدولي"[2].

وعرفها "**ستيفن والكر**" على أنها نظرية غنية بمفاهيمها لكنها فقيرة منهجيا، لأنها تتسم بالتعقيد الشديد[3]. أما " **بروس بيدل** فيعرفها على أنها "مجموعة من التصرفات والقرارات والسلوكيات الصادرة عن النخب السياسية والهيئات الرسمية في الدولة التي تحدد المواقف والمفاهيم الصادرة عنها عبر أداء الدور[4]".

الإطار المفاهيمي للدراسة:

هناك بعض المفاهيم التي تناولناها في هذه الدراسة، والتي ينبغي ضبطها وتحديد معناها، منها:

1-الأزمة: تعددت التعاريف الخاصة بها بتعدد المنظرين السياسيين ووجهات النظر المختلفة، فتعرف **لغة** على أنها الضيق والشدة، وفعل أزم على الشيء أزماً ، أي عض بالفم كله عضاً شديداً[5].

"اما **اصطلاحاً** فهي "ظرف انتقالي او حالة توتر ونقطة تحول تتطلب قراراً ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت او إيجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة"[6]. ويعرفها "**كولبير**"

---

[1] **نظرية الدور**،11 أبريل 2013، **متوفر على الرابط**، #http://dekadhom.ba7r.biz/t6-topic تاريخ الخول،6 فيفري 2018.

[2] **عمر الحضرمي، الدولة الصغيرة: القدرة والدور، مقاربة نظرية، الامعة الأردنية، مجلة المنارة للبحوث والدرلسات العدد 4، 2013، صفحة 57.**

[3] مريم مخلوف، **نظرية الدور في العلاقات الدولية، متوفر على الرابط**، http://www.political-encyclopedia.org/ تاريخ الدخول، 29 افريل 2018.

[4] بشير النجاب، **نظرية الدور ومفهومها، الحوار المتمدن**،2017/5/12، **متوفر على الرابط** =http://m.ahewar.org/s.asp?aid=558434&r=75&cid=0&u=&i=0&q تاريخ الدخول،26 **جانفي** 2018.

[5] علي بن هلهول الرويلي، **إدارة الازمة استراتيجية المواجهة**، حلقة علمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، صفحة 2.

[6] صبحي رشيد اليازجي، **إدارة الازمات من وحي القرآن الكريم-دراسة موضوعية، مجلة الجامعة** الإسلامية غزة **(سلسلة الدرلسات** الإسلامية)، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، يونيو 2011، صفحة 324.

بأنها "ارتفاع الصراع الى مستوى يهدد بتغير طبيعة العلاقات بين الدول". ويشير **روبرت نورث** الى ان الازمة دائما ما تسبق الحروب ولكن لا تؤدي كلها الى الحروب[1].

2-النزاع: هو العمل لأهداف موحدة بإضعاف او إزالة الاخرين[2]. أو هو "تناقض المؤسسات او القيم او المسالك او المصالح ضمن جماعة او مجتمع واحد"[3] وهو عبارة عن علاقة بين طرفين او أكثر يعتقدون ان لديهم أهدافا غير متناغمة او منسجمة[4].

3-الوساطة: هي أسلوب من الأساليب البديلة لفض النزاعات التي تقوم على توفير لقاء للأطراف المتنازعة للاجتماع والحوار وتقريب وجهات النظر بمساعدة شخص محايد، وذلك لمحاولة التوصل الى حل ودي يقبله أطراف النزاع. وهي العملية التي يحاول الأطراف المتنازعة من خلالها ان يحلوا خلافاتهم بمساعدة طرف ثالث مقبول ويسمى "وسيط" ومن صفاته ان يكون غير منحاز وحيادي، وذلك بهدف مساعدة الأطراف بطريقة طوعية في الوصول الى اتفاقية خاصة بهم ومقبولة.

يعرفها فقهاء القانون الدولي بأنها "محاولة دولة او أكثر في فض نزاع قائم بين دولتين او أكثر عن طرق التفاوض الذي تشترك فيه هي ايضاً مهما تكون وساطة حسنة او سيئة"[5]. وهي وسيلة اختيارية يتم اللجوء اليها برغبة الأطراف خلال أي مرحلة من مراحل النزاع، ويختارون خلالها إجراءات وأسلوب الوساطة من اجل فهم موضوع النزاع ووضع الحلول المناسبة له[6].

4-الطوارق(التوارق): اسم الطوارق بلغتهم كيل تماهق ويسمون أنفسهم أموهاج، أما اسم التوارق الذي عرفوا به فقد جاء بعد الفتح العربي الإسلامي لمنطقة المغرب، وقيل بأن الاسم جاء لكونهم تركوا الإسلام في البداية فسمو التوارك، وكلمة توارق تقسم الى قسمين توا: تعني الشعب، رق: تعني اسم المكان، ويقال ان اسمهم يمني ومنهم من ينسبهم لطارق بن زياد،

---

[1] مروان بوعزة خضرة علماوي، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمات الإقليمية- النزاع الاثيوبي الارتري نموذجاً-**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2013/2012 صفحة13-14.

[2] مريم شوفي، **تعريف النزاع، الحوار المتمدن**، 2014/1/21، **متوفر على الرابط**، http://m.ahewar.org/s.asp?aid=396917 تاريخ الدخول، 29 افريل 2018.

[3] وضاح زيتون، **المعجم السياسي، الطبعة الأولى**، دار أسامة للنشر والتوزيع، **الأردن-عمان**، ، 2010، صفحة 333.

[4] خالد سليم، **دليلك في الوساطة، كيف تكون وسيط ناجحا**، مؤسسة تعاون لحل الصراع، فلسطين، 2002، صفحة 12.

[5] سمر أبو ركبة، **الوساطة لحل المنازعات الدولية، قضية لوكربي دراسة حالة**، دنيا الوطن ،1جوان 2011، صفحة 1.

[6] عمر مشهور حديثه الجازي، **الوساطة كوسيلة بديلة لتسوية المنازعات**، جامعة اليرموك **إربد المملكة** الأردنية الهاشمية ،28 **كانون أول** 2004، صفحة 3.

وهم الان يعيشون في أكثر من دولة من دول الساحل والصحراء الكبرى، في ليبيا وتشاد النيجر والجزائر وموريتانيا ومالي التي يطالب التوارق فيها بالانقسام عن مالي[1].

5-ازواد: الوادي المنبسط، وتعني الوادي الوفير، يقطنها عدة قبائل منها كنته، البرابيش، العرب، الطوارق، تجكنت، والسنغاي، تتألف ازواد او إقليم ازواد من منطقتين الأولى: هي ازواج وتقع على حدود النيجر، وتعيش بها طوارق إموقش وعرب البرابيش وكنته، اما الثانية: أزواد تقع داخل حدود مالي وتتسع لأكثر من ثلثيها، ونظرا لشساعتها تطالب بالانفصال وتكوين دولة خاصة بها[2]

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الدبلوماسية والوساطة الجزائرية ودورها في حل الأزمات الدولية، نذكر منها:

- ليلى قارة، الوساطة الجزائرية في النزاع الداخلي المالي 2010/1963، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية، جامعة الجزائر 03، 2011. حيث تناولت الباحثة في موضوعها هذا فترة زمنية مغايرة عن الفترة التي قمنا بتناولها في بحثنا.
- مروان بوعزة، خضرة علماوي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمات الإقليمية – النزاع الإثيوبي الإرتري نموذجاً، مذكرة مكملة لنيل ليسانس في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة، 2013/2012. قاما الباحثان هنا بتناول موضوع مغاير عن الموضوع المتناول من طرفنا نحن حيث تطرقا لدور الدبلوماسية الجزائرية لكن اخذا النزاع الاثيوبي الارتري كنموذج، كما خص الباحثان موضوعهما بالأزمات الاقليمية واخذا الدولتين المذكورتان آنفاً.
- محمد الأمين بن عائشة، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي بين الاستمرار والتغيُّر، المجلة العربية للعلوم السياسية، جامعة الجزائر 03 –الجزائر. تطرق الباحث في موضوعه هذا الى الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي وقام بالحديث عن طبيعة الازمة المالية والتدخلات العسكرية فيها وتداعيات

[1] احمد عبد الدايم محمد حسين، **تاريخ القضية الازوادية وتطورها**، قراءات افريقية،22-2-2017، متاح على الرابط، www.qiraatafrican.com/hom/new/ تاريخ الدخول، 20 افريل 2018.

[2] أحمد عبد الدايم محمد حسين، نفس المرجع.

الازمة على الاستقرار السياسي حيث يختلف تناولنا عن تناوله فنحن ركزنا على الأسباب التي أدت الى تفاقم الازمة مع ذكر تقريبا كافة الاحداث السابقة التي جرت في مالي كما اننا تطرقنا أيضا الى التدخلات العسكرية ومعظم الردود التي جاءت حول رأيها من انفصال الشمال المالي وتأسيس دولة أخرى، منتقلين الى جهود الوساطة الجزائرية والدور الفعال الذي لعبته في حل هذه الازمة.

- خديجة بورب، الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الأفريقي: الواقع والرهانات، المجلة العربية للعلوم السياسية جامعة جيجل – الجزائر. تناولت الباحثة هنا الدبلوماسية الجزائرية لكنها عممتها في منطقة الساحل ككل ولم تخصص منطقة منها كما فعلنا نحن بتخصيص منطقة واحدة من دول الساحل وهي مالي

صعوبات الدراسة:

ان كل بحث لا يخل من الصعوبات تواجهه يتفاوت حجم هذه الصعوبات ومدى تأثيرها على مسار البحث فأول صعوبة واجهتنا تمثلت في حداثة الموضوع من خلال الفترة الزمنية المحددة له، اما ثاني صعوبة تمثلت في صعوبة الحصول على المراجع والكتب، اما ثالث صعوبة وهي ان معظم المعلومات المجمعة كانت من المواقع الالكترونية، والملتقيات، والمجلات، والدوريات.

تقسيم الدراسة:

للإحاطة بالموضوع وللإجابة عن مختلف الأسئلة التي طرحناها في البداية فإننا قسمنا هذه الدراسة الى فصلين، بحيث:

تناولنا في **الفصل الأول** النزاع في مالي من النشأة الى التأزم والتعقد ،وقمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، يتضمن **المطلب الأول من المبحث الأول** استعراض نشأة النزاع منذ بدايته حتى 2011 واهم الاحداث التي عرفها اما **المطلب الثاني** فيتناول تطور النزاع بعد 2011 ،اما فيما يخص **المبحث الثاني** المعنون بأسباب واطراف النزاع في مالي، فكان فيه مطلبين يتحدث **الأول** عن أسباب النزاع في مالي من أسباب معلنة وأسباب خفية ،اما **الثاني** فعن اطراف النزاع سواء الداخلية او الخارجية ، اما فيما يخص **المبحث الثالث** والأخير المعنون بالمواقف الدولية من النزاع في مالي ففيه ثلاث مطالب ،جاء **المطلب الأول** مستعرضاً الموقف الفرنسي من النزاع والتدخل في، اما **المطلب الثاني** فجاء يبرز موقف

المغرب من نزاع مالي. اما **المطلب الثالث** فجاء يبرز الموقف الجزائري الذي اتسم بالغموض في بداياته قبل مجيء المبررات والاهداف التي جعلت الجزائر تشارك في العملية العسكرية لوجستيا دون المشاركة بجيشها. **اما المطلب الأخير** في هذا المبحث جاء يستعرض مواقف بقية الدول المهتمة بهذا النزاع من الولايات المتحدة الى الصين ومختلف الدول العربية كتونس وليبيا وموريتانيا بالإضافة الى الاتحاد الافريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا.

اما فيما يخص **الفصل الثاني** فجاء بعنوان المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي رهان الوساطة والمفاوضات يحتوي على ثلاث مباحث ففي **المبحث الأول** المعنون بمبررات وأهداف التوسط الجزائري المالي، تناولت فيه مطلبين **المطلب الأول** تحدثت فيه عن مبررات الوساطة الجزائرية لحل النزاع في مالي حيث تحدثت فيه عن المبررات التي أدت بالجزائر الى التدخل في مالي منها اختطاف الدبلوماسيين، الاعتداء الإرهابي على المنشأة النفطية تيغونتورين، اللاجئون الماليون وتزايد الهجرة، طلب حكومة مالي، اما فيما يخص **المطلب الثاني** أهداف الجزائر من الوساطة لحل النزاع في مالي، اما عن **المبحث الثاني** الذي حمل عنوان آليات الوساطة الجزائرية في حل النزاع المالي، فاحتوى على ثلاث مطالب **المطلب الأول** آلية الاحتواء وابعاد الخصم تناولت فيه الكيفية التي استخدمتها الجزائر مع الدول المجاورة لمالي كالنيجر وموريتانيا من اجل احتواء النزاع داخلها وعدم انتشاره اليهم، كما ذكرت ما قامت به الجزائر من طرق للاحتواء النزاع كمراقبة الحدود ومطاردة الإرهابيين وغيرها، كما تحدثت عن الطرق التي استخدمتها الجزائر من اجل ابعاد الخصم الذي تمثل في المغرب وتنظيم القاعدة اما عن **المطلب الثاني** تحت عنوان الجزائر ومبادرة تحقيق السلم في مالي منذ 2012، فتحدثت فيه عن المحاولة التي استخدمتها الجزائر كتمهيد لاحتواء هذا النزاع اما **المطلب الثالث** المتمثل في الحوار وعدم اقصاء الأطراف الأساسية لحل الازمة المالية من خلال مراحل المحادثات ودور الوسيط الجزائري والنتيجة المتوصل اليها، اما **المبحث الثالث** والأخير المعنون فرص وتحديات الجزائر في تسوية النزاع في مالي والذي يحتوي مطلبين **المطلب الأول** فرص الجزائر في تسوية النزاع المالي ، اما **المطلب الأخير** المعنون بتحديات الجزائر في تسوية النزاع المالي فتناولنا فيه التحديات التي قد تواجه الجزائر.

الأزمة المالية : النشأة و التطور

المبحث الأول: نشأة وتطور النزاع في مالي

تعتبر مالي من أغنى دول إفريقيا من حيث الثروات والمواد الخام، فغناها بالمواد الباطنية جعلها عرضة لأطماع الدول الأجنبية، وفي مقدمتها فرنسا التي لم تدخر جهدا في توسيع دائرة نفوذها ومصالحها في مالي، وصل حد التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لمالي، الشيء الذي كان له انعكاسات سلبية على نشأة وتطور النزاع الداخلي بين حكومة مالي وقبائل الطوارق. كما لا يمكن إغفال تأثير عامل التمييز بين السكان والمناطق الجغرافية في مالي، من حيث المشاركة السياسية في الحكم، والاستفادة من الثروة والتنمية وخيرات البلاد، على الرغم من التخلف والفقر الذي يعيشه مواطنو مالي بصفة عامة.

المطلب الأول: نشأة وتطور النزاع في مالي حتى 2011

ارتبط نشوء وتطور النزاع في مالي، تاريخيا، بظهور مشكلة الطوارق، حيث وجه 300 من شيوخ هذه القبيلة في العام1958، رسالة إلى **الجنرال ديغول** بصفته رئيس الجمهورية الفرنسية التي كانت مُستعمِرة لدولة مالي وعددا من الدول الإفريقية المجاورة، مطالبين إياه بعدم ضمهم إلى دولة مالي، لكن طلبهم قوبل بالرفض، ووجدت القبائل الترقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها منقسمة وموزعة بين عدد من الدول، واستمر الوضع على ما هو عليه حتى بعد استقلال هذه الأخيرة، استنادا إلى المبادئ التي أقرتها الأمم المتحدة وفي مقدمتها مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار[1]. وفي العام الذي استقلت فيه مالي عن فرنسا(1960) قاد الطوارق تمردا ضد الحكومة المركزية التي يرأسها "**موديبو كيتا***"، تنديدا ورفضا لمحاولته تطبيق النظام الشيوعي والقضاء على الخصوصية المحلية والثقافية. وفي العام 1962 وقع تمرد آخر للطوارق عرف بتمرد "الفلاقة"* في منطقة "كيدال" استمر لنحو عامين، وتعرض هذا التمرد لقمع شديد من الجيش المالي الذي تمكن في نهاية المطاف من إخماده وفرض حكم عسكري على كل

---

[1] **الحرب في مالي**، متاح على الرابط www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/sec02.doc_cvt.htm ، تاريخ الدخول 26 جانفي 2018

* موديبو كيتا سياسي ورجل دولة افريقي، **وأول** رئيس جمهورية في دولة مالي ولد في 1915، **توفي في** 1977، **في** 1960 نال السودان الفرنسي استقلاله وانتخب كيتا رئيسا لها وأعلن في خطاب سياسي ان اسمها سيبقى جمهورية مالي. للمزيد انظر: عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة، ص** 414.

*الفلاقة مصطلح كان يطلقه الفرنسيون **على** الثوار الجزائريين

المناطق التي يتواجد الطوارق فيها[1]. في بداية التسعينيات عاد الطوارق للتمرد من جديد وانتصروا على الحكومة المركزية بعد خوض حرب عصابات ضدها، لكن الحكومة وجيشها ردوا عليهم بإبادة المدنيين من الطوارق. وقال قائد سرب المظليين في اثناء عملية للجيش المالي في الشمال: "إن إبادة الطوارق هي الحل، لقد جئت الى هنا لأستقر لا لأضيع ذخيرة بلادي[2]"، واستمر الوضع إلى غاية توقيع الطوارق والحكومة "اتفاقية تمنراست" بالجزائر في جانفي 1991، والتي نصت على منح منطقة الشمال المالي وضعية خاصة. لم يدم على توقيع الاتفاقية وقت طويل حتى اندلع تمرد ثان استمر خمس سنوات حتى1996، حيث بدأ الطوارق بمهاجمة منطقة "ميناكا"، وكان رد الجيش المالي بالهجوم على مدينة "غاو"، ليتدخل الرئيس "**ألفاكونار**ي" من أجل احتواء التمرد، وذلك بمنح الطوارق منطقة "كيدال" الواقعة شمال مالي. وفي العام 2005 عاد الطوارق لحمل السلاح مطالبين بتطبيق الاتفاقية الموقعة في 1996المعلنة عن انتهاء النزاع بصفة رسمية الذي على اثره نظمت الحكومة المالية بمنطقة تمبكتو حفل "شعلة السلام" اجتمع فيه جميع الفرقاء واتلفت فيه جميع الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع ،الا ان عدم احترام الطرفين المالي والطوارقي للاتفاقية المبرمة بينهما أدى بشن "تحالف 23 ماي الديمقراطي للتغيير" هجوما على مركز عسكري للجيش المالي في (كيدال، ميناكا) في العام 2006، الامر الذي جعل الجزائر تقوم بالمبادرة من اجل الوساطة، وقاد التوسط **الرئيس عبد العزيز بوتفليقة** من اجل وقف القتال وتسوية النزاع بين الحكومة المالية والتحالف الديمقراطي عبر توقيع اتفاق للسلام بين الطرفين في العاصمة الجزائرية في العام نفسه، وقد نص الاتفاق على ضرورة استعادة الأمن وتنمية منطقة "كيدال". وبالرغم من توقيع هذا الاتفاق إلا انه لم يمنع من حدوث اضطرابات ومواجهات جديدة بين متمردي التحالف الديموقراطي والحركات الأخرى والحكومة المالية، حيث شنت مجموعة منشقة تابعة **لإبراهيم باهانغا**[G] هجوما على موقع تينزاواتين على الحدود الجزائرية مع مالي وخطفت

---

[1] عبير شلغيم، **التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي 2012 -2013**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة الجزائر 03، 2013 – 2014، صفحة 3.

[2] حافظ النويني، **أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)**، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 422 ابريل 2014، صفحة، 66.

*إبراهيم آغ باهانغا زعيم مجموعة الطوارق من مواليد حوالي 1967 (مع وجود اختلاف في سنة الميلاد) ينتمي الى الطوارق في جبال ادرار شمال شرق مالي المنطقة الحدودية مع الجزائر تلقى تدريبه في نهاية الثمانينات في ليبيا قبل الانضمام الى حركة ازواد الشعبية في 1990 **ابرز حركة تمرد، وفي** 1992 رفض منصبا عرض عليه في اطار **إعادة دمج** المقاتلين الطوارق السابقين، واستأنف باهانغا القتال للمرة **الأولى في** 1999 عندما خطف عسكريين من الجيش المالي للمطالبة بإضفاء مقاطعة ريفية على قريته انتاد جيدي، وفي بداية عام 2000 اقام عدة اشهر في باكستان لمتابعة تأهيل محدد

23 عسكريا في مارس 2007 [1]. وفي العام 2009 شهدت مالي أكبر عدد من محاولات التمرد بين الحكومة المالية والمتمردين الطوارق بحركاتهم المختلفة[2].

نتيجة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين إقليمي مالي الرئيسين (الشمال والجنوب) وشعور سكان الشمال وفي مقدمتهم الطوارق بتمييز سكان الجنوب عليهم[3]. هذا ما أدى بهم الى طلب الانفصال حيث ان الدولة الفرنسية التي كانت مستَعمرة لمالي عملت على رسم خريطة سياسية وفقا لمصالحها الاستراتيجية، ولم يراع الحدود الاجتماعية والاثنية والعرقية، وهو ما كان مع *الطوارق. فقاموا بعدة حركات تمرد وعمل مسلح ضد الحكومة المركزية[4].

المطلب الثاني: تطور النزاع في مالي بعد 2011

ومن بين الاحداث التي جعلت النزاع يتطور في مالي، نجد الثورة الليبية، حيث إن اندلاع الثورة الليبية التي أطاحت بنظام **(العقيد معمر القذافي)** في سنة 2011 عجلت بقيام التمرد في الشمال المالي[5].وقد كان نظام القذافي يحتضن الحركات الانفصالية المالية على أراضيه فبعد عودة الطوارق من ليبيا بستة أشهر مدججين بالسلاح[6]، و انطلاق شرارة الأزمة يوم الثلاثاء 17 جانفي 2012 على عدة مدن (ميناكا وقاعدة تيساليت*) في شمالي شرقي مالي على الحدود

وقيل انه تلقى تعليما دينيا مع تدريب عسكري توفي إبراهيم آغ باهانغا اثر حادث سير مريب يوم الجمعة 26 **أغسطس** 2011 في كيدال ودفن فيها. للمزيد انظر: جريدة العرب الدولية الشرق **الأوسط العدد** 10519، 16**سبتمبر** 2007.

[1] **نفس المرجع السابق**، صفحة 6/5

[2] حورية ساعو، محمد غربي، **موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية أ / قسم العلوم الاقتصادية والقانونية: العدد 18، **جوان** 2017، صفحة 249.

[3] الياس بن لعلى، عبد الرؤوف طالب، اتحاد **المغرب العربي بين العلاقات الجزائرية – المغربية والأوضاع الإقليمية الراهنة 1989 -2015**، رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: تحليل السياسات الخارجية، جامعة امحمد بوقرة –**بومرداس** ،2015 -2016، صفحة 101.

*الطوارق هم مجموعات واتحادات قبلية كبرى جمعتها خصوصية الصحراء، وهناك من يقول: ان التسمية مشتقة من الكلمة الامازيغية " تارقة "، وهو الاسم الذي أعطاه المسلمون الفاتحون لجنوب ليبيا وتعني السياقة التي توصل الى البحر، اما في الادبيات المخصصة لهم يمسي الطوارق " بالرجال الزرق " وهذا راجع للثام "تقلموست " الذي يضعونه على وجهوهم والذي ينعكس لونه الأزرق عليها، وهم اغلبهم مسلمون يؤمنون بالمذهب المالكي. انظر في ذلك: ليلى قارة، **الوساطة الجزائرية في النزاع المالي الداخلي، 2010/1963**، ص8.

[4] سليم بوسكين، **تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري، 2010 / 2014**، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية واستراتيجية جامعة محمد خيضر **بسكرة**، 2014 – 2015، صفحة 183.

[5] **نفس المرجع**، صفحة 185

[6] الحسين الشيخ العلوي، **منطقة الساحل الافريقي ومعبر الموت الدولي**، مركز الجزيرة للدراسات، 31**أغسطس/اب** 2015، صفحة، 4.

*قاعدة تيساليت انشأها الفرنسيون ابان الحقبة الاستعمارية وغادروها في عام 1961، وهي عبارة عن قاعدة جوية تضم مهابط للطائرات العمودية، ومهابط للطائرات ذات المحركات لنقل المؤن والجنود، تضم القاعدة كذلك حامية من 700 جندي وتجهيزات للاتصالات السلكية واللاسلكية، وتعد من اهم المواقع الاستراتيجية في منطقة الساحل جنوب شمال افريقيا عبير شلغيم، **التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الافريقي**، ص6.

الجزائرية ومدينة أغيلهوك في محافظتي كيدال وغاو[1].فتفجر الصراع وتَمَيُّز الوضع منذ سنوات بهشاشة أمنية وعسكرية، بين الحكومة المركزية والمجموعات المسلحة من الطوارق التي تطالب باستقلال منطقة أزواد شمالي مالي[2].هو ما زاد الطين بلة و اندلعت مواجهات مسلحة بين الجيش المالي، ومقاتلين تابعين للحركة الوطنية لتحرير أزواد ، بالقرب من مدينة كيدال شمال مالي ، وتعرض الجيش لكمين نصبته مجموعة مسلحة في إيفا زار الواقعة على بعد 140 كيلومتر من ميناكا الى مقتل مالا يقل عن 70 جنديا[3]. وهذا ما زاد من حدة التوتر وكثرة الشكاوى من الشعب خاصة بعد اعتصام أمهات الجنود القتلى امام بوابة القصر وتصاعدت الانتقادات الموجهة **للرئيس "تورى"**[4]. ولم يلبث الوضع ليهدأ لتأتي عملية أخرى نفذتها جماعات مسلحة من بلدة "تامبلا" على بلدة "تنغو" بولاية "موبتي" في الوسط الغربي من مالي، في الوقت الذي كان فيه والي الولاية في المنطقة محاطا بتعزيزات امنية وقد نجى بأعجوبة من الوقوع في قبضتهم[5].

قامت الحركة الوطنية لتحرير أزواد بزعامة العقيد **(محمد آق ناجم)** بلم شملها، وبدأت عملياتها ضد الحكومة المالية في يناير 2012، واستخدموا صواريخ مضادة للدروع وأجهزة اتصالات متطورة، وتمكنوا من السيطرة على كبريات المدن في الشمال المالي واتهم الرئيس "تورى" بالتواطؤ معهم[6].وبعد هذا الاتهام جاء انقلاب مارس 2012 حدث تمرد في 22 مارس 2012، حيث سيطرة مجموعة من العسكرين الماليين على السلطة بقيادة النقيب **(أمادو سانجو)**، والإطاحة بنظام الرئيس **(أمادوا توماني تورى)**، الذي لم تتبق من عهدته سوى ستة أسابيع. فيما بعد تم الإعلان عن إنهاء حكم الرئيس **(أمادوا توماني تورى)** وتعيين النقيب (*أمادوا سانجو) لتولي

---

[1] إيمان هباز، **أزمة مالي وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي 2010 / 2015**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تاريخ، تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015 – 2016، صفحة 54

[2] سليم بوسكين، نفس المرجع السابق الذكر، صفحة 187

[3] **الحرب في مالي، متاح على الرابط** www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/sec02.doc_cvt.htm ، **نفس المرجع السابق**

[4] سيكوبا سامكيه، ترجمة محمد بابا ولد أشفغ، **الانقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية**، مركز الجزيرة للدراسات، 5ابريل/نيسان2012، صفحة، 2.

[5] **محمد محمود ولد أبو المعالي،شمال مالي: بؤرة التوتر العرقي-القبلي في لبوس سياسي**، مركز الجزيرة للدراسات، 19يناير/كانون الثاني 2015، صفحة3.

[6] إيمان هباز، نفس المرجع السابق، صفحة 54

*امادوسانجو ولد عام 1972 في سيغوا بمالي، عسكري من مالي قائد الانقلاب العسكري في مالي واطاح بالرئيس امادو توماني توري في 22 مارس 2012. للمزيد انظر أيضا: https://ar.m.wikipedia.org/wimi/ تاريخ الدخول 24 ديسمبر 2017.

رئاسة هيئة جديدة أطلق عليها اسم "**اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية وإعمار الدولة**"[1]. ويوم الجمعة 23 مارس 2012 اعتقل المتمردون ثلاثة من أعضاء الحكومة السابقة هم رئيس الوزراء "**سيسي مريم كايداما**" ووزير الخارجية "**سوميلو بوباي مايغا** "ووزير الإدارة الإقليمية "**كافو غونا كونيه**"، اعتقلوا بمعسكر للجيش قرب العاصمة. وفي 24 مارس 2012 سرت شائعات أن انقلابا موالیا للرئيس السابق سيعيد الأوضاع الى ما كانت عليه ، و النقيب "**أمادوا سانجو**" قد قتل ،الا ان التلفزيون المالي نفى هذه الشائعات وظهر بيان يطمئن الشعب على ان كل شيء على ما يرام وظهر "**أمادوا سانجو**" على شاشة التلفزيون صباح السبت 24 مارس .وفي 26 مارس 2012 احتج الآلاف في العاصمة المالية باماكو ، منددين بسلطة الانقلاب ومطالبين بعودة النظام الديمقراطي للبلاد[2].وفي ظل هذه الفوضى والصراع بين العسكريين والسياسيين ، استغل المتمردون المساحون الوضع وسيطروا في غضون أيام على مدن (كيدال، تمبكتو، غاو) كبرى مدن الشمال وواصلوا في تقدمهم نحو الجنوب، فاحتلوا دائرة "دونتزا" وبالسيطرة عليها اعلنوا نهاية عملياتهم المساحة، لأنهم على حد تعبيرهم توصلوا لتحرير كامل أراضيهم منادين بإقامة دولة أزواد*[3].كما أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد في 16 افريل 2012، أن الشمال المالي دولة مستقلة للطوارق، وأقامت مجلس انتقالي يضم 28 عضوا برئاسة "*بلال آغ الشريف " غير أن رفض الجزائر والمغرب، ثم الدول الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا، وكذا الولايات المتحدة الأمركية لإعلان قيام دولة من جانب واحد جعل الأمم المتحدة ترفض هذا الوليد الجديد[4].واستمر الوضع من 2012 الى 2013 نفذت فيها جماعات المعارضة المساحة في سبتمبر2013 عشرات الكمائن والتفجيرات الانتحارية ونشر العبوات الناسفة والالغام الأرضية، استهدفت بها قوات حفظ

---

[1] مصطفى عنبر، **أزمة مالي والوجود الفرنسي ..... الاستعمار في شكله الجديد**، اليوم السابع، الإثنين 21 يناير 2013، متاح على الرابط، www.m.youm7.com/story/2013/1/21/916057/ . تاريخ الدخول 24 ديسمبر 2017

[2] الحرب في مالي، مرجع سابق.

* ملحق رقم 1. للمزيد انظر أيضا: محمد محمود ودادي، **أوراق عن ازواد**، أوراق مسافر، متوفر على الرابط، http://ewrag.blogspot.com/2012/06/blog-post.html تاريخ الدخول، 24 افريل 2018.

[3] إيمان هباز، مرجع السابق ص 56.

*ولد بلال آغ الشريف سنة 1977 في جبال أدرار إيفوغاس شمال مالي، بدأ حياته كطالب في معسر اينتيلان في ليبيا وأنهى دراسته الجامعية حيث تخرج من كلية العلوم الاقتصادية ومن بعدها معهد للغة الإنجليزية، أسس بلال آغ الشريف مع زملائه جبهة تحرير ازواد في 27 مارس 1996 في ليبيا، لتصبح فيما بعد حركة تحرير ازواد في 2010، تعرض الشريف لمحاولة اغتيال إثر هجوم لحركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا على مقر الحركة وأصيب على أثرها بجروح لينقل لواجادوجو للعلاج. انظر أيضا: www.mdar.co/detail1182300.html تاريخ الدخول، 24 افريل 2018.

[4] الحرب في مالي، مرجع سابق.

السلام حيث تسببت هذه الألغام في قتل مالا يقل عن 30 جندي منهم. وفي فبراير خطف تنظيم حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا خمسة من عمال الإغاثة العاملين في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأفرج عنهم في ابريل خلال عملية عسكرية فرنسية. وقد أدت الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الى كيدال معقل الحركة الوطنية لتحرير ازواد في مايو الى استئناف الاعمال العدائية لفترة وجيزة، خلال هذه الفترة تعرض الشمال الى هجمات إضافية بفعل الاشتباكات الطائفية المستمرة لا سيما المناطق التي يقطنها الطوارق والجماعات العربية، وفي هذه الاثناء كان تنظيم القاعدة قدر اختطف أربعة رهائن(واحد من فرنسا، واحد من هولندا، واحدمن السويد، ومواطن مزدوج الجنسية بريطاني جنوب افريقي، ورهينتين جزائريتين)أفادت التقارير الى وفاة الرهينة الفرنسي، في حين تم الافراج عن الرهينتين الجزائريتين اثر بدأ جولة المفاوضات التي قامت بها الوساطة الجزائرية، وفي سنة 2014 قامت جماعات مسلحة مرتبطة بتنظيم القاعدة وحركات عرقية مثل الطوارق يطالبون بالحكم الذاتي والتصعيد من هجماتها على جنود الجيش المالي، وزاد الوضع سوءا من جراء العمل الذي قامت به الجماعات المسلحة ضد المدارس من خلال تجنيدهم الأطفال، كل هذه الاحداث كانت تجرب في نفس الوقت الذي كانت فيه جهود الوساطة الجزائرية تسعى الى وقف هذه الاعمال[1].

[1] هيومن رايتس ووتش، متاح على الرابط، https://www.hrw.org/ar/world-report/2016/country-chapters/286340 تاريخ الدخول، 5 جانفي 2018.

المبحث الثاني: أسباب وأطراف النزاع في مالي

تعتبر مالي احدى اهم الدول الغنية من حيث الثروات الطبيعية وهذا ما زاد الوضع توترا من حيث تنافس الدول الغربية عليها، وهذا الامر لم يكن بعيدا عن سكان مالي فالكل كان يعلم ان مالي دولة تزخر بالمعادن الباطنية، وزيادة على ذلك التفرق بين سكان مالي من شمال وجنوب فأدى هذا الوضع الى احتدام النزاع في مالي داخليا بين سكانها والمتمردين والحكومة المالية

المطلب الأول: أسباب النزاع في مالي.

أولا: الأسباب الداخلية للنزاع في مالي

إن جغرافية مالي حتمت وجود الصراع بسبب مساحتها، وبسبب نهر النيجر الذي يفصل شمال مالي القاحل عن الجنوب الغني، ما دفع الطوارق للمطالبة بالانفصال وتطوير الشمال. بالإضافة إلى لجوء النظام السياسي في مالي إلى سياسة القمع والتجويع (تسميم الآبار وردمها، قتل النساء والأطفال، وتعذيب الشيوخ)[1]. وأزمة الهوية بسبب التنوع الاثني وهيمنة اثنية واحدة وهي البومبارا منذ الاستقلال. وتضم مالي العديد من الإثنيات، هي فئة "الماندينغ،" البومبارا، و"المانلكي و"السنونكيين " "الفولان"، "البوول" "المينيوناكا" و "الفولتايك"، و"السونغاي"، والطوارق والمور[2]. أضف الى ذلك البيروقراطية الممارسة ضد الطوارق على مستوى الإداري والسياسي[3]. وقيام بعض السلطات بطمس الثقافة التارقية بفرض ثقافة أجنبية، الشيء الذي رفضه الطوارق الذين ظلوا محافظين على هذه العادات والتقاليد قرونا عديدة. كما يلاحظ أيضا صعوبة بناء الدولة في المنطقة والبنى الاقتصادية الهشة. وإهمال المناطق النائية خاصة إقليم أزواد في *الشمال المالي وغياب برامج التنمية. وأكثر ما يلحظ في مالي الفساد السياسي وهشاشة التركيبة

---

[1] الحرب في مالي، نفس المرجع السابق.

[2] عبير شلغيم، نفس المرج السابق، صفحة 8

[3] سعاد لهراوة، **معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، حقوق وعلوم سياسية، شعبة علوم سياسية، تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 – 2015، صفحة 20

*يعد شمال مالي أو إقليم "أزواد" منطقة صحراوية شاسعة يصعب العيش فيها ، وهو يقع بين خمس دول هي الجزائر وموريتانيا و بوركينافاسو والنيجر ومالي الدولة الأم ، وتبلغ مساحته 827485 كيلومتر مربع ، ويضم ثلاث مدن رئيسية : تمبكتو وغاو وكيدال ، ويتراوح عدد سكانه بين 2 و 4 مليون نسمة ، ويعود سبب عدم دقة الأرقام الإحصائية للسكان الى حالة التشتت والنزوح الدائمين للسكان ، بسبب الانتفاضات والمواجهات مع الحكومة المالية منذ عدة سنوات ، بسبب سوء الأحوال المناخية التي تجبر قسما كبيرا من السكان على الارتحال بحثا عن الكلأ والماء ، وسكان إقليم أزواد يشكلون خليطا من العرب والطوارق وقبائل السونجاي الزنجية.للمزيد انظر أيضا: **موسوعة الجزيرة، إقليم ازواد**، موسوعة الجزيرة

السياسية وضعف الحكومة المالية، حيث علق "**ديكو**" قائلا: «حكومتنا ضعيفة جدا، وديمقراطيتنا سطحية ومزيفة للغاية". **والاخطر من هذا كله انتشار جميع أشكال الجريمة، وجميع أنواع العنف.** وتعدد اللغات حيث تعتبر اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية في مالي، لكن توجد أكثر من 40 لغة إفريقية. وكذلك من الأسباب الداخلية للنزاع، اسناد قيادة الفرق المقاتلة في الشمال المالي الى بعض الطوارق، منهم **العقيد الطارقي الحاج غَمو** وهو متمرد سابق وهذا من اهم الأسباب التي أدت الى النزاع والى سقوط اهم المناطق في الشمال المالي بسرعة. زد على ذلك عدم مراقبة الحكومات لأفراد الطوارق الذين كانوا في الجيش والأجهزة الإدارية فهم من كانوا يزودون المتمردين بالأسلحة[1].

ثانيا: الأسباب الخارجية للنزاع المالي:

كان للعامل الاستعماري أثر كبير على نشأة الصراعات والنزاعات في دولة مالي حيث انها استعمرت بأكثر أنماط الاستعمار بشاعة واستغلالاً الا وهو النمط الاستيطاني الفرنسي الذي كان يستند على عنصر الثقافة والاستيطان وإدماج مستعمراتها في إطار الثقافة الفرانكفونية[2]، بالإضافة الى نفوذها في مالي وسعيها لتحقيق مآربها، بانتهاج العديد من السياسات أبرزها رسم حدود القارة السمراء عشوائيا وتفضيلها جماعات اثنية على غيرها، وإعطائها نصيبا أكبر في الحكم من خلال فرق تسد. والحدود الاصطناعية التي رسمها المستعمرون الأوربيون للقارة الإفريقية في مؤتمر برلين 1885، هي سبب هذه المشاكل، وبعد حصول دولة مالي على استقلالها الشبه التام في 1957 لم يمنح الطوارق استقلالهم، بل جعل الطوارق البيض الذين كانوا اسياد في السابق متساوون في الحقوق والواجبات مع الافارقة السود الذين كانوا عبيدا لهم فيما مضى، ما دفع بالطوارق للتمرد[3]..كما ان فرنسا هي الدولة الأوروبية الوحيدة القادرة على ارسال قواتها العسكرية خارج حدودها حيث يساعدها في ذلك التواجد الدائم لقواتها في عدد من الدول الافريقية نظرا لتنامي الاضطرابات في المنطقة وزيادة خطر الجماعات المسلحة أي ما يعني زيادة الخطر على المصالح الاستراتيجية الفرنسية، وخاصة وان لهذه الجماعات الإرهابية الموجودة في مالي

15.2.2016، متاح على الرابط، www.aljazrrra.net/amp/encyclopedia/citiesandregions/ تاريخ الدخول 21 افريل 2018.

[1] محمد بوبوش، **الامن في منطقة الساحل والصحراء**، دار الخليج، 2016، صفحة 138-139.

[2] مهدي دهب حسين دهب، **الابعاد الأمنية والسياسية للتطورات الأخيرة في منطقة الساحل مع التركيز على قضية الازواد بدولة مالي**، مجلة كلية الاقتصاد العلمية، جامعة افريقيا العالمية، العدد الثالث، يناير 2013، صفحة 244.

[3] عبير شلغيم، نفس المرجع السابق الذكر، صفحة 17

خاصة لها العديد من الصلات والارتباطات داخل الأراضي الفرنسية، الامر الذي يهدد إمكانية نقل المعركة الى داخل التراب الفرنسي وهذا ما تعمل فرنسا على إيقافه[1]. وايضا من اهم الأسباب الخارجية للنزاع محاولة أمركا إيجاد نفوذ لها داخل المنطقة، وبدأت ذلك بعقد اتفاقيات مع مالي وكانت اول اتفاقية هي تدريب القوات المالية على مكافحة الإرهاب والتمرن على التكتيكات المتعلقة بمحاربة الجماعات المتمردة، وهذا ما أدى الى قلق لدى الحركات المتمردة وخوفا منهم ان تتدخل أمركا بالإضافة الى فرنسا، بالإضافة الى ان أمركا تسعى الى عقد أكبر قدر ممكن من الاتفاقيات مع حكومة مالي من اجل تقليل النفوذ الفرنسي داخل المنطقة وتحل هي محله وكل هذا بسبب الثروات الباطنية المكتشفة في مالي[2].

المطلب الثاني: أطراف النزاع في مالي.

هناك عدة أطراف لا تنحصر فقط في الحكومة المركزية والجيش المالي بل تتعداه الى وجود حركات أخرى داخلية وخارجية. ويمكن ذكرها على النحو التالي:

أولا: الحركات المتمردة في شمال مالي: تتمثل هذه الحركات في:

1-الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA): تشكلت في (2012/01/01) وتضم *توماستيين، وليبيراليين ومستقلين وغيرهم من يسعى لاستقلال أزواد وإقامة دولة مدنية[3]. وقد أدمجت حركات تمرد في صفوفها متمردون سابقون من الطوارق أشهرهم " **إبراهيم آغ باهانغا** "، والقيادة العسكرية في يد أحد أبرز زعماء الطوارق هو "**محمد آغ ناجم**"[4]. وجاء في بيانها التأسيسي أن الحركة تنظيم سياسي أزوادي، يمثل النهج السلمي للوصول الى الأهداف المشروعة، واسترجاع كافة الحقوق التاريخية المغتصبة لأمة الطوارق. وأما توجهها الإيديولوجي فهي تسعى لاعتراف دولي بكونها ممثلا حقيقيا للشعب الأزوادي، وتتحدث عن قرار أزوادي مغيب منذ 1894 تاريخ وصول القوات الفرنسية إلى الإقليم. وهي تشمل الخريطة التي تعرفها الحركة بأنها أرض أزواد وهي تومبكتو، غاو، كيدال في شمال مالي. وقد دخلت الحركة عما كانت مخططة له في البداية ودخلت في تحالف مع القوات الفرنسية وبدأت في مطاردة الحركات الإسلامية المسلحة. وفي

---

[1] محمد بوبوش، نفس المرجع، صفحة، 145.

[2] المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير: **"جواب سؤال: مالي – الجزائر**، الاثنين 12 نوفمبر 2012، متوفر على الرابط، http://www.hizb-ut-tahrir.info/ar/ بتاريخ 20 افريل 2018.

*توماستيين نسبة الى كلمة توماست وتعني القومية باللغة الطوارقية.

[3] إبراهيم كانتي مادي، **الازمة السياسية في مالي منذ مارس2012**، دورية آفاق افريقية، العدد 36 صفحة 10.

[4] عبير شلغيم، نفس المرجع السابق الذكر، صفحة 26.

مارس 2015 ومن الرباط أعلنت على تعليق تعاونها الأمني مع القوات الفرنسية والبعثة الأممية على شمال مالي احتجاجا على قصف طائرات تابعة للحركة[1].

2-حركة أنصار الدين: غالبيتهم طوارق ماليون، هي حركة جهادية مسلحة في شمال مالي، زعيمها الأن " **أياد آغ غالي**" أقدم وأبرز زعيم للمتمردين الطوارق، بعد رحيل "**آغ باهانغا**" ومقتل القائد " **برنة شيخ** "[2]. تأسست حركة أنصار الدين في ديسمبر 2011 في مدينة كيدال شمال مالي. وكان فكر مؤسس الحركة أقرب الى اليسار القومي الوطني ، لكنه اعتنق فيما بعد التوجه السلفي الجهادي .وبدأ "**أياد آغ غالي** " هجومه على مدينة (**أغيلهوك**) في اقصى الشمال المالي ، في أواخر شهر جانفي 2012 ، ثم هاجم قاعدة "**تيساليت** " العسكرية وتمكن من اقتحامها[3].طالبت الحركة في بداية 2013 بتطبيق الشريعة في كل أنحاء شمال مالي وشددت على أنه شرط غير قابل للتفاوض غير أن مطلبها هذا لم يدم طويلا فقد تراجعت الحركة عن سعيها في فرض الشريعة الإسلامية في كافة أنحاء شمال البلاد فقد صرح " **حمادة آغ بيبي** " قائلا"{**نعدل عن تطبيق الشريعة الإسلامية في كافة أنحاء مالي ، باستثناء منطقة كيدال حيث ستطبق الشريعة مع أخذ واقعنا في الاعتبار**} [4].ودخلت "**جماعة أنصار الدين** " في تنسيق مباشر مع تنظيم القاعدة ، AQMI ، كما استطاعت ان تدخل معها في نفس التنسيق "**حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا**". لم تكتف حركة أنصار الدين بهذا الحد من التنسيق بل وسعت ذلك مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد من خلال. توقيعها على اتفاق 26 ماي 2012 يقضي على إقامة اتحاد بينهما مسمى "المجلس الانتقالي لدولة الأزواد الإسلامية"، لكن خلافات حالت دون تنفيذ ذلك. في فبراير 2013 صنفت الولايات المتحدة الأمركية زعيمها "**أياد آغ غالي** " زعيما إرهابيا[5] وفي مارس 2013 أدرجت حركة أنصار الدين على قائمة المنظمات الإرهابية.

---

[1] **حركة "أزواد" المتمردة توقع لاتفاق السلام في مالي،في 20 يونيو / حزيران**، 5 اوت 2015، متاح على الرابط https://amp.france24.com/ar/20150605 تاريخ الدخول 9 فيفري 2018

[2] إبراهيم كونتاو،**قراءة في النزاع المسلح المالي**، قراءات افريقية 2، مؤسسة المنتدى الإسلامي، فيفري 2017، متاح على الرابط
www.qiraatafrican.com/home/new/ .. بتاريخ 22 فيفري 2018.

[3] براهيم كونتاو، نفس المرجع

[4] **حركة أنصار الدين**، موسوعة الجزيرة، 2015/5/6، متاح على الرابط، www.aljazeera.net/amp/encylopedia/movementsandparties/2014/2/12/ تاريخ الدخول 22فيفري 2018.

[5] عبير شلغيم، نفس المرجع السابق، صفحة 32.31.30.

ثانيا: الجماعات الجهادية العابرة للحدود: وتضم التنظيمات التالية:

1-تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي: "AQMI تهدف لإقامة دولة في المغرب العربي من المغرب حتى ليبيا[1]، ويعتبر " **أبو مصعب عبد الودود** " أو كما يسمى "**عبد المالك دروكدال** "الزعيم. ويتوزع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي على مجموعة من الفصائل[2]. ***أبرزها، كتيبة*** الملثمين أميرها **مختار بالمختار**. وكتيبة طارق بن زياد، وأميرها " **عبد الحميد أبوزيد** " واسمه الحقيقي "**عبد الحميد السوفي**". سرية الفرقان ويقودها الجزائري " **جمال عكاشة** " المكنى بـ " **يحي أبو الهمام** ". سرية الأنصار، واميرها " **عبد الكريم التارقي**".

2-حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا MUJWA: *تعتبر* إحدى أهم الحركات الإسلامية المسلحة التي تنشط بالمناطق الشمالية، تأسست في أكتوبر 2011 وهي حركة منبثقة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي[3].وهي عبارة عن نسخة عربية من حركة أنصار الدين. يقود حركة الجهاد والتوحيد غرب إفريقيا القيادي البارز، في مجموعة " **الأمهار** " " **سلطان ولد بادي** " ومعية " **حماد ولد حماد الخير** " المكنى بـ "**أبو القعقاع** «.

أعلنت الحركة بيان عسكري لها في أكتوبر 2011 معلنة الجهاد، وأعلنت اشتراكها في تمرد في الشمال المالي 2012.

3-حركة أبناء الصحراء للعدالة الإسلامية: حركة أسستها مجموعة أبناء الولايات الجنوبية في الجزائر، وأعلن عنها لأول مرة في أكتوبر 2007، من اول عملياتها الهجوم على منطقة عين اميناس ومطار جانت بالجنوب الجزائري. إصدار بيانا وشريطا مصورا في سبتمبر 2011 معلنة أنها تتخذ من شمال مالي مقرا لها. وتعتمد الفكر السلفي الجهادي نهجا لها[4].

---

[1] إبراهيم كانتي مادي، نفس المرجع، صفحة 14

[2] **نفس المرجع، صفحة** 34.33.

[3] إبراهيم كونتاو، نفس المرجع السابق الذكر

[4] إبراهيم كانتي مادي، نفس المرجع، صفحة 12 – 13.

المبحث الثالث: المواقف الدولية من النزاع في مالي

أدى تفاقم النزاع واختلاط الوضع في مالي الى تدخل الدول التي ترى بأن هذا النزاع قد يمس بمصالحها كفرنسا التي لها استثمارات كبيرة هناك، وبعض الدول الأخرى التي ترى بأن النزاع قد يؤثر على علاقتها بمالي وقد ينقل الوضع اليها كالجزائر، فكان علينا التطرق الى تدخل الدول كفرنسا وتدخل الاكواس كما وجب علينا ذكر الدول التي انتهزت هذا النزاع لتعود الى الصدارة من خلال لعبها دور الوسيط كالمغرب.

المطلب الأول: الموقف الفرنسي من النزاع في مالي

شهدت العقيدة الأمنية والاستراتيجية الفرنسية تحولا منذ بداية عام 2008، والتي تحمل منطق التدخل العسكري الخارجي[1]. لم يكن تدخلها مفاجئا حيث عملت على تدويل الأزمة، وحشد الدعم الإقليمي والدولي واستصدار ثلاثة قرارات من مجلس الأمن[2].وان كل هذا كان من ورائه مجموعة المصالح التي لها في مالي فكانت أسباب فرنسا للتدخل كالتالي

أولا-أسباب التدخل العسكري الفرنسي في مالي.

المصالح الاقتصادية: -تعتبر مالي ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا وغانا. وصرح " **لوران فابيوس**" وزير الخارجية الفرنسي في 14 يناير 2013 يقول فيه: " لقد كانت المصالح الأساسية بالنسبة لنا ولإفريقيا على المحك، لذلك علينا التحرك بسرعة ".

المصالح السياسية: -فرنسا صاحبة النفوذ التقليدي والتاريخي في مالي، وترد أن تعيد رسم دائرة نفوذها في مواجهة المد المتزايد للنفوذ الأمريكي والصيني. فبقيت محافظة على العلاقات الثقافية والاقتصادية والعسكرية الوطيدة بين مُستعمراتِها وتشير التقارير أن فرنسا تدخلت في افريقيا حوالي خمسين مرة منذ عام 1960 [3].

المصالح الاستراتيجية–الأمنية: -يَدّعي وزير الخارجية الفرنسي " **لوران فابيوس** " -بين الحين والأخر -أن هدف التدخل الفرنسي في مالي هو العمل على مساعدة الجيش المالي في وقف تقدم المتمردين. في حين صرح وزير الدفاع الفرنسي "**جان إيف لو دريان**" "انه متخوف من إقامة دولة إرهابية على أبواب أوروبا وفرنسا تحكمها مجموعات تستهدفها علناً وعلى راسها القاعدة في

---

[1] حورية ساعو، محمد غربي، مرجع سابق الذكر، صفحة 250.

[2] **أزمة مالي والتدخل الخارجي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2013، صفحة 05.

[3] إبراهيم كانتي مادي، نفس المرجع السابق، صفحة 17.

بلاد المغرب الإسلامي[1]". مما يظهر لنا جليا ان التدخل الفرنسي مرتبط بحماية مصالحها في المنطقة. والأهمية الاستراتيجية في مالي بالنسبة لفرنسا تتجلى في الثروات الطبيعية لشمال مالي وخصوصا الغاز والثروة المعدنية التي تقع على مقربة من حقول النفط الجزائرية[2].

وبعد هذه الأسباب التي تم ذكرها لم تكتف القوات الفرنسية بذلك بل جعلت لها عدة مبررات لأسبابها تلك.

ثانيا-مبررات التدخل العسكري الفرنسي في مالي:

وجدت الحكومة الفرنسية نفسها في مواجهة أمام الرأي العام الداخلي والدولي فسارعت إلى تقديم الحجج والمبررات، وهي حسب الأستاذ " **تيودور كريستاكيس**" و" **كارين باليني** " تتمثل في ثلاث حجج:

1-**الدفاع الشرعي الجماعي** بموجب المادة 51*(**) من ميثاق الأمم المتحدة. هنا نص هذه المادة ليس مفهوم ويطرح تساؤل هل تعرضت مالي الى اعتداء خارجي من قوة مسلحة، كي تطبق عليها هذه المادة، وهل الجماعات المسلحة كانت تهدف لإقامة دولة إرهابية على أبواب فرنسا و اوروبا، هنا استغلت فرنسا كون الجماعات المسلحة تهدف الى انشاء دولة إرهابية فأخذت هذا أساسا ومبررا لتدخلها العسكري في مالي وتكون حسب اعتقادها امام حالة الدفاع الشرعي، وأكدت صحيفة لوموند الفرنسية إن فرنسا استعانت بهذه المادة كأساس لتدخلها في مالي خلال اجتماع مجلس الامن في 14 جانفي (ثلاثة أيام من الهجوم) ولم يعارض أي عضو من أعضاء المجلس هذا التفسير المعاكس للقانون الدولي[3].

---

[1] **حنان لبدي، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الافريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، صفحة 163.

[2] **نفس المرجع، السابق**، صفحة 20 – 21

*تنص المادة 51 من الميثاق على ما يلي: " ليس في هذا الميثاق ما يضعف او ينقص الحق الطبيعي للدول، فرادى او جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة «، وذلك الى ان يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ الأمن والسلم الدوليين، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ فوراً. ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما المجلس – بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من احكام هذا الميثاق -، **من الحق** ان يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدوليين او اعادته الى نصابه. «. للمزيد **انظر** أيضا: **الأمم المتحدة، الفصل الحادي عشر**، النظر في احكام الفصل السابع من الميثاق، المادة 51، صفحة 684، **متاح على الرابط**، www.org/ar/sectios/un-charter/chapter-vii/index.html تاريخ الدخول، 5ديسمبر 2017.

(**) **ملحق رقم** 2.

[3] **مبروك غضبان، التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته، جامعة باتنة** (الجزائر)، دفاتر السياسة والقانون، العدد الحادي عشر / جوان ،2014، صفحة 69.

2-موافقة الحكومة الشرعية لمالي: هذه الحجة تقول بأن الحكومة المالية باعتبارها صاحبة حق سيادي، تستطيع أن تطلب أي مساعدة خارجية بما فيها العسكرية ضد الخطر الإرهابي، وأن الحكومة الفرنسية لها الحق في التدخل على أساس ذلك الطلب[1].

3-الترخيص من قبل مجلس الأمن والقرار 2085: يعتبر هذا التبرير هو الثالث والأخير، ومفاده أن فرنسا تدعي بقانونية تدخلها وهو يتماشى مع قرار مجلس الأمن ، وأن هذا الأخير قد رخص لها التدخل ، لكن بالرجوع الى القرار نلاحظ أن فرنسا استغلت القرار اكثر من احترام بنوده لا سيما البندين ، *11 ، 14* .بالرغم من كل المساعي الفرنسية لتعطي الصبغة القانونية لتدخلها في مالي الا انه وفي الجهة المقابلة كانت هناك آراء ووجهات نظر متباينة من خلال تدخل فرنسا في شؤون دولة مالي[2].وقد كانت كل هذه الحجج التي جاءت بها فرنسا قوبلت برفض واضح وصريح من باماكو المالية ورفضها للتدخل.

ثالثا: مراحل التدخل العسكري الفرنسي في مالي:

بدأت فرنسا غاراتها الجوية على العديد من الأماكن* يوم 11 جانفي 2013 بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 2085، لنشر قوةAFISMA بمالي، واستعملت المروحيات التابعة للقوات الخاصة والتي مقرها بوركينافاسو وطائرات " **ميراج**" المتمركزة في تشاد، وأربع مقاتلات " **رافال** "من إحدى القواعد الفرنسية في الخليج ، وهكذا شنت القوات الفرنسية بالتعاون مع القوات الحكومية المالية ، بمشاركة جنود نيجيريا والسنيغال، حيث تم قصف المجموعات الإسلامية المسلحة التي تمتد من غاو و كيدال في شمال شرق البلاد، الى بلدة ليرب في الغرب ، وفي 11 يناير 2013 قد عين الجنرال" **غر يغوري** " لقيادة القوات الفرنسية في السنيغال، و" **كوبنتين** " لقيادة هيئة الأركان العملياتية للحرب في مالي، التي أطلقت عليها اسم " **سيرفال** " او " **القط النمر** «، أما التركيبة الجوية بقيادة العقيد " **لوران راطو** " ومقرها العاصمة التشادية نجامينا.

وقد مر التدخل بثلاث مراحل: **الأولى** تعمل الخطة على توطيد سيطرة القوات الحكومية على جنوب مالي من خلال الدعم اللوجيستي والتدريب والتنظيم بهدف وقف انتشار الجماعات

---

[1] **نفس المرجع، صفحة 72.**

*بند 11 ينص عللا ان فرنسا ومالي معنيتان أكثر بدعم التخطيط والتحضير لنشر البعثة الدولية. للمزيد انظر: مبروك غضبان، التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته، صفحة 74.

*بند 14 يحث على تقديم المساعدة للبعثة وليس الحكومة المالية.

[2] **نفس المرجع، السابق صفحة 74.**

* **انظر ملحق رقم 3** للمزيد انظر أيضا: فريدوم أونوها، **التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في ازمة مالي والمخاوف الأمنية المفاقمة**، مركز الجزيرة للدراسات، 13 فبراير/شباط، صفحة8.

الإرهابية للجنوب. **الثانية** بدأت المرحلة الثانية بعد استعادة المدن الرئيسية في الشمال والسيطرة على محاور الطرق الكبرى، وعملت القوات في هذه المرحلة للإطاحة برؤساء قادة التنظيمات المسلحة وتدمير مخازن السلاح لدى هذه التنظيمات في عمليات نوعية. وتلي ذلك نشر ثلاث ارباع كتائب عسكرية مالية تعتمد عليها القوات الأوروبية والافريقية، بعد الاستيلاء على المدن الرئيسية في شمال مالي، حيث قصف الطيران الفرنسي موقع للجماعات الإرهابية المسلحة في "كيدال" وضواحيها في شمال شرق مالي[1]. **الثالثة** تأمين العاصمة باماكو لضمان الاستقرار وتعزيز الحماية للمواطنين الفرنسيين والأوربيين[2].

رابعا-نتائج التدخل العسكري: -عقب اعلان حالة الطوارئ في مالي طلبت الحكومة المالية رسميا مساعدة عسكرية من فرنسا، الأمر الذي ساهم في أن تبرر فرنسا تدخلها بانه جاء لمساندة دولة صديقة وليس انتقاصا من سيادتها. لكن فرنسا لم تكن على الإطلاق بلدا غائبا عن المشهد السياسي في منطقة غرب افريقيا بصفة عامة وعن المشهد السياسي في مالي بصفة خاصة، كما انها لم تكن غافلة على مصالحها في مالي[3]. وقد أعطى التدخل الفرنسي نتائج مهمة فمن الناحية السياسة، مكن هذا التدخل من خلق جو ملائم لإجراء انتخابات على عموم التراب المالي. ومن الناحية العسكرية، فقد مكنت عملية "**سيرفال**" من وقف تقدم الجماعات المسلحة نحو باماكو التي كانت مهددة بالسقوط في فترة وجيزة، إضافة الى تحرير كافة مدن الشمال المالي من قبضة تنظيم القاعدة وأنصار الدين[4].وهذا ما صرح به الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" في مدينة تومبكتو في شمال مالي إثر زيارته لها وأشاد الرئيس الفرنسي بالقوات الجوية التي حققت نجاحا لا مثيل له يتمثل في إنقاض الحكومة الانتقالية في باماكو من خطر المتمردين الإسلاميين.

المطلب الثاني: الموقف المغربي من النزاع في مالي

قام الموقف المغربي بعد إعلان الحركة الوطنية لتحرير أزواد استقلال الشمال المالي عبر رسميا عن رفضه الإعلان وأصدر بلاغا يدين فيه القرار، ودعا الأطراف المتصارعة الى الحل

---

[1] دليلة غدير، **الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي (دراسة حالة مالي)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية دراسات امنية واستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015، صفحة49.

[2] ايمان هباز، مرجع سابق الذكر، صفحة 59-60.

[3] محمد الأمين بن عائشة، **الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرار والتغير**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 48، جامعة الجزائر 3. الجزائر، صفحة 105 – 106.

[4] ايمان هباز، نفس المرجع، صفحة 62 – 63.

السلمي والتمسك بالدستور واحترام المؤسسات المنتخبة[1]. في هذه الأثناء أكد ورز الداخلية " **امحند العنصر**" أن المغرب يدعم التدخل العسكري الفرنسي في جمهورية مالي للدفاع عن سيادة هذا البلد الإفريقي ضد الإرهاب[2].ويبرز المسؤولون المغاربة ان قرار مجلس الأمن رقم 2085 الذي سمح بالتدخل الدولي / الإفريقي في مالي اتُخِذ بمبادرة مغربية. وقال "**فيكي هولدستون**" السفير الأمريكي السابق في باماكو في مقال صحفي "ان على الجزائر مسؤولية أخلاقية من أجل المساهمة في إعادة الوضع الى نصابه في شمال مالي، وإذا أصرت على موقفها الرافض للحرب، فإن المغرب أو دولة أخرى في شمال إفريقيا ستتولى الأمر بدعم كل من موريتانيا والنيجر"[3].وفي فيفري 2013 زار العاهل المغربي الملك **محمد السادس** الأراضي المالية ووقع اتفاقيات اقتصادية، واستقبل زعيم الحركة الوطنية لتحرير الأزواد "**بلال آغ الشريف**" بقصره الملكي بمدينة مراكش المغربية في محاولة لتنشيط قنوات الوساطة المغربية[4].وفي سبتمبر من نفس السنة وقعت مالي والمغرب اتفاقا لجلب 500 إمام مالي الى المغرب للتدريب الديني. هنا استغلت المغرب العامل الديني المشترك بينها وبين مالي من انتهاجهم المذهب المالكي[5]. وخلال لقاء احتضنه المغرب اتفق وزراء خارجية تسعة عشر بلدا من بينهم فرنسا مالي وليبيا على إحداث منشأة للتكوين المشترك على أمن الحدود، التي من المرجح ان تحتضنها العاصمة المغربية الرباط، وجاء هذا الإعلان الذي يحمل اسم "إعلان الرباط " ليتوج جهود المغرب المكثفة لإثبات قدراته في مجال الأمن وعمليات مكافحة الإرهاب[6].

---

[1] نفس المرجع السابق، صفحة 75.

[2] **العنصر: المغرب يدعم التدخل الفرنسي في مالي " دون تحفظ"**، هسبريس 25 يناير 2013، متاح على الرابط https://m.hespress.com/politique/71175.htmh . تاريخ الدخول 6 فيفري 2018.

[3] محمود معروف، **أزمة مالي .... بوابة المغرب للعودة الى الاتحاد الافريقي ؟**، سويسرا بالعربي، 12 فبراير 2013، متاح على الرابط
www.swissinfo.ch/aea/34955416/. تاريخ الدخول 01 **مارس** 2018

[4] هناء أبو علي وسعيد الشاوي، **خاص، حل أزمة مالي: أول تحدي لمحمد السادس لدخول نادي العظام في افريقيا وصفعة لن يستسيغها النظام الجزائر**، 19 فيفري 2014 ، متاح على الرابط
https://www.maghress.com/goud/42162 . تاريخ الدخول 28 فيفري 2018.

[5] عبد الله **أوسار، كيف سحب المغرب البساط من تحت أقدام الجزائر في أزمة مالي**، 17 يناير 2014، متاح على الرابط
https://sahara-question.com/ar/content/ . تاريخ الدخول 1 **مارس** 2018.

[6] قيش سكثيفيل، **تحرك المغرب في مالي**، 14 كانون الثاني / يناير 2014، متاح على الرابط
https://www.washingtonstitute.org/ar/policy-analysis/view/moroccos-move-in-mali . تاريخ الدخول 28 فيفري 2018.

المطلب الثالث: الموقف الجزائري من النزاع في مالي

اتسم الموقف الجزائري في بداياته بالغموض والتردد فلم تبدي الجزائر اي ردة فعل لكنها ظلت رافضة للتدخل العسكري الفرنسي، خوفا من تداعيات الازمة على امنها القومي وخوفا منها المشاركة في العملية العسكرية ان يدخلها ذلك في مواجهة مع الحركات المسلحة في شمال مالي خشية التورط في معركة خارج الحدود لا يمكن السيطرة على تداعياتها، وبالتالي اضحى الدور الجزائري قائم على استراتيجية التوازن الهش بين اطراف النزاع لضمان ان لا يمتد النزاع الى الداخل الجزائري، ومنع الحركات الازوادية من تشكيل سياسي مستقل للطوارق لان ذلك سيحدث تصعيدا للجنوب الجزائري، حيث ركزت الجزائر على الحل السلمي رافضة التدخل الأجنبي، واعتمدت مبدأ الحوار مع جميع الأطراف الفاعلة في ازمة مالي، وهذا ما شدد عليه وزير الخارجية الجزائرية "**مراد مدلسي**" على ضرورة الحل السياسي وقال "**ان الجزائر احتضنت ولازالت تحتضن الحوار بين أطراف النزاع** " وأضاف "**مدلسي**" " **ان التعاون بين الجزائر والحكومة المالية مستمر من اجل دفع التعاون على مستوى كل الأقطاب الى الامام خاصة القطب الأمني نظرا للظروف الراهنة**" وأضاف "**مدلسي**" **نحن نجتهد مع الحكومة المالية في إطار ما قررناه على المستوى الجهوي من اجل محاربة الإرهاب وليس من اجل محاربة الطوارق لأنهم من مواطني هذه الدول**". وصرح وزير الخارجية "**مدلسي**" " **ان الجزائر تدعم الحوار وتحتضنه، كما ان الجزائر تأمل ان تجد قضية شمال مالي حلها في اطارها الوطني**" في إشارة الى ان الجزائر ترفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لمالي، واكد "**مدلسي**" " **ان الجزائر مستعدة لتقديم يد المساعدة لكل الأطراف حتى نصل الى حل مالي مئة بالمئة**"[1].لكن بعد اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين وبعد الزيارة التي قامت بها وزيرة الخارجية الامريكية "**هيلاري كلينتون** " للجزائر وبعد محادثات معمقة قامت بها مع الرئيس الجزائري "**عبد العزيز بوتفليقة**" حول الوضع في شمال مالي وبعد طلب الحكومة المالية من فرنسا التدخل ولجوئها أيضا الى مجلس الامن من اجل استصدار قرار يسمح بتدخل قوات اجنبية في مالي من اجل السيطرة على الوضع المحتدم، وأيضا الهجوم على تيغونتورين واختطاف الدبلوماسيين غيرت الجزائر موقفها وفحت مجالها الجوي

[1] إسحاق ولد المختار، الجزائر ترفض أي تدخل أجنبي في مالي، أقلام، 15-02-2012، متاح على الرابط: http://www.aqlame.com/article7297.html. تاريخ الدخول:27جوان2018.

للطائرات الفرنسية وقبلت بالمشاركة في العملية العسكرية لكن دون المساهمة بجيشها او عتادها العسكري لكن بالدعم اللوجيستي فقط.[1]

المطلب الرابع: مواقف بقية الدول والهيئات المهتمة بالنزاع في مالي

بالنسبة إلى موقف الأمم المتحدة من النزاع في مالي، فإن ميثاق الأمم المتحدة في الفصل السادس مادته 33 ينص على واجب اللجوء الإلزامي الى طريقة الحل السلمي، حيث وجه مجلس الأمن رسالة تحذيرية للطوارق المسيطرين على شمال مالي منذ شهر جانفي 2012 وحذرهم بفك الارتباط عن الجماعات المتطرفة في المنطقة .و دعا المجلس في 22 مارس 2012 الى العودة الفورية للنظام الدستوري والحكومة المنتخبة ديموقراطيا ،واستمرت جهود الأمم المتحدة حيث أصدرت ثلاث قرارات بشأن الأزمة في مالي جاء القرار الأممي الأول تحت رقم 2056* الصادر بتاريخ 3 تموز 2012 و جاء القرار الثاني رقم 2071* (**)بشأن مالي الصادر في 12 أكتوبر 2012 .وجاء القرار الثالث تحت رقم 2085*(**) الذي أصدره المجلس في 20 ديسمبر 2012 ، وحث المجلس الدول والمنظمات الإقليمية وحتى الدولية على القيام بصورة منسقة بتقديم المساعدات والخبرة الفنية والتدريب لهذه القوات ، ودعا أيضا لنشر بعثة دولية بقيادة افريقية " **أفيسما** " لفترة أولية مدتها سنة .إضافة الى ذلك درس مشروع قرار يقضي بنشر قوات حفظ السلام بدلا من البعثة الدولية لدعم مالي تتألف من 12 ألف و600 جندي الى مالي لدعم القوات الفرنسية عند الحاجة في مواجهة تهديدات المتطرفين الإسلاميين ، حيث ان الانتشار الفعلي لهذه القوات لن يكون الا بحلول سبتمبر او أكتوبر من العام 2013 .[2]

---

[1] النهار، كلينتون في الجزائر تبحث الوضع في مالي والجزائر لم تعلن انها ستشارك **بأي شكل من الأشكال في التدخل العسكري**، 2012/10/29، **متوفر على الرابط**: https://www.ennaharonline.com/ تاريخ الدخول: 27**جوان** 2012.

*القرار 2056 بشأن تعزيز الأمن في غرب افريقيا. للمزيد انظر أيضا:
www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/2056(2012) تاريخ الدخول 24 افريل 2018.

*القرار 2071 يأذن للأكواس والاتحاد الافريقي بوضع خطة للتدخل العسكري الدولي في مالي وتقديم تقرير في غضون 45 يوم لنشر قوة دولية يقارب تعدادها 3 الاف جندي. للمزيد انظر:
www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/2071(2012) تاريخ الدخول، 24 افريل 2018

(**) **ملحق رقم** 4.

*القرار 2085 ينص على تدريب القوات المالية لكي تؤدي جميع مهامها في الدفاع عن وحدة البلاد. للمزيد انظر أيضا:
www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/2085(2012)
تاريخ الدخول، 24افريل 2018.

(**) **ملحق رقم** 5.

[2] عبير شلغيم، مرجع سابق الذكر، صفحة 63-64-65.

اما الولايات المتحدة الأمركية، فجاء ردها محاولة اقناع الجزائر على التدخل العسكر في مالي. ورفضت الانقلاب الذي قام به سانجو، ووافقت على فكرة دول غرب افريقيا بإرسال قوة عسكرية. وتصريح الجنرال "كارتر هام " ان حل الازمة لا يمكن ان يكون سياسيا فقط «. ومنحت الولايات المتحدة معدات بملايين الدولارات للجيش المالي واشرفت على تدريبه وتزويده بمعدات عسكرية.

اما الصين تحفظت على التدخل العسكر في مالي خوفا منها ان يكون مقدمة لتشريع مبدأ التدخل الذي يعد مخالفا لمبادئ الصين، في حين رحبت بالانتخابات الرئاسية المالية[1].

اما موقف الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الأكواس) لا يختلف كثيرا عن البقية ففي البداية وصلت جهود الأكواس الى طرق مسدود ، وانقسام الآراء الى مؤيد للتدخل العسكر ومعارض لذلك وطرف ثالث يشك في قدرة المجموعة على انهاء النزاع، لذلك قامت المجموعة بإعطاء الموافقة في قمتها الاستثنائية التي عقدت في أبوجا 11 نوفمبر 2012 وبصورة نهائية على ارسال قوات عسكرية تابعة لها الى مالي من اجل الاسهام في تسوية النزاع .وكانت جهود الأكواس للتسوية تنبع من عدة منطلقات أهمها التخوف من تقسيم البلاد .التخوف من انتقال عدوى الانفصال الى الدول المجاورة وجود تنظيم إسلامي مسلح يسعى لإقامة إمارة إسلامية .التخوف من مشكلات اللجوء والنزوح .وكانت للأكواس خطوات تسعى من خلالها للتسوية ،فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على مالي : ففي 2 ابريل 2012 قررت الأكواس تعليق عضوية مالي ومنع التجارة باستثناء السلع الإنسانية .التوصل لاتفاق سياسي مع زعماء الانقلاب .عقد مؤتمرات للتحضير للقوات التابعة للأكواس .قرار الأكواس بإرسال قوات تابعة لها من خلال طلب الرئيس المالي " تراوري " من الأمين العام للأمم المتحدة إصدار قرار من مجلس الأمن يسمح بتدخل قوة دولية (قرار مجلس الأمن 2071 الصادر في 12 أكتوبر 2012) [2].

اما عن الاتحاد الإفريقي، فقد رفض ما يسمى بإعلان الاستقلال من قبل مجموعة المتمردين في شمال مالي، وذلك في اديس أبابا يوم 06 افريل 2012[3].وأرسل رئيس كوت ديفوار " الحسن وتارا " بعثة مشتركة جمعت وفدا مكون من الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة بقيادة "

---

[1] علي أبو فرحة، **التدخل العسكري في مالي ..... تدويل تداعيات إخفاق الدولة دون مسبباتها**، العدد 31، 22فيفري .

[2] **الحرب في مالي** ،متاح على الرابط www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/sec04.doc_cvt.htm، تاريخ الدخول 26. جانفي 2018

[3] ايمان هباز، مرجع سابق الذكر، صفحة 71

قادر ديزير أودراجو "رئيس مفوضية الأكواس في 24 مارس 2012 لإجراء مباحثات في باماكو مع "أمادو سانجو" وتوصيل رسالة للسلطات المالية، وجرت المباحثات في اجتماعات مغلقة. فقرر الاتحاد الافريقي تعليق عضوية مالي وتجميد مشاركتها في جميع أنشطة الاتحاد، وذلك الى حين استعادة النظام الدستوري. وفرض عقوبات على زعماء الانقلاب. وفي 21 أكتوبر 2012 قرر الاتحاد الافريقي رفع تجميد عضوية مالي بعد انقلاب 22 مارس وأقر خطة تهدف الى استعادة سلطات الدولة في شمال البلاد التي تسيطر عليها مجموعات إسلامية مسلحة[1].

اما مواقف كل من موريتانيا تونس ليبيا والنيجر فقد تمثلت كالتالي: أول موقف كان موقف موريتانيا الجار الشمالي لإقليم أزواد وعلى لسان وزير خارجيتها " حمادي ولد حمادي" أنه لا دخل لها في هذا النزاع واصفة إياه أنه شأن داخلي، لا علاقة لدول الجوار به، ليصرح ثانية في حديث مع إذاعة فرنسا الدولية أربع أيام بعد التصريح الأول قائلا: " ان الطوارق لم يحاربوا دولة أجنبية ولديهم مطالب واضحة بشأن الهوية". ومن جهة ثانية لم تتخذ قرارا واحدا ولم تصدر بيانا يندد بالتدخل الفرنسي وسمحت باستخدام مجالها الجوي في تلك الحرب، وأغلقت حدودها مع الجزائر. وصرح مسعود ولد بلخير رئيس مجلس النواب الموريتاني وكان أول تصريح مؤيد للانخراط في الحرب يصدر عن سياسي موريتاني انه يؤيد التدخل الفرنسي في مالي[2].

اما تونس، التي اعتبرت نفسها دولة غير معنية بالأزمة بحكم انها دولة غير مجاورة، لكن تقاسمها الحدود مع ليبيا والجزائر جعلها تتحرك الى جانب الجزائر وليبيا في إطار تنسيق أمني ثلاثي. وظلت تونس تردد رفضها للتدخل العسكري والعودة الى اعتماد حل افريقي.

وعن ليبيا، التي عارضت في البداية، محبذة الحل السلمي، لكن غيرت موقفها فيما بعد لتدعم الحرب وطالبت بضرورة التعجل تخوفا من أن تزيد هذه العملية وضعها الأمني الداخلي تدهورا بعد مساهمة الأزمة الليبية في تهيئة الظروف لانفجار الأزمة المالية[3].

واخيراً النيجر، التي عارضت في البداية أي تدخل عسكري في مالي، لكن فيما بعد غيرت رأيها كباقي الدول وقامت بالثناء على التدخل العسكري الفرنسي ليس هذا فحسب بل وقامت بالمساهمة حيث خصصت مالا يقل عن 34 مليون دولار لعملية سيرفال، ونشرت 900 جندي مقاتل في مالي، و300 من افراد القوات الجوية وذلك خوفا من التهديد المتزايد للعلاقة الأيديولوجية

---

[1] الحرب في مالي، نفس المرجع السابق

[2] ايمان هباز، نفس المرجع السابق الذكر، صفحة 77

[3] نفس المرجع، صفحة 79-80.

التي ترط الجماعات الإسلامية في مالي مع الجماعات الجهادية في النيجر هما جماعة اهل السنة للدعوة والجهاد، المعروفة باسم "بوكو حرام" وجماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان، وعليه تدخل نيجيريا يخدم مصالحها ويمنحها الفرصة في منع الحركات الموجودة في الشمال المالي ان تنتقل اليها عبر صحرائها الواسعة الاجاديز[1].

يمكن القول في نهاية هذا الفصل أن الازمة المالية تعتبر من القضايا المعقدة والمتجذرة في افريقيا والتي تتسم بالتشابك والتأزم من فترة الى اخرى وخاصة مع تعدد الأطراف المالية وتعدد الحركات فيها وهذا لا يقل عن تعدد الأطراف الخارجية خاصة ذات المصالح الأساسية التي لها في هذه الدولة وهذا ما أدى بها الى التدخل. وأيضا مع تعدد الأسباب من معلنة وخفية والمتسببة في هشاشة النظام ومؤسساته، لهذا تعتبر الازمة المالية ازمة متجددة من الاستقلال الى غاية الوقت الحالي، فإن هذه الازمة إن لم تحل فستترك آثار ذو صدى قريب وبعيد ليس لها فقط بل حتى للدول المجاورة، لكن مع محاولة الجزائر في لعب دور الوسيط بطلب من الحكومة الشرعية المالية وتجديدها للثقة بهم. ينتظر منهم ان يقللوا من حدة النزاع ان لم يقوموا بإنهائه.

[1] فريدوم أونوها، **التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المقاقمة**، مركز الجزيرة للدراسات، 13 فبراير/شباط 2013، صفحة 10.

المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي رهان الوساطة والمفاوضات.

تتحرك الجزائر إقليميا تحت غطاء هيئة الأركان المشتركة لمحاربة الإرهاب، والتي تضم كذلك كلا من مالي وموريتانيا والنيجر، لكن فشل هذه الهيئة في العمل معا بشكل فعال، أجبر الجزائر على أن تقاوم لوحدها وترفض التدخل الأجنبي في مالي. ورغم الضغوط الدولية التي كانت تتعرض لها، لاسيما من فرنسا والولايات المتحدة الأمركية، إلا أنها بقيت محافظة على مبدئها في عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، وفضلت طرق الوساطة لحل النزاع القائم بين الأزواد وحكومة مالي[1].

المبحث الأول: مبررات وأهداف الوساطة الجزائرية لحل النزاع في مالي

ظلت الجزائر تنادي بالحلول السلمية في حل النزاعات الدولية، وبعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها. وبقيت متحفظة في إبداء رأيها جراء التدخل العسكري الفرنسي في مالي بصفة علنية وواضحة، وبقيت تراقب ما يحدث في مالي عن كثب.

المطلب الأول: مبررات الوساطة الجزائرية لحل النزاع في مالي

جاءت المبررات التي جعلت من الجزائر تتدخل وتلعب دور الوسيط في حل النزاع في مالي، رغم كل العراقيل التي واجهتها، على النحو التالي:

1- اختطاف الدبلوماسيين: وهي العملية التي قامت بها حركة التوحيد والجهاد مع جماعة أنصار الدين، حيث قام هذا التنظيمان باختطاف واحتجاز سبعة دبلوماسيين جزائريين كرهائن من القنصلية الجزائرية في مدينة غاو شمال مالي في 5 افريل 2012[2]، وكانت حركة الجهاد المنشقة عن التنظيم الإرهابي المسمى القاعدة قد أعلنت في 8 افريل 2012 عن مسؤوليتها، مع حركة أنصار الدين، في اختطاف القنصل العام الجزائري وستة من معاونيه، غير ان الجزائر بقيت ثابتة على المناداة بالحل السلمي رغم الضغوط الفرنسية التي كان اخرها في 5 يوليو 2012 من طرف "**لوران فابيوس**"، ومحاولة حمله الجزائر على العمل العسكري لتحرير الشمال المالي. ولا تزال الجزائر تصر على تغليب الحلول السياسية والدبلوماسية لتجاوز الازمة، وترفض أي مساومة في هذا المجال، ولم ترضخ لهذه

[1] إبراهيم كانتي مادي، **الأزمة السياسية في مالي**، دراسات افريقية، العدد السادس والثلاثون، 2012، صفحة 118

[2] سليم بوسكين، نفس المرجع السابق الذكر، صفحة 194.

الضغوطات بفضل تجربتها في مكافحة الإرهاب[1]. وبعد جهود كبيرة تم إطلاق سراح الرهينتين الجزائريتين (**مراد قساس، وقدور ميلودي**) وأعلنت الحكومة الجزائرية عن وفاة القنصل العام بوعلام ساسي إثر اصابته بمرض مزمن ومقتل الدبلوماسي (**طاهر تواتي**) من طرف الارهابيين، دون التنازل عن مبدأ عدم دفع الفدية للإرهابيين. وتعد هذه العملية نجاحا يحسب لصالح الدبلوماسية الجزائرية المعروف عنها في عقيدتها انها ترافع لثلاثة مبادئ أساسية في تعاطيها مع مسائل خطف الرهائن وهي: تجريم دفع الفدية للإرهابيين وتجفيف منابع تمويل الإرهاب، رفض الإفراج عن معتقلين إرهابيين مقابل الإفراج عن محتجزين، ورفض التفاوض معهم حيث "لا تفاوض ولا مساومة مع الإرهاب [2]".

2-طلب الحكومة المالية لوساطة الجزائر: في 2012 وبعد الانقلاب العسكري في مارس، طلبت باماكو وبصفة رسمية وساطة الجزائر لدى قبائل الازواد للحيلولة دون استقلال هذه الأخيرة، حيث طلب الوزير الأول المالي "**شيخ موديبو**" من الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" التدخل لدى الازواد لحماية الوحدة الترابية لمالي، في مقابل استعداد سلطة باماكو تقاسمها السلطة مع المطالبين بالانفصال. وقالت الحكومة المالية ان زيارة الوزير الأول المالي "**شيخ موديبو ديارا**" الى الجزائر جاءت خصيصاً لطلب وساطة الجزائر وطلب الاستشارة في كيفية ترميم العلاقة مع المطالبين بالاستقلال. ان طلب الوساطة الجزائرية الذي تقدمت به مالي وبصفة رسمية، والذي عبرت عنه ضمنيا من قبل، يأتي في ظل موقف الجزائر الرافض لتقسيم دولة مالي، والداعي في نفس الوقت الى عودة النظام الدستوري في باماكو. وابدى الوزير الأول لمالي استعداد سلطات بلاده للتفاوض مع الازواد بخوص مطالبهم، وذلك في خطوة لاستمالة الجزائر لمقترح الوساطة لكن دون المساس بالوحدة الترابية، وقد حل الوزير الأول بمالي بالجزائر حاملا رسالة الرئيس المالي الى الرئيس الجزائري لطلب الوساطة[3].

---

[1] عبد الله مامادو بلا، **آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي**، مركز الجزيرة للدراسات، 29 أغسطس /آب 2012، صفحة 8.9.

[2] سليم بوسكين، نفس المرجع السابق، صفحة 195.

[3] سميرة بلعمري، **باماكو تطلب من بوتفليقة انقاذ الوحدة الترابية لمالي**، بوابة الشروق، 13 جوان 2013، متاح على الرابط، https://www.echoroukonline.com/ara/articles/132194.html?print. تاريخ الدخول 28 فيفري 2018.

3-استهداف المركب الغازي تيغونتورين بعين اميناس: وهو الاعتداء الذي نفذته الجماعة الإرهابية التي تسمي نفسها " كتيبة الموقعون بالدم " التي يتزعمها مختار بلمختار[1]. ففي صباح يوم 16 يناير 2013 دخلت مجموعة مكونة من 32 إرهابيا مسلحاً على المنشأة النفطية تيغونتورين بعين اميناس بولاية ايليزي جنوب شرق الجزائر، حيث قامت باحتجاز العشرات من الإطارات والعمال الجزائريين والأجانب داخل المنشأة، الشيء الذي أجبر الجيش الجزائري على التدخل في عملية خاصة، حيث قام بمحاصرة الإرهابيين وتم القضاء عليهم، وكانوا من جنسيات مختلفة (كندية، مصرية، ليبية، موريتانية، نيجيرية، مالية، جزائرية، وحتى فرنسية) وقد أدت هذه العملية الى مقتل العديد من العمال الجزائريين والأجانب (40 ضحية). وجدت الجزائر نفسها محط انظار العالم في تلك الحادثة غير المسبوقة في تاريخ العمل الإرهابي، سواء من حيث الموقع والحجم، أو من حيث عدد الجنسيات المشكلة للمجموعة الإرهابية، وأدت هذه العملية الى احداث تقييم مغاير تماما لنتائج الثورة في ليبيا، وبنفس العمق تقييم العمل العسكري الفرنسي في شمال مالي ، وكان التعامل الجزائري جاداً وحازماً، وهذا نابع من تخوفها ان تتحول الى منطقة رخوة تستوعب امتدادات التدخل الأجنبي في مالي، وكانت عملية الحسم رسالة متعددة الابعاد تم توجيهها لعدة جهات واطراف ، مفادها ان الجزائر لن تكون قاعدة خلفية تحكمها توازنات الوضع في مالي، كما انه يتعين على الجماعات الإرهابية ان لا تراهن على هكذا عمليات مستقبلا، لان الجزائر لن تقبل أي مفاوضة او مساومة مع الإرهاب مهما كانت قوته[2].

4- مشكلة اللاجئين في الجزائر: بدأت الحرب المعلنة في شمال مالي ضد جيوب الجماعات المسلحة الإرهابية تلقي مشاكلها ومتاعبها على المناطق الحدودية، ما نتج عنه تدفق موجات اللاجئين الفارين من الحرب جراء غلق الحدود الجزائرية، والذي حول برج باجي مختار إلى قبلة للاجئين، نتج عن ذلك كارثة اجتماعية، فقرابة 09% من السكان في البطالة ،بينما يجمع سكان **تيمياوين** على ان الوضع الأمني بمنطقتهم يزداد خطورة مع هشاشة التغطية الأمنية للحدود لان الإجراءات المعتمدة غير كافية ،اذ قدر عدد المتواجدين حاليا في الجزائر 25000 لاجئ ، وينتظر ان يصل في حالة فتح الحدود الى 500000

[1] سليم بوسكين، نفس المرجع ا، صفحة 196.

[2] قوي بوحنية، **الجزائر والانتقال الى دور اللاعب الفاعل في افريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي**، الجزيرة للدراسات ،29 يناير /كانون الثاني 2014، صفحة 09

لاجئ، وكانت السلطات الجزائرية قررت عدم ترحيل اللاجئين الماليين المتواجدين بطرق غير قانونية في الجزائر لظروف إنسانية نظرا للوضع الأمني المتردي في مالي[1].

المطلب الثاني: أهداف الوساطة الجزائرية في حل النزاع المالي.

الجزائر تهدف الى بعث دورها في افريقيا من خلال مكافحة الإرهاب، والاهتمام بالتحديات والمشاكل التي تعانيها افريقيا. لكن الجزائر وكأي دولة ظلت تهتم بأمنها القومي خشيتا منها ان تؤثر الازمة على أوضاعها الداخلية لوجود نوع من الاستقلال في هذه المنطقة فهي ترفض استقلال ازواد لان شمال مالي امتداد ديموغرافي لجنوب الجزائر واي امتياز يحصل عليه طوارق مالي سيغذي طوارق الجنوب الجزائري، لكن ومن غير الممكن ان يتورط الجيش الجزائري في حرب خارج الحدود، وفي حرب جماعات متمردة لها أصول في الجزائر، فكانت الجزائر دائما تسعى الى حل النزاع بطريقة سلمية مركزة في ذلك على الدبلوماسية، وكانت تهدف الى وقف النزاع في الشمال المالي من خلال دورها السلمي في القضية، فارتكزت على ثلاث محاور، أول هذه المحاور سياسي من خلال عقد لقاءات لدراسة وسائل التكفل بمطالب سكان المناطق الحدودية بجنوب الجزائر ، والتي يغلب عليها عنصر الطوارق وهو العنصر العرقي نفسه المتمرد شمال مالي ، والثاني امني ويهدف الى منع تسلل الجماعات الجهادية نحو ترابها بفعل العملية العسكرية شمال مالي، والثالث يدعو لتفادي تبعات الفكر المتطرف الذي انتشر في الساحل الافريقي[2]. وتهدف ايضا الوساطة الجزائرية في مالي الى الوصول الى حل يرضي كل الأطراف المتنازعة، وتهدف الجزائر أيضا الى حث اياد آغ غالي*لقطع علاقاته مع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي فهذا

---

[1] سعاد لهراوة، نفس المرجع السابق، صفحة 26

[2] محمد الأمين بن عائشة، نفس المرجع السابق الذكر، صفحة 109.

*اياد آغ غالي ولد عام 1954 في مدينة كيدال بمالي، ينتمي لقبيلة إيفوغاس نزعت الزعامة من قبيلته من طرف الرئيس المالي الراحل موديبو كيتا، الذي كان يهدف الى القضاء على المشيخات القبيلة. من اهم المناصب التي تقلدها اياد آغ غالي دبلوماسي في المملكة العربية السعودية، وكان عضو في كتائب العقيد القذافي بعدما اجتاح الجفاف أراضيهم، وعرف عنه اعتناقه الفكر الجهادي، وقاد غالي قتال متمردي الطوارق ضد الحكومة المالية كان هذا القتال اقرب الى الفكر اليساري القومي منه الى الإسلامي وبعد علم من المعارك دخل الطوارق في صلح مع حكومة باماكو على إثرها تقلد غالي مناصب حكومية منها منصب قنصل عام في السعودية، وبعد اتفاق 1991 الذي رعته الجزائر اختفى غالي عن الساحتين السياسية والعسكرية قبل إعادة ظهوره في 2000 اثر لعبه دور وساطات أثمرت الافراج عن رهائن غربيين، وفي 2003ساعد في اطلاق 14 أوروبيا اغلبهم من الألمان، وفي 2006 سلبت منه سيادته على المنطقة المولود فيها واعطيت الى محمد آغ غامو من طرف الرئيس المالي، وهذا ما أدى بإياد الى تأسيس حركة انصار الدين، وفي 2012 لجأ الى تنظيم القاعدة طالبا الدعم منها، وفي 2013 اعلنت الولايات المتحدة الامريكية انها اضافت إياد آغ غالي الى قائمة الإرهاب، للمزيد انظر إياد غالي، موسوعة الجزيرة، متوفر على الرابط،
www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/icons/2015/3/24/، تاريخ الدخول، 2018/4/20.

من شأنه ان يسهل التوصل الى تسوية سياسية مع باماكو ويساعد على انهاء الصراع، وعملت الجزائر على النأي بنفسها عن تزويد الماليين بالسلاح، هذا التصرف التي تهدف من خلاله الجزائر لوقف الصراع قد أفضى الى ابرام اتفاق وقف اطلاق النار بين الحكومة المالية والمتمردين الطوارق، حيث اعرب وزير الخارجية "**مراد مدلسي**" عن ارتياحه العميق إثر التوقيع على هذا الاتفاق الذي كانت تهدف اليه الجزائر[1]. كما ان الجزائر تهدف من وراء كل هذا الى الابتعاد عن أي خطر قد يعيدها الى العشرية السوداء التي مرت بها، لهذا نجدها ترتكز على الحل السلمي دون العسكري لإبعاد أي تدخل أجنبي قد ينشر قواته على الحدود الجزائرية او قد يرغم المتمردين من الهرب الى المناطق الجزائرية المتاخمة لحدود مالي. فهي تهدف لحماية نفسها من خلال حماية مالي من أي تدخل أجنبي قد يهدمها ويعود بالضرر على الجزائر.

[1] أنوار بوخرص، **الجزائر والصراع في المالي**، مركز كارنيغي، 23 أكتوبر 2012، متاح على الرابط Carnegei-mec.org/2012/10/23ar-pub-49765.تاريخ الدخول 28 فيفري 2018.

المبحث الثاني: آليات الوساطة الجزائرية في حل النزاع المالي

تبلغ حدود الجزائر مع شمال مالي 1200 كم ،ويأتي موقف الجزائر من انفصال شمال مالي في اطار إدارة الجزائر سياسيا وامنيا لملف الإرهاب ،وهي إدارة تتسم بدرجة عالية من الدقة التي تستلزم تحليلا متكامل الابعاد لخطورة وحيوية الملف بوصفه وثيق الصلة بالاستقرار الداخلي للدولة وفي هذا اكد الوزير الأسبق "**أحمد أويحيى**" في حوار مع جريدة "لوموند" الفرنسية "**إن أي تدخل أجنبي في مالي سيمثل تهديداً أمنياً مباشراً للجزائر، والجزائر لن تقبل أي مساس بالوحدة الترابية لمالي** [1]"، ونجحت سياسة الجزائر في مواجهة الإرهاب في المنطقة الى حد كبير .ويمكن القول انها ذات مسارين في مواجهة الإرهاب عن طرق .

المطلب الأول: الاحتواء وابعاد الخصم.

أولا: الإحتواء لحل النزاع المالي

اعتمدت الجزائر في طريقة احتوائها للازمة المالية على[2]:

1- الاشتباك الأمني المباشر مع عناصر الإرهاب، وضرب معاقلهم.

2- كما اتفقت الجزائر مع ليبيا ومالي موريتانيا والنيجر على السماح لهيئة الأركان للجيوش التابعة لها بالمطاردة المستمرة للجماعات الإرهابية والسماح للدولة المطاردة بأن تدخل حدود الدولة الأخرى بعد اعلامها بالمطاردة واتفقت على التعاون العسكري بين هذه القوى.

3- تجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربين. وتنفيذ مشاريع استثمارية شمال مالي وتكثيف الرقابة على منابع المياه المهجورة بهدف حصر تحركات الإرهابيين، بالإضافة الى العمل الذي يقوم به الجيش الوطني الشعبي عبر الحدود الجزائرية المالية.

4- تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء ومراقبة مناطق الاودية والمرتفعات التي يسهل فيها إخفاء المربيات وحفر أماكن الاختفاء، وهذه المناطق تمتد من جبال أدغاغ

---

[1] **محمد دخوش، الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي**، الرائد يومية إخبارية وطنية، العدد 7829، 20اوت 2013.

[2] **محمد** الأمين **بن عائشة، مقارنة لإدارة الازمات وتسويتها سياسيا بعيدا عن التدخل العسكري الأجنبي**، يومية الشعب الجزائرية، العدد 16628، **السبت** 24 **جانفي** 2015.

أفوغارس شمال مالي وجبال أكادس إير شمال النيجر، مرورا بوادي زوراك الذي يصل الى الجنوب الجزائري

ثانيا: إبعاد الخصم. لحل النزاع المالي

سعت الجزائر من خلال هذه الآلية وبشكل خاص الى ابعاد المغرب الذي تعتبره خصما لها خاصة بعد المحاولات التي قام بها **محمد السادس** من اجل التوسط في حل هذا النزاع، فالجزائر هنا ترفض رسمياً انفصال شمال مالي حتى لا تبدو دبلوماسياً ودولياً انها تتعارض مع مواقف المجتمع الدولي، كما انها وبشكل عام لن تترك تنظيم القاعدة ينفرد بشمال مالي[1]،وحرصت الجزائر على ابعاد أي طرف خارج منطقة الساحل من الدخول في خط الوساطة خاصة (المغرب) كما ذكرنا، وبناء على ذلك سعت الى تجسيد مبدأ الحوار مع جميع الأطراف المتنازعة واستقبلت وفدا من حركة أنصار الدين إضافة الى مجموعة وفود رسمية افريقية لدول الجوار. وهذا ما يؤكد على ضرورة الحل السلمي. وفي هذا الصدد أكد الناطق باسم وزارة الخارجية "**عمار بلاني**" "ان الجزائر تتابع الوضع في مالي ببالغ القلق انطلاقا من موقفنا السياسي وانسجاما مع القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي، وندين بشدة استخدام القوة ونرفض رفضاً قطعياً التغيير غير الدستوري.[2]".ركزت الجزائر كثيراً على إيجاد الحل السلمي لهذه الأزمة وتفادي الحل العسكري الذي سيكون نتائجه وخيمة، واعتمدت الجزائر في دبلوماسيتها للتوصل لحل سلمي، رغم قرارات مجلس الأمن، على توسطها في الأزمة بين الأطراف المتنازعة ونجاحها في جمعهم على طاولة المفاوضات[3].انطلاقا من مبدأ حسن الجوار أشرفت الجزائر ومنذ 1991 على الوساطة الدبلوماسية لحل المشكل المالي، وحمل الحركات المتنازعة الى الجلوس الى طاولة المفاوضات، واحتضنت الجزائر العديد من اللقاءات في 1991،1992، 1994، 1995، 2006، 2007، 2008[4]وسنة 2012 كانتهاك نقطة مركزية تشكل تهديدا للجزائر ومسارها في الوساطة الدبلوماسية وتتمثل في طبيعة العلاقة بين مالي وازواد والهندسة الدستورية والمؤسسية التي ستقوم عليها هذه العلاقة، فالطرف الأزوادي يعتبر انه تنازل، من اجل المصالحة والسلم وعلاقات التاريخ

---

[1] الحرب في مالي، نفس المرجع.

[2] حورية ساعو، محمد غربي، نفس المرجع السابق الذكر، صفحة 253.

[3] نفس المرجع ،256.

[4] قوي بوحنية، **الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي**، مركز الجزيرة للدراسات ،3 يونيو/حزيران 2012، صفحة5.

والجوار، عن فكرة الانفصال رغم الضغط الشعبي، لكنه يصر في المقابل على قيام دولة مالي المتحدة التي تضم كيانين فيدراليين هما: **فيديرالية مالي ،وفيديرالية أزواد وان هذا** الحل يحقق الوحدة والانسجام ويضمن سيادة دولة مالي على كامل ترابها الوطني ،في نفس الوقت يلبي بعض طموحات الازواديين ،غير ان مالي تصر على رفض خيار الفيديرالية او إعطاء الحكم الذاتي للأزواد، لكنها لا تمانع في لا مركزية موسعة واصلاحات دستورية وسياسية تلبي بعض طموحات الازواديين السياسية والتنموية ،وهو ما يعني بالنسبة للازواديين ان الحكومة المالية ليس في جعبتها ما تقدمه لهم غير الوعود بتجسيد سياسات اللامركزية التي خبر الازواديون من خلال تجرتهم في الاتفاقيات السابقة المضمون الذي تعطيه حكومات باماكو لها[1].

كانت هذه العملية صعبة بالنسبة للجزائر من خلال الآمال المالية وحتى الدولية التي كانت معلقة عليها وهذا ما أدى بالجزائر المحاولة من اجل تحقيق السلم في مالي الذي انهكته النزاعات.

المطلب الثاني: الجزائر ومبادرة تحقيق السلم في مالي منذ 2012

في خضم التجاذبات الإقليمية والدولية حول مستقبل المنطقة تشهد الدبلوماسية الجزائرية بوساطتها حراكا موسعاً في ظل التطورات الأمنية التي تعيشها منطقة شمال مالي، بعد سيطرة الازواديين على عدة مناطق فيها، ويظهر الاستنفار الدبلوماسي الذي تجسد في جولات الوساطة المتعددة التي يقوم بها **عبد القادر مساهل** المكلف بالشؤون المغاربية والافريقية ،الى جانب دول الجوار والدول الكبرى ،حيث تخشى الجزائر من خروج الأزمة المالية عن نطاق السيطرة ،خاصة مع إصرار الفرنسيين في التدخل لإنهاء سيطرة الحركات المسلحة الامر الذي ترفضه الجزائر بقوة لقناعتها بأن أي تدخل غير مدروس سيحول مالي الى "ساحة جهاد" عالمي ما يؤثر على امن دول الجوار وعلى رأسها الجزائر ،خاصة اذا لم تفرق الضربات العسكرية بين "الجماعات الإرهابية ،وحركة تحرير ازواد" التي ترفع مطالب وطنية مشروعة تخص حقوق الطوارق في مالي .كما تبدي الجزائر "مرونة ما " لبحث الخيار العسكري ضمن حدود ضيقة بعد عزل الجماعات الإرهابية على الأطراف المالية الأخرى التي يجب ان تفتح معها قنوات حوار لمعالجة الازمة سياسيا، كما تتبنى الجزائر

[1] سليم بوسكين، نفس المرجع السابق الذكر، صفحة 258 -259 -260

مشروع تقوية السلطات المركزية المالية لتقوم هذه الأخيرة بمسؤولياتها في إعادة توحيد البلاد على "أسس جديدة" تضمن الاستقرار في المنطقة. ويذهب الكثير من المحللين الى ان الجزائر تتعامل وفق استراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن طبول الحرب ،وذلك من خلال ثلاث محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل اجنبي في شمال مالي وقد قال في هذا الشأن **عبد القادر مساهل** "**الوحدة الترابية لمالي غير قابلة للتفاوض**[1]" ،وأكد على مبدأ التفاوض لحل الازمة في الشمال المالي حيث ترتكز الجزائر في هذا على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة ومن هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلي بين الدول المعنية فقط دون غيرها وهو ما تحاول الجزائر القيام به لتجنب أي وجود أجنبي مهما كانت طبيعته في منطقة جد حساسة للجزائر ،التي ترى ان التدخل الأجنبي سيوسع رقعة التهديدات الأمنية وسيضاعف الأزمة ويعطي الجماعات الجهادية المتشددة الغطاء لإضفاء الشرعية على اعمالها .وتعد المحاولة الجزائرية للخروج من الازمة في مالي الأكثر نجاعة من خلال التأكيد على ان يكون الماليون المبادرين الأوائل في البحث عن حلول لمشاكلهم ،وعليه فإن تصور الوساطة الجزائرية يجمع حوله اغلبية القوى الكبرى لوجود مخرج للازمة في مالي ،وتتمثل هذه المحاولة التي اكد عليها **عبد القادر مساهل** في مداخلته في الاجتماع حول الساحل ومالي من تنظيم منظمة الأمم المتحدة على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في كونها تؤكد على ضرورة الحل السلمي للازمة دون التدخل العسكري ،وأيضا الإحاطة بالجوانب التي يجب اخذها بعين الاعتبار في تحديد استراتيجية من اجل الساحل التي يجري اعدادها على مستوى الأمم المتحدة ،وترى الجزائر في هذا الخصوص انه من اجل الحصول على افضل فرص النجاح فإن البحث عن مخرج للازمة في مالي ينبغي ان يتم في ظل احترام بعض الشروط ،ويتعلق **الامر أولا** بأن الماليين هم الحلقة المحورية في البحث عن حلول لمشاكلهم وان الامر يتعلق بالمساعدة والدعم مع تعزيز امكاناتهم الوطنية .**اما الجانب الثاني** فيتلخص في ان تتفق الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي على اجندة واحدة ومسار أوحد لجهودهم و تؤخذ بعين الاعتبار إرادة الماليين وصلاحيات المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وكذا مصالح الأمن الوطني لدول الميدان المجاورة لمالي .اما بخصوص **النقطة الثالثة** التي رافعت من

[1] **محمد** الأمين بن عائشة، أزمة مالي بوابة الجزائر للريادة الإقليمية، موقع سابق الذكر

اجلها الجزائر فتتاخص في ضرورة التوصل الى حل سياسي تفاوضي في اقرب الآجال التي تنبذ بشكل صريح الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة ،ويرفضون أي مساس بالسلامة الترابية لمالي .وفي هذا الصدد وعلى هذه المحاولة الجزائرية لحل النزاع المالي لق الجنرال الأمركي "**كارتر هام**" القائد الأعلى لقيادة القوات المسلحة الامركية بأفريقيا (افر يكوم) "**ان الازمة في شمال مالي لا يمكن ان تحل الا بطريقة دبلوماسية او سياسية** " **مضيفا ان القوة العسكرية ستكون جزءا من الكل وستلعب دورا محددا في حل هذا النزاع**". ان الجزائر التي تعتبر القوة العسكرية الإقليمية الأهم ترفض وبشكل شبه مقدس أي عمل عسكرب خارج حدودها ،كما تعترض على كل صيغة للتعاون مع اطراف أخرى من خارج دول الميدان قد يكون من انعكاساتها المباشرة نشر قوات اجنبية على حدودها ،ولا ترد الجزائر أي محاصرة عسكرية للمقاتلين الجهاديين الذين سيرغمون تحت الضغط العسكرب على هجر مواقعهم في الصحارب والاحراش المالية النائية والعودة الى الداخل في العمق الجزائرب ،ولا تزال الجزائر تصر على تغليب الحلول السياسية والدبلوماسية لتجاوز الازمة السياسية في باماكو ومشكلة الشمال المالي مع إمكانية النظر في السبل الأخرى الكفيلة بتحجيم القاعدة في المنطقة عندما تكون الظروف مواتية ،وتحسبا لأي طارئ عمدت الجزائر الى ارسال ما يزيد على عشرة آلاف جندي لإغلاق المنافذ الحدودية الفاصلة بينها وبين كل من النيجر ومالي وموريتانيا مع مهمة خاصة بتطويق المسالك الصحراوية المهجورة[1].ان الدبلوماسية الجزائرية ووساطتها تنطلق من منظور امني وترط أي تحرك بالمعايير القانونية الدبلوماسية التالية :تفضل الجزائر دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصرحات وهي تتحرك دائما وفق هذا الاطار العام في حالات الاستقرار او حالة التأزم في العلاقات مع الجوار . وترى الجزائر ان في تعاطيها السياسي مع الفضاء الافريقي كلفة اقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها ضمان لاستقرارها، وقد افلحت الجزائر في إدارة هذه العلاقات وتجنب أنواع التمزق. كما ترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في افريقيا ان التحرك الجماعي "ضمن المجموعة الافريقية" هو الحل الأكثر كفاءة والاقوى فاعلية ،وان التدخل العسكرب الخارجي تحت منطق قمع الإرهاب دون الاخذ بعين الاعتبار المطالب السياسية الشرعية في الشمال والجنوب سيكون

[1] عربي بومدين، **ازمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية، الحوار المتمدن** 27 أكتوبر 2012، متاح على الرابط http://www.m/ahewar.org/s.asp?aid=32993&r=0. تاريخ الدخول 24 ديسمبر 2017

ذو عواقب وخيمة على المنطقة[1].ان تعزيز جهود تسوية الصراعات التي تمتد داخل المجتمع المالي عن طرق التفاوض وتحييد دعاة التطرف في الداخل والخارج هو التحدي المزدوج الذي يواجه الحل لهذه الازمة ،كما يجب التأكيد على ضرورة تغليب الوسائل الدبلوماسية والسياسية للخروج من الازمة ،أي ينبغي على المجتمع الدولي ان يشجع الحوار للحفاظ على فرصة للخروج من هذه الازمة السياسية والأمنية ،كما ان الجزائر بصفتها من دول الجوار تحاول لعب أدوار محورية بوساطتها ومن خلال تنشيط دبلوماسيتها محاولة فرض الريادة في المنطقة بما يتماشى وحماية الامن القومي الجزائري[2]. الا ان هذه المحاولة الجزائرية تشوبها العديد من النقائص فالعلاقات الجزائرية المالية و الجزائرية الساحلية هي علاقات فاترة تتميز بالتقطع وعدم الاستمرارية كما ان تدخل الجزائر لا يكون إلا وقت حدوث الازمات فالجزائر وقبل تجدد الازمة في 2012 وقبل التدخل الفرنسي ومن ورائه حادثة تيغونتورين ،لم تكن تعير منطقة الساحل عموما والدولية المالية خصوصا الأهمية التي تستحقها ولم تتأكد هذه الأهمية الا بعد اعلان إقليم ازواد انفصاله ،وهذا ما أخاف الجزائر التي يقطن في جنوبها العديد من الطوارق فإن هذه الدلائل المذكورة سابقا هي دليل واضح على ان الجزائر لا تملك نظرة استشرافية لمشاكل الجوار الذي تعيش فيه .غير ان المحاولة الجزائرية في مالي من اجل الفض في النزاع لم توظف علاقاتها التي تجمعها بمالي مثل الدين الذي احسنت المغرب استغلاله في دور الوسيط الذي لم تهنأ به طويلا حيث الجزائر لم تستغل ذلك جيدا كما لم تستغل العادات والتقاليد المشتركة مع سكان الطوارق المشتركين بين الدولتين ،صحيح ان الوساطة الجزائرية دور فعال لكن هذه المحاولة الجزائرية هي مجرد مقاربة دبلوماسية سياسية فرغم نجاعتها الا انها ذات نظرة بعيدة حيث انها كانت تسعى فقط لوقف الحرب حتى لا تصل الشرارة اليها[3].

ومع هذه المحاولة الجزائرية التي استخدمتها إزاء الازمة في الشمال المالي لم تبق الجزائر مكتوفة الايدي بل عمدت الى الحوار مع الأطراف المتنازعة وهذا ما أدى الى.

---

[1] قوي بوحنية، نفس المرجع السابق الذكر، صفحة 6.

[2] عربي بومدين، نفس المرجع السابق.

[3] الزايدي توريرت ياسين لعزيز، **بناء السلم في مالي (الفرص والتحديات)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات امنية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ،2014 -2015، صفحة 70.

المطلب الثالث: الحوار وعدم اقصاء الأطراف الأساسية في الازمة المالية

اتسم الموقف الجزائري اتجاه النزاع المالي بثلاث مراحل **المرحلة الأولى غموض الدور**: هنا لا يفهم الدور نتيجة غموض شكله العام وطبيعته ويظهر واضحا هنا في تردد الجزائر في ابداء رأيها حول النزاع في مالي وحول ابداء رأيها بصراحة اتجاه تدخل فرنسا في مالي حيث كان الدور الجزائري في حالة غموض وتناقض .ومن ثم **المرحلة الثانية تغير الدور** هنا يتغير دور الطرف المحايد فيبدي تغييرا في رأيه اما بالإيجاب او السلب وهذا ما حدث للرأي الجزائري في التغيير من موقفها من التدخل الفرنسي فعللت ذلك بأن مالي هي من طلبت من فرنسا وطلبت من مجلس الامن استصدار قرار يسمح لدولة اجنبية بالتدخل .اما فيما يخص **المرحلة الثالثة تطور الدور** المرحلة يتطور الدور او الوقف المتخذ من مرحلة التغير ويظهر هنا وجليا من خلال تدخل الجزائر في مالي عن طرق الوساطة في محاولة منها لمساعدة مالي في جمع فرقائها على طاولة الحوار ويظهر ذلك من خلال مراحل الحوار بدوراتها الشاقة التي قامت بها الجزائر مع فرقاء مالي يظهر الدور الجزائري في حل الأزمة المالية جليا من خلال تكريس مبدأ الحوار وعدم اقصاء الأطراف الأساسية في الأزمة، وقد مرّ الحوار الجزائري في الوساطة وحل النزاع المالي بالمراحل التالية:

أولا: مرحلة تمهيدية من الحوار:

ظلت الجزائر ترعى وبشكل حصري جميع اتفاقيات السلام السابقة الموقعة بين الطرفين منذ سنة 1991 و1996 و2006 و2012 الى غاية 2015 .حيث دعت الحكومة الجانبين لوقف اطلاق النار ودعتهما للجلوس على طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للازمة ،وهذا ما استجابت له حكومة باماكو سريعاً وارسلت بالفعل وفداً برئاسة وزير الخارجية المالي "**سومايلو بوباي مايغا**" الذي حلّ بالجزائر العاصمة في جوان 2012 للقاء ممثلين عن حركات التمرد الازوادية ومنهم ممثلين عن حلف 23 مايو والحركة الوطنية لتحرير أزواد[1].وقد رحّبت الجزائر بهذا الاتفاق المبرم بين المتمردين والحكومة المالية ،حيث اعرب وزير الخارجية "**مراد مدلسي**" عن ارتياحه العميق اثر التوقيع على الاتفاق وقال "لا يسعنا

[1] الحاج ولد إبراهيم، **أزمة شمال مالي.... انفجار الداخل وتداعيات الإقليم**، مركز الجزيرة للدراسات،12 فبراير /شباط 2012، صفحة 06.

اليوم الا ان نتطرق معا و بارتياح للتوقيع على الاتفاق بين الأطراف المالية الذي يهدف للتحضير للانتخابات الرئاسية في مالي المقررة يوم 28 جويلية "وعبر عن امله في ان يشكل هذا التوقيع انطلاقة لمسار مفتوح باتجاه حوار شامل للشعب المالي[1].وتضمن هذا الاتفاق أيضا جملة من التدابير من شأنها وضع حد للنزاع في مالي في اطار الوحدة الترابية وكذا إجراءات استعجالية تتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة لشمال مالي ،ومسألة مكافحة الإرهاب والعدالة والمصالحة بين الماليين. لكن هذا الاتفاق لم يدم طويلا فخلال وقت قصير بعد التوقيع على الاتفاق جاءت حادثة الهجوم على المركب الغازي تيغونتورين في 16 يناير 2013 معلنة على فشل هذه المبادرة من محادثات السلام وتعثر الوساطة الجزائرية مما أدى بالجزائر بالدخول الى مرحلة جديدة من المحادثات بدرجة رفيعة مع تسخير كافة الإمكانيات المتاحة حتى لا تقع في فخ هذه المبادرة[2].

ثانيا: احداث الجولة الاولى من الحوار.

في 16 جويلية 2014 الاجتماع الرفيع المستوى لدعم الحوار المالي من اجل تسوية الامن في شمال جمهورية مالي ،يعقد بالجزائر العاصمة بمشاركة كل من (الجزائر، مالي، النيجر، بوركينافاسو، التشاد، موريتانيا، والاتحاد الافريقي، والمجموعة الافريقية لدول غرب افريقيا، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي) ففي هذا التاريخ البلدان المجاورة لمالي (موريتانيا، بوركينافاسو، النيجر) تدعو ومن الجزائر العاصمة الحكومة والحركات المسلحة لشمال مالي الى اغتنام فرصة اطلاق حوار شامل في مالي من اجل تسوية سلمية وسياسية للازمة في هذا البلد ، ليتم في 24 جويلية 2014 توقيع المشاركين في الحوار المالي على خارطة الطرق من اجل المفاوضات في اطار مسار الجزائر ووثيقة تتعلق بوقف الاقتتال. وكان وزير الخارجية "**رمطان لعمامرة**" قد أشار الى ان هذه الوثيقة تمخضت عن سلسلة مفاوضات يمكن اعتبارها مشروع اتفاق تمهيدي للسلم الشامل والنهائي. حيث اكدت وزارة الشؤون الخارجية في بيان لها ان الأطراف المعنية

[1] محمد دخوش، نفس المرجع السابق الذكر.
[2] سعاد لهراوة، نفس المرجع السابق الذكر، صفحة 38.

أشادت على نوعية الوثيقة المقدمة ووافقت عليها كقاعدة متينة لإعداد اتفاق سلام ،الامر الذي يشكل في حد ذاته تقدما معتبرا في مسار تحقيق الامن والسلم في مالي ،وأضاف نفس المصدر ان الوساطة قدمت للأطراف وثيقة تفاوض تضم عناصر اتفاق سلام كحل وسيط مبتكر مقارنة مع كل ما تم التفاوض بشأنه سابقا، وقد اتضح ان الأطراف بحثت الاقتراحات التي تلقتها لتقديم مساهماتها طبقا لرزنامة العمل المتضمنة مواصلة المسار في منتصف شهر نوفمبر حسب الترتيبات المسطرة ،وأشار رئيس الدبلوماسية الجزائرية "ان الوثيقة شاملة وسيتم اثراؤها بفضل مساهمات الأطراف ،مضيفا الى انها تحمل الجديد مقارنة بكل ما تم التفاوض بشأنه سابقا "،وأوضح "**لعمامرة**" ان الجزائر لن تدخر أي جهد عندما يتطلب الامر التوصل الى حلول سلمية ،ومن جهته صرح وزير الخارجية المالي ان مسودة الاتفاقية المطروحة للنقاش "لم تتحدد اطلاقا من مطلب الفيديرالية او تقسيم مالي "،وقال في تصريحات لوسائل الاعلام المالية "ان الاتفاقية لا تتجاوز الخطوط الحمراء التي وضعتها باماكو منذ بداية الامر ،ويتعلق الامر بالوحدة الترابية لمالي وسيادتها الكاملة على كافة ترابها والطابع الجمهوري و اللائكي للدولة، موضحا ان الأطراف التي تؤدي دور الوساطة رفضت ادراج مطلب الحكم الذاتي او تأسيس نظام فدرالي "،كما رفض الوسطاء ادراج مطلب يتعلق بتشكيل جيش موازي للجيش النظامي يتولى مسؤولية حماية إقليم ازواد ،مشيرا الى ان الوثيقة تعرض على الأطراف المشاركة لإبداء ملاحظاتها وتقديم اقتراحاتها قبل الاجتماع مجددا لمناقشة كل التقارير خلال شهر نوفمبر بالجزائر[1].

ثالثا: احداث الجولة الثانية من الحوار:

بدأت الجزائر جولتها الثالثة في منتصف نوفمبر لمفاوضات السلام في شمال مالي بين الحكومة المالية المركزية وقادة ستة حركات ازوادية، حيث تجري المفاوضات برعاية جزائرية وبحضور ملاحظين يمثلون (هيئة الأمم المتحدة ،الاتحاد الافريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا) ويقود الوفد الحكومي لمالي في المفاوضات وزير الشؤون الخارجية والاندماج والتعاون الدولي المالي "**عبد لاوي أيوب**" إضافة الى قادة ست حركات ازوادية هي (حركات الائتلاف الشعبي من اجل ازواد، وتنسيقية الحركات، والجبهات القومية، والحركات الوطنية لتحرير ازواد، والمجلس الأعلى لتوعية الازواد، والحركة العربية

[1] سعاد لهراوة، نفس المرجع السابق، صفحة 36.

للأزواد) وعلى طاولت المفاوضات ثلاثة نقاط تتعلق بالاعتراف المتبادل بين الحركات الازوادية والحكومة المالية بشأن الوحدة الترابية لمالي ،ومشاركة الطوارق في الحكومة والمؤسسات الرسمية المالية، ومكافحة الإرهاب والتنمية في مناطق شمال مالي، وقال وزير الشؤون الخارجية الجزائرية "رمطان لعمامرة" عشية بدأ المفاوضات ان المفاوضات على الطرق الصحيح وجلسة المشاورات التمهيدية لانطلاق المفاوضات بين الوفود المالية كانت اطارا مشجعا لتبادل اطراف الحديث، واكد لعمامرة ان "التجارب داخل مالي وعلى الساحة الدولية مع ما أتيح في المرحلتين من المفاوضات كان إيجابيا بكل المقاييس ".حيث نجحت الوساطة الجزائرية في تنفيذ صفقة تبادل للأسرى بين الحركات الازوادية المتمركزة في الشمال المالي والحكومة المركزية في باماكو اطلق بموجبها حركات الشمال سراح 45 شخص بين مدنيين وعسكريين تابعين للحكومة المالية مقابل تحرير 42 من عناصر الحكومة الازوادية ،وكان قد تم التوقيع على اتفاقية للتفاهم على اتفاق السلام الأول بين الحكومة المالية وثلاث حركات هي (الحركة العربية للأزواد والتنسيقية من اجل شعب ازواد وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة)،تضمنت أرضية تفاهم أولية تهدف الى إيجاد حل نهائي للازمة المالية [1].

رابعاً: احداث الجولة الثالثة من الحوار:

وقعت في الجزائر اطراف الازمة في مالي بالأحرف الأولى على اتفاق السلام والمصالحة برعاية الجزائر الأمم المتحدة ،ممثلو حكومة باماكو وقادة التنظيمات السياسية المسلحة المعارضة للحكومة شمال مالي، بالإضافة الى فرق الوساطة الدولية التي تقودها الجزائر وممثل الأمم المتحدة، وحضر مراسم التوقيع ممثلا الحكومتين الفرنسية والأمريكية والحركات السياسية المسلحة المعنية بالاتفاق وهي (الحركة العربية للأزواد، والتنسيقية من اجل شعب ازواد، وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة، والحركة الوطنية لتحرير ازواد، والمجلس الأعلى لتوحيد ازواد، والحركة العربية للأزواد التي انشقت عن الحركة الام) وقال "رمطان لعمامرة " ان الوثيقة الموقعة بين اطراف النزاع في مالي تعد ثمرة مفاوضات طويلة ومكثفة ،وتتضمن اتفاق سلام شامل ومستدام يضمن حلا نهائيا للازمة التي تهز شمال مالي "،وفضلت ثلاث حركات من اصل الست المتنازعة من حكومة باماكو ان يوقع

[1] سعاد لهراوة، نفس المرجع السابق، صفحة 36 – 37.

الاتفاق "بالأحرف الأولى "،بمعنى ان يكون مبدئيا بانتظار التوقيع النهائي ،ريثما تعود الى موطنها للتشاور مع قواعدها المحلية[1].

خامسا: احداث الجولة الأخيرة من الحوار:

توصلت الحكومة المالية وحركات الازواد الممثلة للسكان الطوارق في شمال مالي الى اتفاق نهائي لوقف الاعتداءات يوقع مساء الخميس 1 جمادى الأولى 1436 الموافق لـ19 فبراير 2015 بالجزائر، وتضمن الاتفاق وقف الاعتداءات المسلحة بين قوات الجيش والامن المالية، و القوات التابعة للحركات الازوادية الست التي تشارك في مفاوضات السلام الجارية في الجزائر وبرعاية أممية و افريقية .وينص الاتفاق أيضا على وقف كل العمليات المسلحة والحد من مظاهر التسلح في مدن الشمال وتجنب كل عمل قد يقوض مبادرات السلام ،والتزام نهج واحترام الوحدة الترابية لمالي، وانجزت الوساطة الجزائرية هذا الاتفاق لإنهاء كل المواجهات المسلحة وضمان حالة السلم والاستقرار في منطقة شمال مالي القريبة من الحدود الجزائرية[2].واعلن **بلال آغ الشريف** زعيم تنسيقية حركة ازواد التي تضم الحركات المتمردة الرئيسية في شمال مالي ان التنسيقية التي يشكل الطوارق العنصر الأقوى فيها ستوقع اتفاق السلام والمصالحة النهائي في 20 يونيو 2015[3].ثم في العاصمة باماكو في مايو /أيار 2016[4].

---

[1] نفس المرجع، صفحة 39.

[2] عثمان لحياني، **اتفاق بين حكومة مالي و "الأزواد" لوقف الاعتداءات**، العربية، الخميس 1 جمادى الأول 1436 هـ، 19 فبراير 2015م، متاح على الرابط http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria . تاريخ الدخول 5جانفي 2018.

[3] **توقيع اتفاق السلام في مالي** يوم 20 يونيو، الجمعة 17شعبان 1436 هـ، 5 يونيو 2015م، متاح على الرابط http://www.alarabiya.net/ar/north-africa تاريخ الدخول 5 جانفي 2018.

[4] عثمان لحياني، **الجيش الجزائري يعيد انتشاره جنوبا: العين على مالي** العربي الجديد ،14 نوفمبر 2017، على الرابط www.alaraby.co.uk//amp//politics .تاريخ الدخول 31 ديسمبر 2017

المبحث الثالث:

فرص نجاح وتحديات الجزائر في تسوية النزاع في مالي

تعتبر الجزائر الراعي الرسمي لاتفاقيات السلام القائمة بين الحكومة المالية وازواد وكانت دائما حاضرة في المفاوضات وموفرة جميع وسائلها السياسية والأمنية والدبلوماسية، رغم كل ما كان يواجهها من تحديات.

المطلب الأول: فرص نجاح الجزائر في تسوية النزاع المالي

تقدم الجزائر بخبرتها الدبلوماسية والسياسية السابقة في إدارة النزاع في شمال مالي (اتفاقية تمنراست في 1991 واتفاقية الجزائر في 2006) فرصة لأطراف النزاع في مالي لبعث مسارات التسوية وفق الاتفاقيات التي تم التوصل اليها على المستوى الجهوي وعلى المستوى الثنائي خصوصا وان دور الوساطة جاء بطلب من الحكومة الشرعية في باماكو وبرضى اغلبية الأطراف الممثلة لشمال مالي .ويمكن للجزائر ان تقدم اغراءات لأطراف النزاع لإنجاح مسارات التسوية من خلال مساهمتها في تمويل مشاريع محلية في شمال مالي الى جانب تعبئة المجتمع الدولي في إيجاد تمويلات داخل الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المانحة وفق مشاريع تغرب أطراف النزاع في الشمال والإنشاء في المناطق الشمالية المهمشة والهشة . كما يمكن للجزائر أيضا ان تستند في فرص إنجاح مسار التسوية السياسية في شمال مالي على التعبئة السياسية للمجتمع الدولي مثل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الرادعة لرموز وزعماء الجماعات المسلحة الرافضة للعملية السياسية مع عزل الأطراف المتحالفة مع الجماعات الإرهابية[1].واعتبر وزير الخارجية الجزائري "مراد مدلسي" ان هناك فرصا قوية لإيجاد حل سياسي لازمة مالي حيث تسيطر جماعات مسلحة على شمال البلاد ،وقال "مدلسي" "بعد دراسة الوضع السائد في هذا البلد (مالي) خلال الأسابيع الأخيرة وصلنا الى نتيجة ان هناك فرصا قوية لإيجاد حل سياسي لهذه الازمة" ،كما أفادت وكالة الأنباء الجزائرية . وأضاف الوزير في مؤتمر صحفي مشترك مع نظرائه في دول المغرب العربي ان الحل السياسي " يشكل قناعة مغربية مشتركة" واكد ان "الحوار ضروري)بين الحكومة والأطراف المالية الأخرى .وعقد وزراء الخارجية في دول المغرب العربي

[1] سليم بوسكين، نفس المرجع السابق الذكر، صفحة261.

(الجزائر ،المغرب ،تونس ،ليبيا ،موريتانيا) اجتماعا بالجزائر خصص لدراسة الوضع الأمني في المنطقة ،وكان الوزير المنتدب للشؤون الافريقية والمغاربية "**عبد القادر مساهل**" اكد ان "للمرة الأولى يجتمع وزراء خارجية لتصور استراتيجية مشتركة في مسألة الأمن ".ويبدو ان المسألة الأمنية في منطقة المغرب العربي والوضع في منطقة الساحل خصوصا في مالي ،اعادت اطلاق المغرب العربي حيث من المزمع عقد عدد من الاجتماعات الوزارية من اجل النظر في قضية شمال مالي ،ومن المقرر ان يلتقي وزراء داخلية هذه المنطقة في المغرب ووزراء العدل في ليبيا ووزراء الشباب والرياضة في تونس ،كما سيعقد اجتماع لوزراء الشؤون الإسلامية في موريتانيا لإبراز قيم الإسلام كل هذا كان بمبادرة من الجزائر واستغلالها للفرص التي كانت متاحة لها[1]. أيضا من هذه الفرص مقاربة الجزائر السياسية والدبلوماسية لبناء السلم في مالي ،التي تعتمد على القوى الناعمة وتسعى الى إيجاد تسوية للازمة المالية بعيدا عن الحلول العسكرية التي تنادي بها اطراف أخرى ،وهذا ما يجعل هذه المقاربة هي الأقرب الى إيجاد التسوية ،وان الدور الذي تقوم به الجزائر في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل بصفة عامة وفي مالي بصفة خاصة مع الدعم الدولي بشأن تجريم دفع الفدية سيشدد من الخناق على الجماعات الإرهابية المتمركزة في مالي وهذا سيقلل من إمكانية انتشار السلاح في المنطقة وبالتالي سيمكن من الوصول الى حل سلمي للازمة المالية ،وإقناع المتنازعين على الجلوس الى طاولة الحوار. وحاولت الجزائر أيضا ان تكون أكثر احترافية في استغلالها للفرص وفي تعاملها مع دول الإقليم وخاصة مالي لأنهم يشكلون باحتها الخلفية الرخوة، فتراوحت سياستها بين التلويح بالجزرة او العصا، فعملت على إقامة المشاريع التنموية والاستثمارات في مالي، وعند أي خلاف تقوم باحتضان المعارضة المسلحة للأنظمة الخارجة عن السيطرة على أراضيها ولم تكن الجزائر تتورط بشكل مباشر في أي تمرد كان يقوم داخل التراب المالي[2].

المطلب الثاني: تحديات الجزائر في تسوية النزاع المالي

لا يمكن إغفال طبيعة النزاع في شمال مالي الذي يصنف على انه من النزاعات الاجتماعية المتأصلة ،ومن النزاعات المجمدة وهو ما يجعلنا نؤكد على الصعوبة في إيجاد

[1] **الجزائر هناك "فرص قوية" لحل سياسي لازمة مالي، قناة المنار**، 10 جويلية 2012، متاح على الرابط، www.archive.almanar.com.lb/article.php?id=267694تاريخ الدخول 16 **مارس** 2018.

[2] الزايدي توريرت ياسين لعزيز، نفس المرجع السابق صفحة 70 -71.

حل لازمة شمال مالي بسبب ديناميكية أطراف النزاع في الشمال المالي ،من ناحية نشأتها واختفائها وعودتها من جديد بتسميات مختلفة وان بقيت المطالب المرفوعة ذاتها تتمركز حول الهوية ،الانفصال ،الحكم الذاتي ،يقابلها فشل السلطة المركزية في باماكو في بسط الشرعية السياسية والاجتماعية والتنموية مما يؤدي الى تصاعد المطالب الهوياتية من جديد لممثلي الشمال وفق منطقة النزاعات المجمدة .استفادة الجماعات الرافضة لمسار السلام والتسوية السياسية في الشمال من البيئة الإقليمية غير المستقرة ،خصوصا مع الوضع الأمني الكارثي في ليبيا بحيث يمكن لانتشار السلام ان يعظم من مكانة جماعات الجريمة المنظمة المتحالفة عضويا ووظيفيا مع الجماعات الإرهابية وهو ما يعطي التبرير للتدخلات الخارجية، بحيث يصبح العامل الخارجي (فرنسا) يبرر تواجده في المنطقة باسم مكافحة الإرهاب، في حين تبرر الجماعات الإرهابية عملياتها الإرهابية بمحاربة الصليبيين الوافدين، ومن بين التحديات التي تعرقل مسار التسوية في شمال مالي رفض الكثير من النخب السياسية في باماكو للمصالحة الوطنية مع أبناء الشمال برؤية استعلائية وطبقية بين الهويات المكونة للدولة المالية، وهو ما يدفع الى بطء توزيع السلطة والثروة بين الجنوب المهيمن على الحياة السياسية والشمال المهمش عمليا من المشاركة السياسية[1].وأكبر تحدي للجزائر كان في عام 2015 حين وقعت الحركات الازوادية مع الحكومة المالية على الاتفاق الذي عرف بمسار الجزائر ،وذلك بإشراف الوساطة الدولية للحوار المالي بقيادة الجزائر (قبل التوقيع النهائي في باماكو في 2016)،الذي بالنسبة للجزائر كان مكسبا لرهان كبير وتضمن الاتفاق النقاط التالية احترام الوحدة الوطنية ،السلامة الترابية ،سيادة دولة مالي وكذا شكلها الجمهوري وطابعها العلماني ،تنمية متوازنة لمجموع جهات مالي ،لكن عبد العزيز آغا الطارقي يرى ان الاتفاق مجرد خيبة امل وان الازواديين اجبروا على توقيع اتفاقية اقل بكثير من طموحاتهم ولا تتناسق مع الإشكاليات التي مرت بها المنطقة .وقال الناشط "**علي آغ محمد**" ان "هذا الخطأ هو الذي أدى أيضا الى ترك الحل السياسي لهذه القضية بعيدا عن رأي الدول العربية التي كانت مجرد تابع للسياسة الفرنسية ،وضخت أموالا طائلة لدعم برامج فرنسا"[2].ومن التحديات التي شكلت هاجسا للجزائر فحسب مصدر عسكري جزائري

[1] سليم بوسكين، نفس المرجع السابق، صفحة 262.

[2] **احمد ولد جدو، ازواد القضية المنسية بسبب التركيز على الإرهاب**، رصيف 22 ،10 جانفي 2016 متاح على الرابط www.raseef22.com/politics/2016/01/10/تاريخ الدخول 26 فيفري 2018

فإن التوترات الأخيرة في مالي وتهديد فصائل مالية بإنهاء اتفاق الجزائر الموقع في 2015 برعاية جزائرية واممية والتخوف من عودة الحرب الى المنطقة الحدودية مع الجزائر وترئيز تنظيم "انصار الدين "الجديد الذي يضم تحالفا من ثلاث تنظيمات شن هجوما ضد القوات المالية والفرنسية الموجودة وأدى الى مقتل 21 جنديا ماليا ،كان الدافع الرئيسي وراء إعادة نشر القوات الجزائرية قواتها العسكرية على الحدود ،وقد حذر عضو المجلس الانتقالي لولاية تودني الأمين العام لـ "الحركة الشعبية لإنقاذ ازواد "بوبكر الصديق ولد الطالب في تصريحات صحافية من نواكشط من انهيار اتفاق السلام ،وكشف عما وصفه "نزاعاً كبيراً" بين الحركات المسلحة من جهة وبين قبائل "فوقاس" و"مقاد" من جهة أخرى ،في إقليم كيدال شمالي مالي قرب الحدود مع الجزائر، مؤكدا انه في حال لم تتدخل الأطراف لحله فإن الأمر سيتحول الى حرب أهلية ،وأضاف ولد الطالب "شمال مالي يعيش تدهورا امنيا لم يسبق له مثيل والشعب هو من يتحمل نتائج هذا الوضع "، واتفاقية السلام والمصالحة الموقعة في الجزائر في 2015 ثم في باماكو في مايو /أيار 2016 أصبحت هشة، والوضع الحالي في الشمال المالي يسير من سيء الى أسوأ بسبب عدم الاستقرار واستمرار الخلافات والهجمات وتنامي الحركات المسلحة في المنطقة ،وتراقب الجزائر باعتبارها الطرف الأكثر فاعلية في الوساطة الدولية والإقليمية في شمال مالي والتي تلعب دور وسيط السلام بين الحكومة المركزية في باماكو والفصائل المالية المسلحة الوضع في منطقة شمال مالي بحذر شديد .وفي وقت سابق اكد وزير الخارجية الجزائري "**عبد القادر مساهل**" عقب لقائه الأمين العام الأممي الى مالي "**محمد صالح النظيف**" ان الوضع في مالي بات هشا ومقلقا بالنسبة للجزائر وقال ،"الوضع في مالي يبقى متأزما ومعقدا بالنظر الى تداعيات الظروف الأمنية السائدة في ليبيا والتهديدات الإرهابية لجماعة بوكو حرام في النيجر ،بالإضافة الى نشاط شبكات الجريمة المنظمة والإرهاب في المنطقة "، وأضاف هناك الكثير من التحديات التي تستوقف المجتمع الدولي وليس الجزائر فقط للعمل بجدية على المسألة حتى يتسنى للجميع تقديم اسهاماته ،والامر يتعلق اكثر بقضية الماليين واتفاق الجزائر (الموقع في باماكو) موجود والتاريخ كفيل بإثبات نجاعته ،لكن لا يمكن تطبيق الاتفاق في غياب الإرادة لتجسيده وهي مسؤولية تقع أساسا على عاتق الأطراف الموقعة[1]. الى جانب كل هذه التحديات لا

[1] عثمان لحياني، نفس المرجع السابق الذكر.

يمكن اهمال تحديات أخرى وان تكن ثانوية الا ان لها تأثير قد يسبب مشاكل للدولة الجزائرية وهم (الجريمة المنظمة، المخدرات، المتاجرة بالأطفال، وتجنيدهم) فكل هذا يعتبر تحدي للسلطة الجزائرية ان كانت فعلا ترد الدور الرادي وتكون ذات كلمة مسموعة وتأثير كبير في الإقليم فيجب عليها الاخذ بعين الاعتبار كل التحديات التي تواجهها وبكل حزم وصرامة

من خلال ما تطرقنا اليه في هذا الفصل يمكننا ان نستنتج ان الجزائر لم تكن تهتم بقضية مالي كما انها لم تكن تهتم بقضايا الساحل ككل الى غاية الهجوم على مركب تيغونتورين الذي اثار الرعب لدى الجزائريين واكد ان موقف الجزائر الرافض للتدخل العسكري الفرنسي كان صائبا وهذا ما اثار حفيظتهم كما اثار ندمهم على فتحهم الاجواء الجوية امام الطائرات الفرنسية ،وهذا ما أدى بالجزائر الى العودة ولعب الدور المحوري في المنطقة بعد طلب الحكومة الشرعية لمالي بطلب وساطتها وجعلها هي قائدة الوفد الذي يقوم بدور الوسيط ،فسخرت الجزائر كامل طاقتها من اجل ان تكون عند حسن ظن الحكومة المالية والآمال الدولية المعلقة عليها فجعلت لها مقاربة قرتها خطوة خطوة من المتمردين وجمعهم على طاولة الحوار فبدأت الجزائر مجهوداتها تتجسد على امر الواقع من خلال مراحل المفاوضات التي قامت بها الجزائر بدو الوسيط ،وتكللت بنجاح وتم التوقيع على اتفاق السلام بالرغم من التحديات الا انها لم تبق مكتوفة الايدي .

تتحرك الجزائر إقليميا تحت غطاء هيئة الأركان المشتركة لمحاربة الإرهاب، والتي تضم كذلك كلا من مالي وموريتانيا والنيجر، لكن فشل هذه الهيئة في العمل معا بشكل فعال، أجبر الجزائر على أن تقاوم لوحدها وترفض التدخل الأجنبي في مالي. ورغم الضغوط الدولية التي كانت تتعرض لها، لاسيما من فرنسا والولايات المتحدة الأمركية، إلا أنها بقيت محافظة على مبدئها في عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، وفضلت طرق الوساطة لحل النزاع القائم بين الأزواد وحكومة مالي[1].

المبحث الأول: مبررات وأهداف الوساطة الجزائرية لحل النزاع في مالي

ظلت الجزائر تنادي بالحلول السلمية في حل النزاعات الدولية، وبعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها. وبقيت متحفظة في إبداء رأيها جراء التدخل العسكري الفرنسي في مالي بصفة علنية وواضحة، وبقيت تراقب ما يحدث في مالي عن كثب.

المطلب الأول: مبررات الوساطة الجزائرية لحل النزاع في مالي

جاءت المبررات التي جعلت من الجزائر تتدخل وتلعب دور الوسيط في حل النزاع في مالي، رغم كل العراقيل التي واجهتها، على النحو التالي:

1- اختطاف الدبلوماسيين: وهي العملية التي قامت بها حركة التوحيد والجهاد مع جماعة أنصار الدين، حيث قام هذا التنظيمان باختطاف واحتجاز سبعة دبلوماسيين جزائريين كرهائن من القنصلية الجزائرية في مدينة غاو شمال مالي في 5 افريل 2012[2]، وكانت حركة الجهاد المنشقة عن التنظيم الإرهابي المسمى القاعدة قد أعلنت في 8 افريل 2012 عن مسؤوليتها، مع حركة أنصار الدين، في اختطاف القنصل العام الجزائري وستة من معاونيه، غير ان الجزائر بقيت ثابتة على المناداة بالحل السلمي رغم الضغوط الفرنسية التي كان اخرها في 5 يوليو 2012 من طرف "**لوران فابيوس**"، ومحاولة حمله الجزائر على العمل العسكري لتحرير الشمال المالي. ولا تزال الجزائر تصر على تغليب الحلول السياسية والدبلوماسية لتجاوز الازمة، وترفض أي مساومة في هذا المجال، ولم ترضخ لهذه

[1] إبراهيم كانتي مادي، **الأزمة السياسية في مالي**، دراسات افريقية، العدد السادس والثلاثون، 2012، صفحة 118

[2] سليم بوسكين، نفس المرجع السابق الذكر، صفحة 194.

الضغوطات بفضل تجربتها في مكافحة الإرهاب[1]. وبعد جهود كبيرة تم إطلاق سراح الرهينتين الجزائريتين (**مراد قساس، وقدور ميلودي**) وأعلنت الحكومة الجزائرية عن وفاة القنصل العام بوعلام ساسي إثر اصابته بمرض مزمن ومقتل الدبلوماسي (**طاهر تواتي**) من طرف الارهابيين، دون التنازل عن مبدأ عدم دفع الفدية للإرهابيين. وتعد هذه العملية نجاحا يحسب لصالح الدبلوماسية الجزائرية المعروف عنها في عقيدتها انها ترافع لثلاثة مبادئ أساسية في تعاطيها مع مسائل خطف الرهائن وهي: تجريم دفع الفدية للإرهابيين وتجفيف منابع تمويل الإرهاب، رفض الإفراج عن معتقلين إرهابيين مقابل الإفراج عن محتجزين، ورفض التفاوض معهم حيث "لا تفاوض ولا مساومة مع الإرهاب [2]".

2-طلب الحكومة المالية لوساطة الجزائر: في 2012 وبعد الانقلاب العسكري في مارس، طلبت باماكو وبصفة رسمية وساطة الجزائر لدى قبائل الازواد للحيلولة دون استقلال هذه الأخيرة، حيث طلب الوزير الأول المالي "**شيخ موديبو**" من الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" التدخل لدى الازواد لحماية الوحدة الترابية لمالي، في مقابل استعداد سلطة باماكو تقاسمها السلطة مع المطالبين بالانفصال. وقالت الحكومة المالية ان زيارة الوزير الأول المالي "**شيخ موديبو ديارا**" الى الجزائر جاءت خصيصاً لطلب وساطة الجزائر وطلب الاستشارة في كيفية ترميم العلاقة مع المطالبين بالاستقلال. ان طلب الوساطة الجزائرية الذي تقدمت به مالي وبصفة رسمية، والذي عبرت عنه ضمنيا من قبل، يأتي في ظل موقف الجزائر الرافض لتقسيم دولة مالي، والداعي في نفس الوقت الى عودة النظام الدستوري في باماكو. وابدى الوزير الأول لمالي استعداد سلطات بلاده للتفاوض مع الازواد بخوص مطالبهم، وذلك في خطوة لاستمالة الجزائر لمقترح الوساطة لكن دون المساس بالوحدة الترابية، وقد حل الوزير الأول بمالي بالجزائر حاملا رسالة الرئيس المالي الى الرئيس الجزائري لطلب الوساطة[3].

---

[1] عبد الله مامادو بلا، **آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي**، مركز الجزيرة للدراسات، 29 أغسطس /آب 2012، صفحة 8.9.

[2] سليم بوسكين، نفس المرجع السابق، صفحة 195.

[3] سميرة بلعمري، **باماكو تطلب من بوتفليقة انقاذ الوحدة الترابية لمالي**، بوابة الشروق، 13 جوان 2013، متاح على الرابط، https://www.echoroukonline.com/ara/articles/132194.html?print. تاريخ الدخول 28 فيفري 2018.

3-استهداف المركب الغازي تيغونتورين بعين اميناس: وهو الاعتداء الذي نفذته الجماعة الإرهابية التي تسمي نفسها " كتيبة الموقعون بالدم " التي يتزعمها مختار بلمختار[1]. ففي صباح يوم 16 يناير 2013 دخلت مجموعة مكونة من 32 إرهابيا مسلحاً على المنشأة النفطية تيغونتورين بعين اميناس بولاية ايليزي جنوب شرق الجزائر، حيث قامت باحتجاز العشرات من الإطارات والعمال الجزائريين والأجانب داخل المنشأة، الشيء الذي أجبر الجيش الجزائري على التدخل في عملية خاصة، حيث قام بمحاصرة الإرهابيين وتم القضاء عليهم، وكانوا من جنسيات مختلفة (كندية، مصرية، ليبية، موريتانية، نيجيرية، مالية، جزائرية، وحتى فرنسية) وقد أدت هذه العملية الى مقتل العديد من العمال الجزائريين والأجانب (40 ضحية). وجدت الجزائر نفسها محط انظار العالم في تلك الحادثة غير المسبوقة في تاريخ العمل الإرهابي، سواء من حيث الموقع والحجم، أو من حيث عدد الجنسيات المشكلة للمجموعة الإرهابية، وأدت هذه العملية الى احداث تقييم مغاير تماما لنتائج الثورة في ليبيا، وبنفس العمق تقييم العمل العسكري الفرنسي في شمال مالي ، وكان التعامل الجزائري جاداً وحازماً، وهذا نابع من تخوفها ان تتحول الى منطقة رخوة تستوعب امتدادات التدخل الأجنبي في مالي، وكانت عملية الحسم رسالة متعددة الابعاد تم توجيهها لعدة جهات واطراف ، مفادها ان الجزائر لن تكون قاعدة خلفية تحكمها توازنات الوضع في مالي، كما انه يتعين على الجماعات الإرهابية ان لا تراهن على هكذا عمليات مستقبلا، لان الجزائر لن تقبل أي مفاوضة او مساومة مع الإرهاب مهما كانت قوته[2].

4- مشكلة اللاجئين في الجزائر: بدأت الحرب المعلنة في شمال مالي ضد جيوب الجماعات المسلحة الإرهابية تلقي مشاكلها ومتاعبها على المناطق الحدودية، ما نتج عنه تدفق موجات اللاجئين الفارين من الحرب جراء غلق الحدود الجزائرية، والذي حول برج باجي مختار إلى قبلة للاجئين، نتج عن ذلك كارثة اجتماعية، فقرابة 09% من السكان في البطالة ،بينما يجمع سكان **تيمياوين** على ان الوضع الأمني بمنطقتهم يزداد خطورة مع هشاشة التغطية الأمنية للحدود لان الإجراءات المعتمدة غير كافية ،اذ قدر عدد المتواجدين حاليا في الجزائر 25000 لاجئ ، وينتظر ان يصل في حالة فتح الحدود الى 500000

[1] سليم بوسكين، نفس المرجع ا، صفحة 196.

[2] قوي بوحنية، **الجزائر والانتقال الى دور اللاعب الفاعل في افريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي**، الجزيرة للدراسات ،29 يناير /كانون الثاني 2014، صفحة 09

لاجئ، وكانت السلطات الجزائرية قررت عدم ترحيل اللاجئين الماليين المتواجدين بطرق غير قانونية في الجزائر لظروف إنسانية نظرا للوضع الأمني المتردي في مالي[1].

المطلب الثاني: أهداف الوساطة الجزائرية في حل النزاع المالي.

الجزائر تهدف الى بعث دورها في افريقيا من خلال مكافحة الإرهاب، والاهتمام بالتحديات والمشاكل التي تعانيها افريقيا. لكن الجزائر وكأي دولة ظلت تهتم بأمنها القومي خشيتا منها ان تؤثر الازمة على أوضاعها الداخلية لوجود نوع من الاستقلال في هذه المنطقة فهي ترفض استقلال ازواد لان شمال مالي امتداد ديموغرافي لجنوب الجزائر واي امتياز يحصل عليه طوارق مالي سيغذي طوارق الجنوب الجزائري، لكن ومن غير الممكن ان يتورط الجيش الجزائري في حرب خارج الحدود، وفي حرب جماعات متمردة لها أصول في الجزائر، فكانت الجزائر دائما تسعى الى حل النزاع بطريقة سلمية مركزة في ذلك على الدبلوماسية، وكانت تهدف الى وقف النزاع في الشمال المالي من خلال دورها السلمي في القضية، فارتكزت على ثلاث محاور، أول هذه المحاور سياسي من خلال عقد لقاءات لدراسة وسائل التكفل بمطالب سكان المناطق الحدودية بجنوب الجزائر ، والتي يغلب عليها عنصر الطوارق وهو العنصر العرقي نفسه المتمرد شمال مالي ، والثاني امني ويهدف الى منع تسلل الجماعات الجهادية نحو ترابها بفعل العملية العسكرية شمال مالي، والثالث يدعو لتفادي تبعات الفكر المتطرف الذي انتشر في الساحل الافريقي[2]. وتهدف ايضا الوساطة الجزائرية في مالي الى الوصول الى حل يرضي كل الأطراف المتنازعة، وتهدف الجزائر أيضا الى حث اياد آغ غالي*لقطع علاقاته مع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي فهذا

---

[1] سعاد لهراوة، نفس المرجع السابق، صفحة 26

[2] محمد الأمين بن عائشة، نفس المرجع السابق الذكر، صفحة 109.

*اياد آغ غالي ولد عام 1954 في مدينة كيدال بمالي، ينتمي لقبيلة إيفوغاس نزعت الزعامة من قبيلته من طرف الرئيس المالي الراحل موديبو كيتا، الذي كان يهدف الى القضاء على المشيخات القبيلة. من اهم المناصب التي تقلدها اياد آغ غالي دبلوماسي في المملكة العربية السعودية، وكان عضو في كتائب العقيد القذافي بعدما اجتاح الجفاف أراضيهم، وعرف عنه اعتناقه الفكر الجهادي، وقاد غالي قتال متمردي الطوارق ضد الحكومة المالية كان هذا القتال اقرب الى الفكر اليساري القومي منه الى الإسلامي وبعد علم من المعارك دخل الطوارق في صلح مع حكومة باماكو على إثرها تقلد غالي مناصب حكومية منها منصب قنصل عام في السعودية، وبعد اتفاق 1991 الذي رعته الجزائر اختفى غالي عن الساحتين السياسية والعسكرية قبل إعادة ظهوره في 2000 اثر لعبه دور وساطات أثمرت الافراج عن رهائن غربيين، وفي 2003ساعد في اطلاق 14 أوروبيا اغلبهم من الألمان، وفي 2006 سلبت منه سيادته على المنطقة المولود فيها واعطيت الى محمد آغ غامو من طرف الرئيس المالي، وهذا ما أدى بإياد الى تأسيس حركة انصار الدين، وفي 2012 لجأ الى تنظيم القاعدة طالبا الدعم منها، وفي 2013 اعلنت الولايات المتحدة الامريكية انها اضافت إياد آغ غالي الى قائمة الإرهاب، للمزيد انظر إياد غالي، موسوعة الجزيرة، متوفر على الرابط،
www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/icons/2015/3/24/، تاريخ الدخول، 2018/4/20.

من شأنه ان يسهل التوصل الى تسوية سياسية مع باماكو ويساعد على انهاء الصراع، وعملت الجزائر على النأي بنفسها عن تزويد الماليين بالسلاح، هذا التصرف التي تهدف من خلاله الجزائر لوقف الصراع قد أفضى الى ابرام اتفاق وقف اطلاق النار بين الحكومة المالية والمتمردين الطوارق، حيث اعرب وزير الخارجية "**مراد مدلسي**" عن ارتياحه العميق إثر التوقيع على هذا الاتفاق الذي كانت تهدف اليه الجزائر[1]. كما ان الجزائر تهدف من وراء كل هذا الى الابتعاد عن أي خطر قد يعيدها الى العشرية السوداء التي مرت بها، لهذا نجدها ترتكز على الحل السلمي دون العسكري لإبعاد أي تدخل أجنبي قد ينشر قواته على الحدود الجزائرية او قد يرغم المتمردين من الهرب الى المناطق الجزائرية المتاخمة لحدود مالي. فهي تهدف لحماية نفسها من خلال حماية مالي من أي تدخل أجنبي قد يهدمها ويعود بالضرر على الجزائر.

[1] أنوار بوخرص، **الجزائر والصراع في المالي**، مركز كارنيغي، 23 أكتوبر 2012، متاح على الرابط Carnegei-mec.org/2012/10/23ar-pub-49765.تاريخ الدخول 28 فيفري 2018.

المبحث الثاني: آليات الوساطة الجزائرية في حل النزاع المالي

تبلغ حدود الجزائر مع شمال مالي 1200 كم ،ويأتي موقف الجزائر من انفصال شمال مالي في اطار إدارة الجزائر سياسيا وامنيا لملف الإرهاب ،وهي إدارة تتسم بدرجة عالية من الدقة التي تستلزم تحليلا متكامل الابعاد لخطورة وحيوية الملف بوصفه وثيق الصلة بالاستقرار الداخلي للدولة وفي هذا اكد الوزير الأسبق "**أحمد أويحيى**" في حوار مع جريدة "لوموند" الفرنسية "**إن أي تدخل أجنبي في مالي سيمثل تهديداً أمنياً مباشراً للجزائر، والجزائر لن تقبل أي مساس بالوحدة الترابية لمالي** [1]"، ونجحت سياسة الجزائر في مواجهة الإرهاب في المنطقة الى حد كبير .ويمكن القول انها ذات مسارين في مواجهة الإرهاب عن طرق .

المطلب الأول: الاحتواء وابعاد الخصم.

أولا: الإحتواء لحل النزاع المالي

اعتمدت الجزائر في طريقة احتوائها للازمة المالية على[2]:

1- الاشتباك الأمني المباشر مع عناصر الإرهاب، وضرب معاقلهم.

2- كما اتفقت الجزائر مع ليبيا ومالي موريتانيا والنيجر على السماح لهيئة الأركان للجيوش التابعة لها بالمطاردة المستمرة للجماعات الإرهابية والسماح للدولة المطاردة بأن تدخل حدود الدولة الأخرى بعد اعلامها بالمطاردة واتفقت على التعاون العسكري بين هذه القوى.

3- تجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربين. وتنفيذ مشاريع استثمارية شمال مالي وتكثيف الرقابة على منابع المياه المهجورة بهدف حصر تحركات الإرهابيين، بالإضافة الى العمل الذي يقوم به الجيش الوطني الشعبي عبر الحدود الجزائرية المالية.

4- تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء ومراقبة مناطق الاودية والمرتفعات التي يسهل فيها إخفاء المربيات وحفر أماكن الاختفاء، وهذه المناطق تمتد من جبال أدغاغ

---

[1] **محمد دخوش، الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي**، الرائد يومية إخبارية وطنية، العدد 7829، 20اوت 2013.

[2] **محمد** الأمين **بن عائشة، مقارنة لإدارة الازمات وتسويتها سياسيا بعيدا عن التدخل العسكري الأجنبي**، يومية الشعب الجزائرية، العدد 16628، **السبت** 24 **جانفي** 2015.

أفوغارس شمال مالي وجبال أكادس إير شمال النيجر، مرورا بوادي زوراك الذي يصل الى الجنوب الجزائري

ثانيا: إبعاد الخصم. لحل النزاع المالي

سعت الجزائر من خلال هذه الآلية وبشكل خاص الى ابعاد المغرب الذي تعتبره خصما لها خاصة بعد المحاولات التي قام بها **محمد السادس** من اجل التوسط في حل هذا النزاع، فالجزائر هنا ترفض رسمياً انفصال شمال مالي حتى لا تبدو دبلوماسياً ودولياً انها تتعارض مع مواقف المجتمع الدولي، كما انها وبشكل عام لن تترك تنظيم القاعدة ينفرد بشمال مالي[1]،وحرصت الجزائر على ابعاد أي طرف خارج منطقة الساحل من الدخول في خط الوساطة خاصة (المغرب) كما ذكرنا، وبناء على ذلك سعت الى تجسيد مبدأ الحوار مع جميع الأطراف المتنازعة واستقبلت وفدا من حركة أنصار الدين إضافة الى مجموعة وفود رسمية افريقية لدول الجوار. وهذا ما يؤكد على ضرورة الحل السلمي. وفي هذا الصدد أكد الناطق باسم وزارة الخارجية "**عمار بلاني**" "ان الجزائر تتابع الوضع في مالي ببالغ القلق انطلاقا من موقفنا السياسي وانسجاما مع القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي، وندين بشدة استخدام القوة ونرفض رفضاً قطعياً التغيير غير الدستوري.[2]".ركزت الجزائر كثيراً على إيجاد الحل السلمي لهذه الأزمة وتفادي الحل العسكري الذي سيكون نتائجه وخيمة، واعتمدت الجزائر في دبلوماسيتها للتوصل لحل سلمي، رغم قرارات مجلس الأمن، على توسطها في الأزمة بين الأطراف المتنازعة ونجاحها في جمعهم على طاولة المفاوضات[3].انطلاقا من مبدأ حسن الجوار أشرفت الجزائر ومنذ 1991 على الوساطة الدبلوماسية لحل المشكل المالي، وحمل الحركات المتنازعة الى الجلوس الى طاولة المفاوضات، واحتضنت الجزائر العديد من اللقاءات في 1991،1992، 1994، 1995، 2006، 2007، 2008[4]وسنة 2012 كانتهاك نقطة مركزية تشكل تهديدا للجزائر ومسارها في الوساطة الدبلوماسية وتتمثل في طبيعة العلاقة بين مالي وازواد والهندسة الدستورية والمؤسسية التي ستقوم عليها هذه العلاقة، فالطرف الأزوادي يعتبر انه تنازل، من اجل المصالحة والسلم وعلاقات التاريخ

---

[1] الحرب في مالي، نفس المرجع.

[2] حورية ساعو، محمد غربي، نفس المرجع السابق الذكر، صفحة 253.

[3] نفس المرجع ،256.

[4] قوي بوحنية، **الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي**، مركز الجزيرة للدراسات ،3 يونيو/حزيران 2012، صفحة5.

والجوار، عن فكرة الانفصال رغم الضغط الشعبي، لكنه يصر في المقابل على قيام دولة مالي المتحدة التي تضم كيانين فيدراليين هما: **فيديرالية مالي ،وفيديرالية أزواد وان هذا** الحل يحقق الوحدة والانسجام ويضمن سيادة دولة مالي على كامل ترابها الوطني ،في نفس الوقت يلبي بعض طموحات الازواديين ،غير ان مالي تصر على رفض خيار الفيديرالية او إعطاء الحكم الذاتي للأزواد، لكنها لا تمانع في لا مركزية موسعة واصلاحات دستورية وسياسية تلبي بعض طموحات الازواديين السياسية والتنموية ،وهو ما يعني بالنسبة للازواديين ان الحكومة المالية ليس في جعبتها ما تقدمه لهم غير الوعود بتجسيد سياسات اللامركزية التي خبر الازواديون من خلال تجرتهم في الاتفاقيات السابقة المضمون الذي تعطيه حكومات باماكو لها[1].

كانت هذه العملية صعبة بالنسبة للجزائر من خلال الآمال المالية وحتى الدولية التي كانت معلقة عليها وهذا ما أدى بالجزائر المحاولة من اجل تحقيق السلم في مالي الذي انهكته النزاعات.

المطلب الثاني: الجزائر ومبادرة تحقيق السلم في مالي منذ 2012

في خضم التجاذبات الإقليمية والدولية حول مستقبل المنطقة تشهد الدبلوماسية الجزائرية بوساطتها حراكا موسعاً في ظل التطورات الأمنية التي تعيشها منطقة شمال مالي، بعد سيطرة الازواديين على عدة مناطق فيها، ويظهر الاستنفار الدبلوماسي الذي تجسد في جولات الوساطة المتعددة التي يقوم بها **عبد القادر مساهل** المكلف بالشؤون المغاربية والافريقية ،الى جانب دول الجوار والدول الكبرى ،حيث تخشى الجزائر من خروج الأزمة المالية عن نطاق السيطرة ،خاصة مع إصرار الفرنسيين في التدخل لإنهاء سيطرة الحركات المسلحة الامر الذي ترفضه الجزائر بقوة لقناعتها بأن أي تدخل غير مدروس سيحول مالي الى "ساحة جهاد" عالمي ما يؤثر على امن دول الجوار وعلى رأسها الجزائر ،خاصة اذا لم تفرق الضربات العسكرية بين "الجماعات الإرهابية ،وحركة تحرير ازواد" التي ترفع مطالب وطنية مشروعة تخص حقوق الطوارق في مالي .كما تبدي الجزائر "مرونة ما " لبحث الخيار العسكري ضمن حدود ضيقة بعد عزل الجماعات الإرهابية على الأطراف المالية الأخرى التي يجب ان تفتح معها قنوات حوار لمعالجة الازمة سياسيا، كما تتبنى الجزائر

[1] سليم بوسكين، نفس المرجع السابق الذكر، صفحة 258 -259 -260

مشروع تقوية السلطات المركزية المالية لتقوم هذه الأخيرة بمسؤولياتها في إعادة توحيد البلاد على "أسس جديدة" تضمن الاستقرار في المنطقة. ويذهب الكثير من المحللين الى ان الجزائر تتعامل وفق استراتيجية محكمة لإيجاد حل لأزمة شمال مالي بعيدا عن طبول الحرب ،وذلك من خلال ثلاث محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل اجنبي في شمال مالي وقد قال في هذا الشأن **عبد القادر مساهل** "**الوحدة الترابية لمالي غير قابلة للتفاوض**[1]" ،وأكد على مبدأ التفاوض لحل الازمة في الشمال المالي حيث ترتكز الجزائر في هذا على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في الأزمة ومن هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلي بين الدول المعنية فقط دون غيرها وهو ما تحاول الجزائر القيام به لتجنب أي وجود أجنبي مهما كانت طبيعته في منطقة جد حساسة للجزائر ،التي ترى ان التدخل الأجنبي سيوسع رقعة التهديدات الأمنية وسيضاعف الأزمة ويعطي الجماعات الجهادية المتشددة الغطاء لإضفاء الشرعية على اعمالها .وتعد المحاولة الجزائرية للخروج من الازمة في مالي الأكثر نجاعة من خلال التأكيد على ان يكون الماليون المبادرين الأوائل في البحث عن حلول لمشاكلهم ،وعليه فإن تصور الوساطة الجزائرية يجمع حوله اغلبية القوى الكبرى لوجود مخرج للازمة في مالي ،وتتمثل هذه المحاولة التي اكد عليها **عبد القادر مساهل** في مداخلته في الاجتماع حول الساحل ومالي من تنظيم منظمة الأمم المتحدة على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في كونها تؤكد على ضرورة الحل السلمي للازمة دون التدخل العسكري ،وأيضا الإحاطة بالجوانب التي يجب اخذها بعين الاعتبار في تحديد استراتيجية من اجل الساحل التي يجري اعدادها على مستوى الأمم المتحدة ،وترى الجزائر في هذا الخصوص انه من اجل الحصول على افضل فرص النجاح فإن البحث عن مخرج للازمة في مالي ينبغي ان يتم في ظل احترام بعض الشروط ،ويتعلق **الامر أولا** بأن الماليين هم الحلقة المحورية في البحث عن حلول لمشاكلهم وان الامر يتعلق بالمساعدة والدعم مع تعزيز امكاناتهم الوطنية .**اما الجانب الثاني** فيتلخص في ان تتفق الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي على اجندة واحدة ومسار أوحد لجهودهم و تؤخذ بعين الاعتبار إرادة الماليين وصلاحيات المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وكذا مصالح الأمن الوطني لدول الميدان المجاورة لمالي .اما بخصوص **النقطة الثالثة** التي رافعت من

[1] **محمد** الأمين بن عائشة، أزمة مالي بوابة الجزائر للريادة الإقليمية، موقع سابق الذكر

اجلها الجزائر فتتاخص في ضرورة التوصل الى حل سياسي تفاوضي في اقرب الآجال التي تنبذ بشكل صريح الإرهاب والجريمة الدولية المنظمة ،ويرفضون أي مساس بالسلامة الترابية لمالي .وفي هذا الصدد وعلى هذه المحاولة الجزائرية لحل النزاع المالي لق الجنرال الأمركي "**كارتر هام**" القائد الأعلى لقيادة القوات المسلحة الامركية بأفريقيا (افر يكوم) "**ان الازمة في شمال مالي لا يمكن ان تحل الا بطريقة دبلوماسية او سياسية** " **مضيفا ان القوة العسكرية ستكون جزءا من الكل وستلعب دورا محددا في حل هذا النزاع**". ان الجزائر التي تعتبر القوة العسكرية الإقليمية الأهم ترفض وبشكل شبه مقدس أي عمل عسكرب خارج حدودها ،كما تعترض على كل صيغة للتعاون مع اطراف أخرى من خارج دول الميدان قد يكون من انعكاساتها المباشرة نشر قوات اجنبية على حدودها ،ولا ترد الجزائر أي محاصرة عسكرية للمقاتلين الجهاديين الذين سيرغمون تحت الضغط العسكرب على هجر مواقعهم في الصحارب والاحراش المالية النائية والعودة الى الداخل في العمق الجزائرب ،ولا تزال الجزائر تصر على تغليب الحلول السياسية والدبلوماسية لتجاوز الازمة السياسية في باماكو ومشكلة الشمال المالي مع إمكانية النظر في السبل الأخرى الكفيلة بتحجيم القاعدة في المنطقة عندما تكون الظروف مواتية ،وتحسبا لأي طارئ عمدت الجزائر الى ارسال ما يزيد على عشرة آلاف جندي لإغلاق المنافذ الحدودية الفاصلة بينها وبين كل من النيجر ومالي وموريتانيا مع مهمة خاصة بتطويق المسالك الصحراوية المهجورة[1].ان الدبلوماسية الجزائرية ووساطتها تنطلق من منظور امني وترط أي تحرك بالمعايير القانونية الدبلوماسية التالية :تفضل الجزائر دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصرحات وهي تتحرك دائما وفق هذا الاطار العام في حالات الاستقرار او حالة التأزم في العلاقات مع الجوار . وترى الجزائر ان في تعاطيها السياسي مع الفضاء الافريقي كلفة اقتصادية وسياسية يجب دفع فاتورتها ضمان لاستقرارها، وقد افلحت الجزائر في إدارة هذه العلاقات وتجنب أنواع التمزق. كما ترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في افريقيا ان التحرك الجماعي "ضمن المجموعة الافريقية" هو الحل الأكثر كفاءة والاقوى فاعلية ،وان التدخل العسكرب الخارجي تحت منطق قمع الإرهاب دون الاخذ بعين الاعتبار المطالب السياسية الشرعية في الشمال والجنوب سيكون

[1] عربي بومدين، **ازمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية، الحوار المتمدن** 27 أكتوبر 2012، متاح على الرابط http://www.m/ahewar.org/s.asp?aid=32993&r=0. تاريخ الدخول 24 ديسمبر 2017

ذو عواقب وخيمة على المنطقة[1].ان تعزيز جهود تسوية الصراعات التي تمتد داخل المجتمع المالي عن طرق التفاوض وتحييد دعاة التطرف في الداخل والخارج هو التحدي المزدوج الذي يواجه الحل لهذه الازمة ،كما يجب التأكيد على ضرورة تغليب الوسائل الدبلوماسية والسياسية للخروج من الازمة ،أي ينبغي على المجتمع الدولي ان يشجع الحوار للحفاظ على فرصة للخروج من هذه الازمة السياسية والأمنية ،كما ان الجزائر بصفتها من دول الجوار تحاول لعب أدوار محورية بوساطتها ومن خلال تنشيط دبلوماسيتها محاولة فرض الريادة في المنطقة بما يتماشى وحماية الامن القومي الجزائري[2]. الا ان هذه المحاولة الجزائرية تشوبها العديد من النقائص فالعلاقات الجزائرية المالية و الجزائرية الساحلية هي علاقات فاترة تتميز بالتقطع وعدم الاستمرارية كما ان تدخل الجزائر لا يكون إلا وقت حدوث الازمات فالجزائر وقبل تجدد الازمة في 2012 وقبل التدخل الفرنسي ومن ورائه حادثة تيغونتورين ،لم تكن تعير منطقة الساحل عموما والدولية المالية خصوصا الأهمية التي تستحقها ولم تتأكد هذه الأهمية الا بعد اعلان إقليم ازواد انفصاله ،وهذا ما أخاف الجزائر التي يقطن في جنوبها العديد من الطوارق فإن هذه الدلائل المذكورة سابقا هي دليل واضح على ان الجزائر لا تملك نظرة استشرافية لمشاكل الجوار الذي تعيش فيه .غير ان المحاولة الجزائرية في مالي من اجل الفض في النزاع لم توظف علاقاتها التي تجمعها بمالي مثل الدين الذي احسنت المغرب استغلاله في دور الوسيط الذي لم تهنأ به طويلا حيث الجزائر لم تستغل ذلك جيدا كما لم تستغل العادات والتقاليد المشتركة مع سكان الطوارق المشتركين بين الدولتين ،صحيح ان الوساطة الجزائرية دور فعال لكن هذه المحاولة الجزائرية هي مجرد مقاربة دبلوماسية سياسية فرغم نجاعتها الا انها ذات نظرة بعيدة حيث انها كانت تسعى فقط لوقف الحرب حتى لا تصل الشرارة اليها[3].

ومع هذه المحاولة الجزائرية التي استخدمتها إزاء الازمة في الشمال المالي لم تبق الجزائر مكتوفة الايدي بل عمدت الى الحوار مع الأطراف المتنازعة وهذا ما أدى الى.

---

[1] قوي بوحنية، نفس المرجع السابق الذكر، صفحة 6.

[2] عربي بومدين، نفس المرجع السابق.

[3] الزايدي توريرت ياسين لعزيز، **بناء السلم في مالي (الفرص والتحديات)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات امنية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ،2014 -2015، صفحة 70.

المطلب الثالث: الحوار وعدم اقصاء الأطراف الأساسية في الازمة المالية

اتسم الموقف الجزائري اتجاه النزاع المالي بثلاث مراحل **المرحلة الأولى غموض الدور**: هنا لا يفهم الدور نتيجة غموض شكله العام وطبيعته ويظهر واضحا هنا في تردد الجزائر في ابداء رأيها حول النزاع في مالي وحول ابداء رأيها بصراحة اتجاه تدخل فرنسا في مالي حيث كان الدور الجزائري في حالة غموض وتناقض .ومن ثم **المرحلة الثانية تغير الدور** هنا يتغير دور الطرف المحايد فيبدي تغييرا في رأيه اما بالإيجاب او السلب وهذا ما حدث للرأي الجزائري في التغيير من موقفها من التدخل الفرنسي فعللت ذلك بأن مالي هي من طلبت من فرنسا وطلبت من مجلس الامن استصدار قرار يسمح لدولة اجنبية بالتدخل .اما فيما يخص **المرحلة الثالثة تطور الدور** المرحلة يتطور الدور او الوقف المتخذ من مرحلة التغير ويظهر هنا وجليا من خلال تدخل الجزائر في مالي عن طرق الوساطة في محاولة منها لمساعدة مالي في جمع فرقائها على طاولة الحوار ويظهر ذلك من خلال مراحل الحوار بدوراتها الشاقة التي قامت بها الجزائر مع فرقاء مالي يظهر الدور الجزائري في حل الأزمة المالية جليا من خلال تكريس مبدأ الحوار وعدم اقصاء الأطراف الأساسية في الأزمة، وقد مرّ الحوار الجزائري في الوساطة وحل النزاع المالي بالمراحل التالية:

أولا: مرحلة تمهيدية من الحوار:

ظلت الجزائر ترعى وبشكل حصري جميع اتفاقيات السلام السابقة الموقعة بين الطرفين منذ سنة 1991 و1996 و2006 و2012 الى غاية 2015 .حيث دعت الحكومة الجانبين لوقف اطلاق النار ودعتهما للجلوس على طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للازمة ،وهذا ما استجابت له حكومة باماكو سريعاً وارسلت بالفعل وفداً برئاسة وزير الخارجية المالي "**سومايلو بوباي مايغا**" الذي حلّ بالجزائر العاصمة في جوان 2012 للقاء ممثلين عن حركات التمرد الازوادية ومنهم ممثلين عن حلف 23 مايو والحركة الوطنية لتحرير أزواد[1].وقد رحّبت الجزائر بهذا الاتفاق المبرم بين المتمردين والحكومة المالية ،حيث اعرب وزير الخارجية "**مراد مدلسي**" عن ارتياحه العميق اثر التوقيع على الاتفاق وقال "لا يسعنا

[1] الحاج ولد إبراهيم، **أزمة شمال مالي.... انفجار الداخل وتداعيات الإقليم**، مركز الجزيرة للدراسات،12 فبراير /شباط 2012، صفحة 06.

اليوم الا ان نتطرق معا و بارتياح للتوقيع على الاتفاق بين الأطراف المالية الذي يهدف للتحضير للانتخابات الرئاسية في مالي المقررة يوم 28 جويلية "وعبر عن امله في ان يشكل هذا التوقيع انطلاقة لمسار مفتوح باتجاه حوار شامل للشعب المالي[1].وتضمن هذا الاتفاق أيضا جملة من التدابير من شأنها وضع حد للنزاع في مالي في اطار الوحدة الترابية وكذا إجراءات استعجالية تتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة لشمال مالي ،ومسألة مكافحة الإرهاب والعدالة والمصالحة بين الماليين. لكن هذا الاتفاق لم يدم طويلا فخلال وقت قصير بعد التوقيع على الاتفاق جاءت حادثة الهجوم على المركب الغازي تيغونتورين في 16 يناير 2013 معلنة على فشل هذه المبادرة من محادثات السلام وتعثر الوساطة الجزائرية مما أدى بالجزائر بالدخول الى مرحلة جديدة من المحادثات بدرجة رفيعة مع تسخير كافة الإمكانيات المتاحة حتى لا تقع في فخ هذه المبادرة[2].

ثانيا: احداث الجولة الاولى من الحوار.

في 16 جويلية 2014 الاجتماع الرفيع المستوى لدعم الحوار المالي من اجل تسوية الامن في شمال جمهورية مالي ،يعقد بالجزائر العاصمة بمشاركة كل من (الجزائر، مالي، النيجر، بوركينافاسو، التشاد، موريتانيا، والاتحاد الافريقي، والمجموعة الافريقية لدول غرب افريقيا، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي) ففي هذا التاريخ البلدان المجاورة لمالي (موريتانيا، بوركينافاسو، النيجر) تدعو ومن الجزائر العاصمة الحكومة والحركات المسلحة لشمال مالي الى اغتنام فرصة اطلاق حوار شامل في مالي من اجل تسوية سلمية وسياسية للازمة في هذا البلد ، ليتم في 24 جويلية 2014 توقيع المشاركين في الحوار المالي على خارطة الطرق من اجل المفاوضات في اطار مسار الجزائر ووثيقة تتعلق بوقف الاقتتال. وكان وزير الخارجية "**رمطان لعمامرة**" قد أشار الى ان هذه الوثيقة تمخضت عن سلسلة مفاوضات يمكن اعتبارها مشروع اتفاق تمهيدي للسلم الشامل والنهائي. حيث اكدت وزارة الشؤون الخارجية في بيان لها ان الأطراف المعنية

[1] محمد دخوش، نفس المرجع السابق الذكر.
[2] سعاد لهراوة، نفس المرجع السابق الذكر، صفحة 38.

أشادت على نوعية الوثيقة المقدمة ووافقت عليها كقاعدة متينة لإعداد اتفاق سلام ،الامر الذي يشكل في حد ذاته تقدما معتبرا في مسار تحقيق الامن والسلم في مالي ،وأضاف نفس المصدر ان الوساطة قدمت للأطراف وثيقة تفاوض تضم عناصر اتفاق سلام كحل وسيط مبتكر مقارنة مع كل ما تم التفاوض بشأنه سابقا، وقد اتضح ان الأطراف بحثت الاقتراحات التي تلقتها لتقديم مساهماتها طبقا لرزنامة العمل المتضمنة مواصلة المسار في منتصف شهر نوفمبر حسب الترتيبات المسطرة ،وأشار رئيس الدبلوماسية الجزائرية "ان الوثيقة شاملة وسيتم اثراؤها بفضل مساهمات الأطراف ،مضيفا الى انها تحمل الجديد مقارنة بكل ما تم التفاوض بشأنه سابقا "،وأوضح "**لعمامرة**" ان الجزائر لن تدخر أي جهد عندما يتطلب الامر التوصل الى حلول سلمية ،ومن جهته صرح وزير الخارجية المالي ان مسودة الاتفاقية المطروحة للنقاش "لم تتحدد اطلاقا من مطلب الفيديرالية او تقسيم مالي "،وقال في تصريحات لوسائل الاعلام المالية "ان الاتفاقية لا تتجاوز الخطوط الحمراء التي وضعتها باماكو منذ بداية الامر ،ويتعلق الامر بالوحدة الترابية لمالي وسيادتها الكاملة على كافة ترابها والطابع الجمهوري و اللائكي للدولة، موضحا ان الأطراف التي تؤدي دور الوساطة رفضت ادراج مطلب الحكم الذاتي او تأسيس نظام فدرالي "،كما رفض الوسطاء ادراج مطلب يتعلق بتشكيل جيش موازي للجيش النظامي يتولى مسؤولية حماية إقليم ازواد ،مشيرا الى ان الوثيقة تعرض على الأطراف المشاركة لإبداء ملاحظاتها وتقديم اقتراحاتها قبل الاجتماع مجددا لمناقشة كل التقارير خلال شهر نوفمبر بالجزائر[1].

ثالثا: احداث الجولة الثانية من الحوار:

بدأت الجزائر جولتها الثالثة في منتصف نوفمبر لمفاوضات السلام في شمال مالي بين الحكومة المالية المركزية وقادة ستة حركات ازوادية، حيث تجري المفاوضات برعاية جزائرية وبحضور ملاحظين يمثلون (هيئة الأمم المتحدة ،الاتحاد الافريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا) ويقود الوفد الحكومي لمالي في المفاوضات وزير الشؤون الخارجية والاندماج والتعاون الدولي المالي "**عبد لاوي أيوب**" إضافة الى قادة ست حركات ازوادية هي (حركات الائتلاف الشعبي من اجل ازواد، وتنسيقية الحركات، والجبهات القومية، والحركات الوطنية لتحرير ازواد، والمجلس الأعلى لتوعية الازواد، والحركة العربية

[1] سعاد لهراوة، نفس المرجع السابق، صفحة 36.

للأزواد) وعلى طاولت المفاوضات ثلاثة نقاط تتعلق بالاعتراف المتبادل بين الحركات الازوادية والحكومة المالية بشأن الوحدة الترابية لمالي ،ومشاركة الطوارق في الحكومة والمؤسسات الرسمية المالية، ومكافحة الإرهاب والتنمية في مناطق شمال مالي، وقال وزير الشؤون الخارجية الجزائرية "رمطان لعمامرة" عشية بدأ المفاوضات ان المفاوضات على الطرق الصحيح وجلسة المشاورات التمهيدية لانطلاق المفاوضات بين الوفود المالية كانت اطارا مشجعا لتبادل اطراف الحديث، واكد لعمامرة ان "التجارب داخل مالي وعلى الساحة الدولية مع ما أتيح في المرحلتين من المفاوضات كان إيجابيا بكل المقاييس ".حيث نجحت الوساطة الجزائرية في تنفيذ صفقة تبادل للأسرى بين الحركات الازوادية المتمركزة في الشمال المالي والحكومة المركزية في باماكو اطلق بموجبها حركات الشمال سراح 45 شخص بين مدنيين وعسكريين تابعين للحكومة المالية مقابل تحرير 42 من عناصر الحكومة الازوادية ،وكان قد تم التوقيع على اتفاقية للتفاهم على اتفاق السلام الأول بين الحكومة المالية وثلاث حركات هي (الحركة العربية للأزواد والتنسيقية من اجل شعب ازواد وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة)،تضمنت أرضية تفاهم أولية تهدف الى إيجاد حل نهائي للازمة المالية [1].

رابعاً: احداث الجولة الثالثة من الحوار:

وقعت في الجزائر اطراف الازمة في مالي بالأحرف الأولى على اتفاق السلام والمصالحة برعاية الجزائر الأمم المتحدة ،ممثلو حكومة باماكو وقادة التنظيمات السياسية المسلحة المعارضة للحكومة شمال مالي، بالإضافة الى فرق الوساطة الدولية التي تقودها الجزائر وممثل الأمم المتحدة، وحضر مراسم التوقيع ممثلا الحكومتين الفرنسية والأمريكية والحركات السياسية المسلحة المعنية بالاتفاق وهي (الحركة العربية للأزواد، والتنسيقية من اجل شعب ازواد، وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة، والحركة الوطنية لتحرير ازواد، والمجلس الأعلى لتوحيد ازواد، والحركة العربية للأزواد التي انشقت عن الحركة الام) وقال "رمطان لعمامرة " ان الوثيقة الموقعة بين اطراف النزاع في مالي تعد ثمرة مفاوضات طويلة ومكثفة ،وتتضمن اتفاق سلام شامل ومستدام يضمن حلا نهائيا للازمة التي تهز شمال مالي "،وفضلت ثلاث حركات من اصل الست المتنازعة من حكومة باماكو ان يوقع

[1] سعاد لهراوة، نفس المرجع السابق، صفحة 36 – 37.

الاتفاق "بالأحرف الأولى "،بمعنى ان يكون مبدئيا بانتظار التوقيع النهائي ،ريثما تعود الى موطنها للتشاور مع قواعدها المحلية[1].

خامسا: احداث الجولة الأخيرة من الحوار:

توصلت الحكومة المالية وحركات الازواد الممثلة للسكان الطوارق في شمال مالي الى اتفاق نهائي لوقف الاعتداءات يوقع مساء الخميس 1 جمادى الأولى 1436 الموافق لـ19 فبراير 2015 بالجزائر، وتضمن الاتفاق وقف الاعتداءات المسلحة بين قوات الجيش والامن المالية، و القوات التابعة للحركات الازوادية الست التي تشارك في مفاوضات السلام الجارية في الجزائر وبرعاية أممية و افريقية .وينص الاتفاق أيضا على وقف كل العمليات المسلحة والحد من مظاهر التسلح في مدن الشمال وتجنب كل عمل قد يقوض مبادرات السلام ،والتزام نهج واحترام الوحدة الترابية لمالي، وانجزت الوساطة الجزائرية هذا الاتفاق لإنهاء كل المواجهات المسلحة وضمان حالة السلم والاستقرار في منطقة شمال مالي القريبة من الحدود الجزائرية[2].واعلن **بلال آغ الشريف** زعيم تنسيقية حركة ازواد التي تضم الحركات المتمردة الرئيسية في شمال مالي ان التنسيقية التي يشكل الطوارق العنصر الأقوى فيها ستوقع اتفاق السلام والمصالحة النهائي في 20 يونيو 2015[3].ثم في العاصمة باماكو في مايو /أيار 2016[4].

---

[1] نفس المرجع، صفحة 39.

[2] عثمان لحياني، **اتفاق بين حكومة مالي و "الأزواد" لوقف الاعتداءات**، العربية، الخميس 1 جمادى الأول 1436 هـ، 19 فبراير 2015م، متاح على الرابط http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria . تاريخ الدخول 5جانفي 2018.

[3] **توقيع اتفاق السلام في مالي** يوم 20 يونيو، الجمعة 17شعبان 1436 هـ، 5 يونيو 2015م، متاح على الرابط http://www.alarabiya.net/ar/north-africa تاريخ الدخول 5 جانفي 2018.

[4] عثمان لحياني، **الجيش الجزائري يعيد انتشاره جنوبا: العين على مالي** العربي الجديد ،14 نوفمبر 2017، على الرابط www.alaraby.co.uk//amp//politics .تاريخ الدخول 31 ديسمبر 2017

المبحث الثالث:

فرص نجاح وتحديات الجزائر في تسوية النزاع في مالي

تعتبر الجزائر الراعي الرسمي لاتفاقيات السلام القائمة بين الحكومة المالية وازواد وكانت دائما حاضرة في المفاوضات وموفرة جميع وسائلها السياسية والأمنية والدبلوماسية، رغم كل ما كان يواجهها من تحديات.

المطلب الأول: فرص نجاح الجزائر في تسوية النزاع المالي

تقدم الجزائر بخبرتها الدبلوماسية والسياسية السابقة في إدارة النزاع في شمال مالي (اتفاقية تمنراست في 1991 واتفاقية الجزائر في 2006) فرصة لأطراف النزاع في مالي لبعث مسارات التسوية وفق الاتفاقيات التي تم التوصل اليها على المستوى الجهوي وعلى المستوى الثنائي خصوصا وان دور الوساطة جاء بطلب من الحكومة الشرعية في باماكو وبرضى اغلبية الأطراف الممثلة لشمال مالي .ويمكن للجزائر ان تقدم اغراءات لأطراف النزاع لإنجاح مسارات التسوية من خلال مساهمتها في تمويل مشاريع محلية في شمال مالي الى جانب تعبئة المجتمع الدولي في إيجاد تمويلات داخل الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المانحة وفق مشاريع تغرب أطراف النزاع في الشمال والإنشاء في المناطق الشمالية المهمشة والهشة . كما يمكن للجزائر أيضا ان تستند في فرص إنجاح مسار التسوية السياسية في شمال مالي على التعبئة السياسية للمجتمع الدولي مثل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الرادعة لرموز وزعماء الجماعات المسلحة الرافضة للعملية السياسية مع عزل الأطراف المتحالفة مع الجماعات الإرهابية[1].واعتبر وزير الخارجية الجزائري "مراد مدلسي" ان هناك فرصا قوية لإيجاد حل سياسي لازمة مالي حيث تسيطر جماعات مسلحة على شمال البلاد ،وقال "مدلسي" "بعد دراسة الوضع السائد في هذا البلد (مالي) خلال الأسابيع الأخيرة وصلنا الى نتيجة ان هناك فرصا قوية لإيجاد حل سياسي لهذه الازمة" ،كما أفادت وكالة الأنباء الجزائرية . وأضاف الوزير في مؤتمر صحفي مشترك مع نظرائه في دول المغرب العربي ان الحل السياسي " يشكل قناعة مغربية مشتركة" واكد ان "الحوار ضروري)بين الحكومة والأطراف المالية الأخرى .وعقد وزراء الخارجية في دول المغرب العربي

[1] سليم بوسكين، نفس المرجع السابق الذكر، صفحة261.

(الجزائر ،المغرب ،تونس ،ليبيا ،موريتانيا) اجتماعا بالجزائر خصص لدراسة الوضع الأمني في المنطقة ،وكان الوزير المنتدب للشؤون الافريقية والمغاربية "**عبد القادر مساهل**" اكد ان "للمرة الأولى يجتمع وزراء خارجية لتصور استراتيجية مشتركة في مسألة الأمن ".ويبدو ان المسألة الأمنية في منطقة المغرب العربي والوضع في منطقة الساحل خصوصا في مالي ،اعادت اطلاق المغرب العربي حيث من المزمع عقد عدد من الاجتماعات الوزارية من اجل النظر في قضية شمال مالي ،ومن المقرر ان يلتقي وزراء داخلية هذه المنطقة في المغرب ووزراء العدل في ليبيا ووزراء الشباب والرياضة في تونس ،كما سيعقد اجتماع لوزراء الشؤون الإسلامية في موريتانيا لإبراز قيم الإسلام كل هذا كان بمبادرة من الجزائر واستغلالها للفرص التي كانت متاحة لها[1]. أيضا من هذه الفرص مقاربة الجزائر السياسية والدبلوماسية لبناء السلم في مالي ،التي تعتمد على القوى الناعمة وتسعى الى إيجاد تسوية للازمة المالية بعيدا عن الحلول العسكرية التي تنادي بها اطراف أخرى ،وهذا ما يجعل هذه المقاربة هي الأقرب الى إيجاد التسوية ،وان الدور الذي تقوم به الجزائر في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في الساحل بصفة عامة وفي مالي بصفة خاصة مع الدعم الدولي بشأن تجريم دفع الفدية سيشدد من الخناق على الجماعات الإرهابية المتمركزة في مالي وهذا سيقلل من إمكانية انتشار السلاح في المنطقة وبالتالي سيمكن من الوصول الى حل سلمي للازمة المالية ،وإقناع المتنازعين على الجلوس الى طاولة الحوار. وحاولت الجزائر أيضا ان تكون أكثر احترافية في استغلالها للفرص وفي تعاملها مع دول الإقليم وخاصة مالي لأنهم يشكلون باحتها الخلفية الرخوة، فتراوحت سياستها بين التلويح بالجزرة او العصا، فعملت على إقامة المشاريع التنموية والاستثمارات في مالي، وعند أي خلاف تقوم باحتضان المعارضة المسلحة للأنظمة الخارجة عن السيطرة على أراضيها ولم تكن الجزائر تتورط بشكل مباشر في أي تمرد كان يقوم داخل التراب المالي[2].

المطلب الثاني: تحديات الجزائر في تسوية النزاع المالي

لا يمكن إغفال طبيعة النزاع في شمال مالي الذي يصنف على انه من النزاعات الاجتماعية المتأصلة ،ومن النزاعات المجمدة وهو ما يجعلنا نؤكد على الصعوبة في إيجاد

[1] **الجزائر هناك "فرص قوية" لحل سياسي لازمة مالي، قناة المنار**، 10 جويلية 2012، متاح على الرابط، www.archive.almanar.com.lb/article.php?id=267694تاريخ الدخول 16 **مارس** 2018.

[2] الزايدي توريرت ياسين لعزيز، نفس المرجع السابق صفحة 70 -71.

حل لازمة شمال مالي بسبب ديناميكية أطراف النزاع في الشمال المالي ،من ناحية نشأتها واختفائها وعودتها من جديد بتسميات مختلفة وان بقيت المطالب المرفوعة ذاتها تتمركز حول الهوية ،الانفصال ،الحكم الذاتي ،يقابلها فشل السلطة المركزية في باماكو في بسط الشرعية السياسية والاجتماعية والتنموية مما يؤدي الى تصاعد المطالب الهوياتية من جديد لممثلي الشمال وفق منطقة النزاعات المجمدة .استفادة الجماعات الرافضة لمسار السلام والتسوية السياسية في الشمال من البيئة الإقليمية غير المستقرة ،خصوصا مع الوضع الأمني الكارثي في ليبيا بحيث يمكن لانتشار السلام ان يعظم من مكانة جماعات الجريمة المنظمة المتحالفة عضويا ووظيفيا مع الجماعات الإرهابية وهو ما يعطي التبرير للتدخلات الخارجية، بحيث يصبح العامل الخارجي (فرنسا) يبرر تواجده في المنطقة باسم مكافحة الإرهاب، في حين تبرر الجماعات الإرهابية عملياتها الإرهابية بمحاربة الصليبيين الوافدين، ومن بين التحديات التي تعرقل مسار التسوية في شمال مالي رفض الكثير من النخب السياسية في باماكو للمصالحة الوطنية مع أبناء الشمال برؤية استعلائية وطبقية بين الهويات المكونة للدولة المالية، وهو ما يدفع الى بطء توزيع السلطة والثروة بين الجنوب المهيمن على الحياة السياسية والشمال المهمش عمليا من المشاركة السياسية[1].وأكبر تحدي للجزائر كان في عام 2015 حين وقعت الحركات الازوادية مع الحكومة المالية على الاتفاق الذي عرف بمسار الجزائر ،وذلك بإشراف الوساطة الدولية للحوار المالي بقيادة الجزائر (قبل التوقيع النهائي في باماكو في 2016)،الذي بالنسبة للجزائر كان مكسبا لرهان كبير وتضمن الاتفاق النقاط التالية احترام الوحدة الوطنية ،السلامة الترابية ،سيادة دولة مالي وكذا شكلها الجمهوري وطابعها العلماني ،تنمية متوازنة لمجموع جهات مالي ،لكن عبد العزيز آغا الطارقي يرى ان الاتفاق مجرد خيبة امل وان الازواديين اجبروا على توقيع اتفاقية اقل بكثير من طموحاتهم ولا تتناسق مع الإشكاليات التي مرت بها المنطقة .وقال الناشط "**علي آغ محمد**" ان "هذا الخطأ هو الذي أدى أيضا الى ترك الحل السياسي لهذه القضية بعيدا عن رأي الدول العربية التي كانت مجرد تابع للسياسة الفرنسية ،وضخت أموالا طائلة لدعم برامج فرنسا"[2].ومن التحديات التي شكلت هاجسا للجزائر فحسب مصدر عسكري جزائري

[1] سليم بوسكين، نفس المرجع السابق، صفحة 262.

[2] **احمد ولد جدو، ازواد القضية المنسية بسبب التركيز على الإرهاب**، رصيف 22 ،10 جانفي 2016 متاح على الرابط www.raseef22.com/politics/2016/01/10/تاريخ الدخول 26 فيفري 2018

فإن التوترات الأخيرة في مالي وتهديد فصائل مالية بإنهاء اتفاق الجزائر الموقع في 2015 برعاية جزائرية واممية والتخوف من عودة الحرب الى المنطقة الحدودية مع الجزائر وترئيز تنظيم "انصار الدين "الجديد الذي يضم تحالفا من ثلاث تنظيمات شن هجوما ضد القوات المالية والفرنسية الموجودة وأدى الى مقتل 21 جنديا ماليا ،كان الدافع الرئيسي وراء إعادة نشر القوات الجزائرية قواتها العسكرية على الحدود ،وقد حذر عضو المجلس الانتقالي لولاية تودني الأمين العام لـ "الحركة الشعبية لإنقاذ ازواد "بوبكر الصديق ولد الطالب في تصريحات صحافية من نواكشط من انهيار اتفاق السلام ،وكشف عما وصفه "نزاعاً كبيراً" بين الحركات المسلحة من جهة وبين قبائل "فوقاس" و"مقاد" من جهة أخرى ،في إقليم كيدال شمالي مالي قرب الحدود مع الجزائر، مؤكدا انه في حال لم تتدخل الأطراف لحله فإن الأمر سيتحول الى حرب أهلية ،وأضاف ولد الطالب "شمال مالي يعيش تدهورا امنيا لم يسبق له مثيل والشعب هو من يتحمل نتائج هذا الوضع "، واتفاقية السلام والمصالحة الموقعة في الجزائر في 2015 ثم في باماكو في مايو /أيار 2016 أصبحت هشة، والوضع الحالي في الشمال المالي يسير من سيء الى أسوأ بسبب عدم الاستقرار واستمرار الخلافات والهجمات وتنامي الحركات المسلحة في المنطقة ،وتراقب الجزائر باعتبارها الطرف الأكثر فاعلية في الوساطة الدولية والإقليمية في شمال مالي والتي تلعب دور وسيط السلام بين الحكومة المركزية في باماكو والفصائل المالية المسلحة الوضع في منطقة شمال مالي بحذر شديد .وفي وقت سابق اكد وزير الخارجية الجزائري "**عبد القادر مساهل**" عقب لقائه الأمين العام الأممي الى مالي "**محمد صالح النظيف**" ان الوضع في مالي بات هشا ومقلقا بالنسبة للجزائر وقال ،"الوضع في مالي يبقى متأزما ومعقدا بالنظر الى تداعيات الظروف الأمنية السائدة في ليبيا والتهديدات الإرهابية لجماعة بوكو حرام في النيجر ،بالإضافة الى نشاط شبكات الجريمة المنظمة والإرهاب في المنطقة "، وأضاف هناك الكثير من التحديات التي تستوقف المجتمع الدولي وليس الجزائر فقط للعمل بجدية على المسألة حتى يتسنى للجميع تقديم اسهاماته ،والامر يتعلق اكثر بقضية الماليين واتفاق الجزائر (الموقع في باماكو) موجود والتاريخ كفيل بإثبات نجاعته ،لكن لا يمكن تطبيق الاتفاق في غياب الإرادة لتجسيده وهي مسؤولية تقع أساسا على عاتق الأطراف الموقعة[1]. الى جانب كل هذه التحديات لا

[1] عثمان لحياني، نفس المرجع السابق الذكر.

يمكن اهمال تحديات أخرى وان تكن ثانوية الا ان لها تأثير قد يسبب مشاكل للدولة الجزائرية وهم (الجريمة المنظمة، المخدرات، المتاجرة بالأطفال، وتجنيدهم) فكل هذا يعتبر تحدي للسلطة الجزائرية ان كانت فعلا ترد الدور الرادي وتكون ذات كلمة مسموعة وتأثير كبير في الإقليم فيجب عليها الاخذ بعين الاعتبار كل التحديات التي تواجهها وبكل حزم وصرامة

من خلال ما تطرقنا اليه في هذا الفصل يمكننا ان نستنتج ان الجزائر لم تكن تهتم بقضية مالي كما انها لم تكن تهتم بقضايا الساحل ككل الى غاية الهجوم على مركب تيغونتورين الذي اثار الرعب لدى الجزائريين واكد ان موقف الجزائر الرافض للتدخل العسكري الفرنسي كان صائبا وهذا ما اثار حفيظتهم كما اثار ندمهم على فتحهم الاجواء الجوية امام الطائرات الفرنسية ،وهذا ما أدى بالجزائر الى العودة ولعب الدور المحوري في المنطقة بعد طلب الحكومة الشرعية لمالي بطلب وساطتها وجعلها هي قائدة الوفد الذي يقوم بدور الوسيط ،فسخرت الجزائر كامل طاقتها من اجل ان تكون عند حسن ظن الحكومة المالية والآمال الدولية المعلقة عليها فجعلت لها مقاربة قرتها خطوة خطوة من المتمردين وجمعهم على طاولة الحوار فبدأت الجزائر مجهوداتها تتجسد على امر الواقع من خلال مراحل المفاوضات التي قامت بها الجزائر بدو الوسيط ،وتكللت بنجاح وتم التوقيع على اتفاق السلام بالرغم من التحديات الا انها لم تبق مكتوفة الايدي .

الخاتمة

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن مشكلة الشمال المالي من اعقد المسائل التي تهدد الامن القومي الجزائري، لما خلفته من زحف مستمر من الهجرات البشرية الفردية والجماعية داخل التراب الجزائري، انطلاقا من حدودها الجنوبية التي أصبحت ملجأ لهم، وهذا ما أدى بالجزائر الى التحرك لكن خلال تحركها وقعت في فخ التناقض، فالموقف الأول الذي كانت تسنده الى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهنا الجزائر كانت عاجزة عن إيجاد حل سلمي او فرض حل سلمي في مالي، وفي نفس الوقت ترفض التدخل الأجنبي، اما النقطة الثانية من التناقض الذي وقعت فيه الجزائر هو فتح مجالها الجوي للمقاتلات الفرنسية في ضرب معاقل الحركات المتمردة، لكن تغير الموقف الجزائري بعد الزيارة التي قامت بها وزيرة الخارجية الامريكية "انجيلا ميركل" للجزائر حيث اعلنت الجزائر على المشاركة في التخطيط للعملية العسكرية وتقديم الدعم اللوجستي لكن دون ارسال قواتها العسكرية الى مالي وسعت جاهدة للحد من النزاع المالي وان لم يكن الحد فالتخفيف فقد حاولت بكل الوسائل التي تقدر عليها من سياسية والتي تمثلت في وساطتها بين الأطراف المتنازعة في مالي ومحاولة الحوار معهم فرادى وجمعهم على طاولة المفاوضات وهذا ما لمسناه من الجزائر من خلال عدد الجولات التي قامت بها من اجل جمع فرقاء مالي، وعسكرية من خلال ما قامت به الجزائر عبر تعاونها مع الدول المجاورة لمالي كالنيجر وعملهم معا في شكل جماعي من اجل محاربة الإرهاب وملاحقته وظهر جليا هذا من خلال نشر الجزائر لجيشها على الحدود المالية ومراقبتها المناطق المهجورة التي يمكن للجماعات المتمردة ان تتموقع بها. حيث خلصت دراستنا في حل للنزاع المالي والتوقيع على اتفاقية السلام بين حكومة مالي وإقليم ازواد التي سيطرت عليه الحركات المتمردة المتموقع في الشمال المالي الذي يقطنه الطوارق أصل النزاع القائم والتوقيع على اتفاق السلام لم يكن بالأمر السهل فمن التدخل الفرنسي الذي أخر الحوار من خلال استصداره قرارات من مجلس الأمن الى الاكواس التي أرسلت قوات عسكرية تابعة لها، زد على ذلك عدم قبول بعض الحركات على توقيع اتفاق سلام. واهتمت الجزائر بالنزاع المالي نظرا لتاريخ الوساطة مع هذه الدولة، ومن مبدأ حسن جوارها الى لعب دور الوسيط رافضة التدخل العسكري ومتمسكة بمبادئ سياستها الخارجية في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فجاء الطلب من رئيس مالي مقدما الى الجزائر من اجل ان تلعب الجزائر دور الوسيط الذي لم تفلح فيه المغرب

وبوركينافاسو، فلبت الجزائر الطلب مستخدمة كل وسائلها التي تبرع فيها من آليات للوساطة والحوار وعدم اقصاء الأطراف وغيرها، لم يكن هذا سهلا كما ذكرنا لكن هذا لم يثبط من العزيمة الجزائرية، حيث كان متوقعا تقسيم مالي الى فيديرالية مالي وفيديرالية ازواد وهذا ما لم تمسح به الجزائر من خلال الترئيز على الوحدة الترابية لدولة مالي والمحافظة عليها، ومن خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص عدة نتائج او نقاط منها، ان الوساطة هي مسعى ودي تقوم به دولة او منظمة لإيجاد حل للنزاع المتوسط فيه وقد عرفت الجزائر حراكا مميزا في السنوات الأخيرة في المجال الدبلوماسي لا سيما الوساطة والجزائر اعتمدت على هذه الطريقة في النزاع ليس المالي فحسب بل في عدة نزاعات أخرى، لكن في النزاع المالي وخاصة هذا الأخير الذي حدث في 2012 أولت فيه اهتمام كبير جدا حيث سعت بكل ما تملك من خبرة في مجال الدبلوماسية والوساطة. من اجل إحلال السلم في مالي، ويمكن من خلال دراستنا هذه الخروج بنتيجة أخرى هي ان سبب طول النزاع في مالي عائد الى تعدد الحركات المسيطرة على إقليم ازواد واختلافهم في المناهج، فمنهم من ينتهج النهج العلماني ومنهم من ينتهج النهج الإسلامي وهذا ما كان يؤدي الى عدم الالتزام بالاتفاقيات المبرمة سابقا، كما لانهمل هشاشة النظام السياسي في مالي. أيضا كما يمكن استنتاج لو نجح طوارق مالي في نيل الانفصال سيلهم طوارق الدول الأخرى كالنيجر والجزائر بالمطالبة بنيل انفصالهم رغم ان طوارق هاتين الدولتين لا يعانون ما يعانيه طوارق مالي، ولو حدث هذا بالفعل لكان هناك تدخل دولي واسع جدا وأصبحت هذه الدول ساحة لمعركة، وهذا ما أدى الى تخوف الجزائر وحرصها وتنديدها على الحل السلمي دون اللجوء الى الحل العسكري، لا ينكر هنا دور القوات العسكرية التي أرسلتها المجموعة الاقتصادية والقوات العسكرية الفرنسية حيث ساعدوا في دحض الحركات المتمردة بالرغم من مناداة الجزائر بالحل السلمي الا ان فرنسا والأكواس والدول الأخرى التي قدمت المساعدة لفرنسا كالنيجر كانت قد أدت خدمة للجزائر في تهدئة الاوضاع نسبيا مما وفر جوا مناسبا للجزائر مع فرق الوساطة في بداية الحوار الذي تعثر في بداياته لكنه أدى ثماره في النهاية.

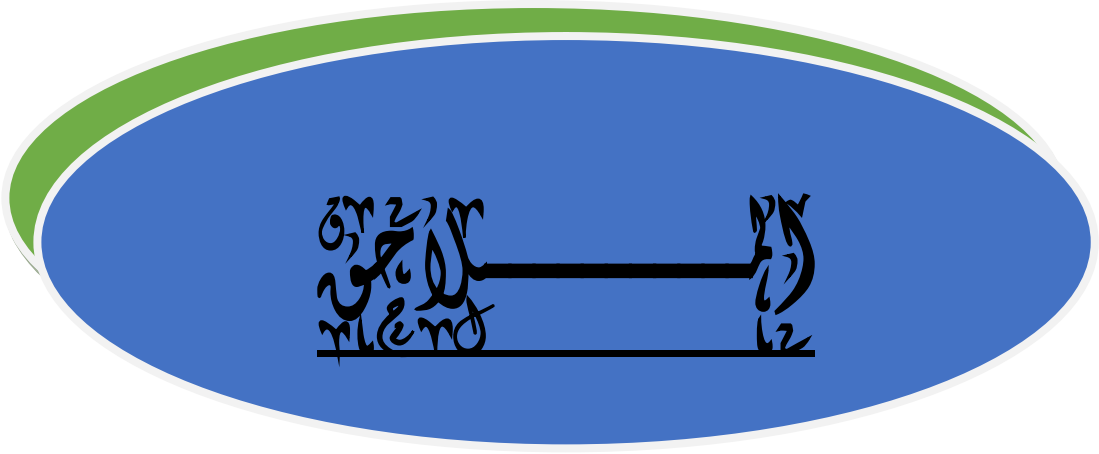

أو إصابات تشـمل الكويت ودولاً ثالثة ورعاياها وشركاتها نتيجة لاجتياحه الكويت واحتلاله غير الشـرعي لها [٤٦٦]. ويتسـم بأهمية أيضاً القراران ٦٨٧ (١٩٩١) و٦٩٢ (١٩٩١) المؤرخـان ٣ نيسـان/أبريل ١٩٩١ و٢٠ أيار/مايو ١٩٩١ على التوالي، اللذان قرر بموجبهما المجلس إنشاء صندوق ولجنة للتعويض على الحكومات والرعايا والشركات الأجنبية [٤٦٧].

الحالة ٢١

البنود ذات الصلة بالجماهيرية العربية الليبية (بشأن تنفيذ التدابير المفروضة بموجب القرار ٧٤٨ (١٩٩٢))

في القرار ٧٤٨ (١٩٩٢) الذي فرض بموجبه المجلس طائفة واسعة من تدابير الإنفاذ على الجماهيرية العربية الليبية [٤٦٨]، أشار المجلس إلى حق الدول بموجب المادة ٥٠ من الميثاق في طلب المشورة من مجلس الأمن عندما تجد نفسها في وجه مشاكل اقتصادية خاصة ناشئة عن الاضطلاع بتدابير وقائية أو تدابير إنفاذ'' [٤٦٩].

ونـص القرار أيضاً علـى أنه ينبغي للّجنة الموكلـة بمهمة رصد تنفيذ تدابير الإنفاذ ''توجيه اهتمام خاص لأية رسـائل تقدم بموجب المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة من أية دولة مجاورة أو دولة أخرى قد تنشأ فيها مشاكل اقتصاديـة خاصة نتيجة للاضطلاع بالتدابير المفروضـة في الفقرات ٣ إلى ٧ أعلاه'' [٤٧٠].

و لم ترد رسائل من هذا النوع أثناء الفترة قيد الاستعراض [٤٧١].

الحالة ٢٢

البنود المتعلقة بالحالة في يوغوسلافيا السابقة (بشأن تنفيذ التدابير المفروضة بموجب القرار ٧٥٧ (١٩٩٢))

في القرار ٧٥٧ (١٩٩٢) [٤٧٢] الذي فرض بموجبه مجلس الأمن طائفة واسعة من التدابير على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، أشار المجلس إشارة صريحة إلى ''حق الدول بموجب المادة ٥٠ من الميثاق في طلب المشورة من مجلس الأمن عندما تجد نفسها في وجه مشاكل اقتصادية خاصة ناشئة عن الاضطلاع بتدابير وقائية أو تدابير إنفاذ'' [٤٧٣].

وأبلغت سـت دول المجلس، في رسـائل [٤٧٤] موجهة إلى الأمين العام أثنـاء الفترة مـن ٢٢ حزيران/يونيه إلى ١٤ كانون الأول/ديسـمبر ١٩٩٢، بالمصاعـب الاقتصادية التي تواجهها نتيجة لتنفيـذ التدابير المفروضة بموجب القرار ٧٥٧ (١٩٩٢)، وطلبت المشـورة بموجب المادة ٥٠، أو أشـارت إلى أنها قد تطلب مثل هذه المشورة في الوقت المناسب.

وفي تقريرها الصادر في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ [٤٧٥] ذكرت لجنة مجلس الأمن المنشـأة عملاً بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) [٤٧٦] أن التنفيذ الفعّال للجـزاءات قد ترك آثاراً ضارة على اقتصادات عدد من البلدان، ولا سـيما تلك المجاورة لأراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سابقاً، التي كتب البعض منها للّجنة بشأن هذه المسألة [٤٧٧].

---

[٤٦٦] رفض العراق تحمل هذه المسؤولية (S/PV.2951، الصفحة ٣٦). واستفسر ممثل كوبا عما إذا كان على العراق أن يتحمل دون سواه الأضرار المتعلقة بقرارات المجلس بشأن العراق، وعما إذا كان المجلس بالتالي يتهرب بشكل غير مباشر من تحمل ما عليه من مسؤوليات بموجب المادة ٥٠ (المرجع نفسه، الصفحة ٦١).

[٤٦٧] أثناء النقاش الذي دار بشأن اتخاذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، أثار بعض المتحدثين مسائل ذات صلة بالعلاقة بين آلية التعويضات المتوخى إنشاؤها ومسؤولية مجلس الأمن بموجب المادة ٥٠ (انظر: S/PV.2981، الصفحة ٦٦ (كوبا)؛ والصفحة ١٢٦ (رومانيا)).

[٤٦٨] اتخذ في الجلسة ٣٠٦٣ المعقودة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢ بأغلبية ١٠ أصوات مقابل لا شيء وامتناع ٥ أعضاء عن التصويت (الرأس الأخضر، وزمبابوي، والصين، والمغرب، والهند).

[٤٦٩] القرار ٧٤٨ (١٩٩٢)، الفقرة التاسعة من الديباجة.

[٤٧٠] المرجع نفسه، الفقرة ٩ (و). ذكر ممثل المملكة المتحدة في الجلسة ٣٠٦٣ أن الإشارة إلى المادة ٥٠ قد أُدرجت بناءً على طلب الدول المتضررة في المنطقة (S/PV.3063، الصفحة ٧١). ودفع ممثل الهند بأنه، في ضوء التجربة الماضية، كان ينبغي تضمين القرار اعترافاً أوضح بمسؤولية المجلس عن معالجة المصاعب الاقتصادية التي تواجهها دول ثالثة، مع الالتزام باتخاذ تدابير محددة وعملية وفعّالة للمعالجة العاجلة لجميع المشاكل التي تعرض على المجلس (المرجع نفسه، الصفحة ٥٨). للاطلاع على البيانات الأخرى التي تطرقت لموضوع مسؤولية المجلس عن معالجة العواقب التي يحتمل أن يخلفها القرار على دول ثالثة، انظر: S/PV.3063، الصفحة ٢٦ (الأردن)؛ الصفحة ٤١ (أوغندا)؛ الصفحة ٦١ (الصين)؛ الصفحة ٣٦ (العراق)؛ الصفحة ٥٧ (الهند).

[٤٧١] غير أن بلغاريا في رسالة مؤرخة ١٥ أيار/مايو ١٩٩٢وجهتها إلى الأمين العام أشارت إلى اعتزامها تقديم مثل هذا الطلب.

[٤٧٢] اتخذ في الجلسة ٣٠٨٢ المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٢ بأغلبية ١٣ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع عضوين عن التصويت (زمبابوي والصين).

[٤٧٣] انظر القرار ٧٥٧ (١٩٩٢)، الفقرة السادسة عشرة من الديباجة. وفي الجلسة ٣٠٨٢، تطرق عدة متحدثين إلى العواقب الاقتصادية المحتمل أن تعاني منها دول ثالثة؛ انظر: S/PV.3082، الصفحات ٨ – ١٠ (الصين)؛ الصفحة ٢٣ (الهند)؛ الصفحة ١٦ (هنغاريا).

[٤٧٤] انظر الرسالتين المؤرختين ٢٢ حزيران/يونيه و٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ الموجهتين من ممثل رومانيا (S/24142 وAdd.1)؛ والرسالة المؤرخة ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢ الموجهة من ممثل سلوفينيا (S/24120)؛ والمذكرة الشفوية المؤرخة ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ الموجهة من ممثل هنغاريا (S/24147)؛ والمذكرة الشفوية المؤرخة ١١ آب/أغسطس ١٩٩٢ الموجهة من ممثل الجزائر (S/24426) والمذكرة الشفوية المؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ الموجهة من ممثل تشيكوسلوفاكيا إلى رئيس مجلس الأمن (S/24602)؛ والرسالة المؤرخة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الموجهة من ممثل بلغاريا إلى رئيس المجلس (S/24963).

[٤٧٥] S/25027.

[٤٧٦] اللجنة التي كلفت في البداية برصد تنفيذ حظر الأسلحة المفروض بموجب القرار ٧١٣ (١٩٩١)، كلفت بموجب القرار ٧٥٧ (١٩٩٢) بمهمة رصد تنفيذ التدابير المفروضة بموجب هذا القرار (انظر القرار ٧٥٧ (١٩٩٢)، الفقرة ١٣).

[٤٧٧] S/25027، الفقرة ٢٣.

الجزء التاسع

الحق في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١ من الميثاق

المادة ٥١

ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء ''الأمم المتحدة'' وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلام والأمن الدوليين، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس –بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق – من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلام والأمن الدوليين أو إعادتهما إلى نصابهما.

ملاحظة

خلال الفترة قيد الاستعراض، أكد المجلس من جديد المبدأ الوارد في الميثاق في قرار يتعلق بالهجوم المسلح من جانب العراق ضد الكويت [٤٧٨]. غير أنه في المداولات التي أجراها المجلس بعد ذلك بالنسبة لهذه المسألة أعرب متحدثون عن آراء مختلفة بالنسبة للتدابير التي اتخذتها بعض الدول استناداً إلى الحق في الدفاع عن النفس جماعياً.

وناقش المجلس أيضاً مسألة تطبيق وتفسير المادة ٥١ بالنسبة لاستخدام الولايات المتحدة للقوات المسلحة في بنما، وبالنسبة لحادثة تتعلق بإسقاط قوات الولايات المتحدة طائرتين ليبيتين. وبالنسبة للحالتين، تناولت مداولات المجلس مسألة ما إذا كانت الولايات المتحدة على حق في الاستناد إلى حقها في الدفاع عن النفس وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق.

وفيما يتعلق بالحالة في البوسنة والهرسك، نظر المجلس في ادعاء البوسنة والهرسك بأنها قد مُنعت، من خلال حظر توريد الأسلحة الذي فرضه عليها المجلس، من ممارسة حقها في الدفاع عن النفس [٤٧٩].

وفي اجتماع عقد بشأن الحالة فيما يتعلق بأفغانستان [٤٨٠]، أعرب ممثل أفغانستان عن عزم حكومته على أن تستند إلى حقها في الدفاع عن النفس رداً على التدخل والعدوان اللذين ادُعي أن باكستان قامت بهما.

وترد أدناه، في دراسات الحالة (الجزء ''ألف'')، الدفوع التي قُدِّمت خلال مداولات المجلس بالنسبة لتلك الحالات والأوضاع.

وتلي دراسات الحالة هذه، في الجزء ''باء''، نظرة عامة موجزة للحالات التي استُند فيها إلى الحق في الدفاع عن النفس في مراسلات رسمية، ولكنها لم تؤد إلى أية مناقشة دستورية تتعلق بالمادة ٥١.

[٤٧٨] القرار ٦٦١ (١٩٩٠).

[٤٧٩] فُرض حظر توريد الأسلحة أصلاً بموجب القرار ٧١٣ (١٩٩١) ضد يوغوسلافيا السابقة. وبالقرار ٧٢٧ (١٩٩٢)، أكد المجلس أن حظر توريد الأسلحة سيظل منطبقاً على جميع المناطق التي كانت جزءًا من يوغوسلافيا بغض النظر عن أية قرارات تتعلق بمسألة الاعتراف باستقلال جمهوريات معينة.

[٤٨٠] الجلسة ٢٨٥٧. وللاطلاع على تفاصيل موقف باكستان بالنسبة لهذه المسألة، انظر المحضر الحرفي للجلسة ٢٨٥٩.

ألف – مناقشة دستورية تتعلق بالاستناد إلى الحق في الدفاع عن النفس بموجب المادة ٥١

في الحالات التالية أدى احتجاج إحدى الدول الأعضاء بحق الدفاع عن النفس إلى إثارة مناقشات حول تطبيق المادة ٥١ وتفسيرها.

الحالة ٢٣

الحالة المتعلقة بإسقاط طائرة استطلاع ليبية

في رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ [٤٨١]، أبلغ ممثل الولايات المتحدة المجلس بأنه وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق، مارست قوات الولايات المتحدة التي تقوم بعمليات مشروعة فوق المياه الدولية في البحر الأبيض المتوسط حقها الأساسي في الدفاع عن النفس رداً على أعمال عدائية قامت بها القوات العسكرية للجماهيرية العربية الليبية.

وفي رسالتين تحملان التاريخ نفسه [٤٨٢] موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن، وصف ممثلا الجماهيرية العربية الليبية والبحرين الواقعة بأنها عدوان من جانب قوات الولايات المتحدة، وطلبا دعوة مجلس الأمن للانعقاد فوراً.

وعقد مجلس الأمن جلسته ٢٨٣٥ في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ للنظر في هذه المسألة. وناقش المجلس أيضاً الواقعة في جلسته ٢٨٣٧ وجلساته ٢٨٣٩ إلى ٢٨٤١ التي عُقدت في ٦ و٩ إلى ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩، على الترتيب.

وخلال المداولات التي أجراها المجلس، ذكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية أن قوات الولايات المتحدة أسقطت طائرتين ليبيتين للاستطلاع غير مسلحتين كانتا تقومان بدورية روتينية بالقرب من السواحل الليبية، وأن الحادث ''ما هو إلاّ عدوان مبيَّت ومدبَّر، وهو مقدمة لعدوان واسع'' [٤٨٣]. وقال إن الولايات المتحدة لجأت إلى تفسير خاطئ للمادة ٥١ من أجل ''تبرير العدوان'' [٤٨٤].

وذكر ممثل الولايات المتحدة أن الإجراء الذي اتخذته الطائرة التابعة للولايات المتحدة كان رداً على استفزازات وتهديدات من طائرة ليبية مسلحة ويتسق مع مبادئ الدفاع عن النفس المقبولة دولياً [٤٨٥]. وذكر الممثل أن طائرة الولايات المتحدة كانت تقوم بمهمة تدريبية روتينية في المجال الجوي الدولي وأن طائرتين ليبيتين مسلحتين قد تعقبتاها بطريقة عدائية. وأضاف قائلاً إنه بعد أن فشلت المحاولات المتكررة لتجنب الطائرتين الليبيتين أسقطتهما الطائرة في تصرف واضح وصريح للدفاع عن النفس [٤٨٦].

[٤٨١] S/20366.

[٤٨٢] S/20364 وS/20367.

[٤٨٣] S/PV.2835، الصفحة ١٢.

[٤٨٤] S/PV.2841، الصفحة ٥١.

[٤٨٥] S/PV.2835، الصفحات ١٣ إلى ١٥.

[٤٨٦] S/PV.2835، الصفحات ١٣ إلى ١٦؛ وS/PV.2836، الصفحة ٤٧؛ وS/PV.2841، الصفحة ٤٧.

وذكر ممثل كندا أن وفده ”قد قبل تفسير الولايات المتحدة للإجراءات التي اتخذتها خلال الحادثة“ [٤٨٧]. وأكد ممثل المملكة المتحدة الأهمية التي تعلقها حكومة بلاده ”على تعزيز حرية حركة السفن والطائرات في العمل في المياه الدولية وفي المجال الجوي الدولي وفي حقها المتأصل في الدفاع عن النفس كما تنص على ذلك المادة ٥١ من الميثاق“ [٤٨٨].

غير أن متحدثين كثيرين، سواء من أعضاء المجلس أو من غير أعضاء المجلس، أيدوا موقف الجماهيرية العربية الليبية، ووصفوا الإجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة بأنه عمل إرهابي وانتهاك للقانون الدولي والميثاق [٤٨٩]. وذكر بعض المتحدثين، تحديداً، أن محاولات تبرير استخدام القوة ضد الجماهيرية العربية الليبية عن طريق التذرع بالحق في الدفاع عن النفس ليست مقبولة [٤٩٠]. وأكّد ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن استناد ممثل الولايات المتحدة إلى المادة ٥١ من الميثاق المتعلقة بالدفاع عن النفس ”ليس له أي أساس على الإطلاق“. وأشار إلى أن أحداً لم يكن قد هاجم طائرات الولايات المتحدة ولا سفنها، وأنه إذا كان للأعمال التعسفية والمصادمات المسلحة الأخرى والفوضى المطلقة في المجال الجوي الدولي أن يتم تجنبها فإنه ليس من حق الطائرات العسكرية التابعة لبلد ما أن تفتح النيران على طائرات دولة أخرى لمجرد أن تلك الطائرات قد اقتربت منها في المجال الجوي الدولي [٤٩١]. وأكّد ممثل جامعة الدول العربية أنه لم يكن هناك مبرر للتعرض للطائرتين الليبيتين اللتين كانتا تحلقان فوق المياه الدولية وقصفهما [٤٩٢]. وذكر ممثل الجمهورية العربية السورية أن الحادثة هي حلقة في سلسلة من الأعمال والإجراءات العدوانية التي درجت الإدارة الأمريكية منذ عام ١٩٨١ على ممارستها ضد الجماهيرية العربية الليبية، حين أقدمت القوات البحرية الأمريكية على إسقاط طائرتين ليبيتين قرب الشواطئ الليبية [٤٩٣]. وحذّر ممثل فنلندا من أنه ”في عصر يتسم بارتفاع المستوى التكنولوجي العسكري سوف يؤدي اللجوء إلى ما يسمّى بالدفاع عن النفس الاستباقي دون إنذار مسبق إلى نتائج خطيرة للغاية“ [٤٩٤]. وأشار ممثل تشيكوسلوفاكيا إلى أن ممارسة الحق في الدفاع عن النفس تطبيقاً للمادة ٥١ من الميثاق تتطلب الوجود الموضوعي للظروف التي ينص عليها الميثاق بحيث لا يمكن الخلط بين وجودها والملاحظات الذاتية للقادة العسكريين. وأضاف أنه في غير هذه الحالة لن تكون أحكام المادة ٥١ بشأن الدفاع عن النفس مجرد استثناء من الحظر العام لاستخدام القوة المسلحة وستصبح، على العكس، أداة لتدمير هذا الحظر تدميراً كاملاً لا رجعة فيه [٤٩٥].

وفي الجلسة ٢٨٤١ التي عقدها المجلس، اشتركت سبع دول أعضاء [٤٩٦] في تقديم مشروع قرار [٤٩٧]، وهو مشروع قرار يشجب المجلس بموجبه، في حالة اعتماده، إسقاط طائرتي الاستطلاع الليبيتين ويطلب إلى الولايات المتحدة الأمريكية وقف مناوراتها العسكرية في مواجهة الساحل الليبي. وقد طُرح مشروع القرار للتصويت ولكنه لم يُعتمد بسبب اعتراض ثلاث دول من الدول الدائمة العضوية [٤٩٨].

الحالة ٢٤

الحالة فيما يتعلق بأفغانستان

في رسالة موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن ومؤرخة ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٩ [٤٩٩]، طلب وزير خارجية أفغانستان عقد اجتماع عاجل للنظر في الاعتداء العسكري لباكستان ”وتدخلها في السر والعلن في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان“ [٥٠٠].

وخلال مداولات المجلس بشأن هذه المسألة [٥٠١]، أكّدت أفغانستان من جديد ادعاءاتها ضد باكستان، وأشارت، في جملة أمور، إلى تعرض السلم والاستقرار والأمن في جنوب غربي آسيا للتهديد، ولفتت الانتباه إلى ”آثار عدوان باكستان الخطيرة على السلام والأمن الدوليين في المنطقة وفي العالم أجمع“ [٥٠٢]. وذكرت أفغانستان أنه إذا فشل مجلس الأمن في ”اتخاذ الإجراءات المطلوبة لتخفيف حدة الحالة الراهنة المتوترة، وإذا استمرت أعمال العدوان والتدخل الباكستاني“ ضد أفغانستان فإنه لن يكون أمام أفغانستان من خيار سوى الاستناد إلى حقها في الدفاع عن النفس [٥٠٣].

ومن ناحية أخرى، أكّد ممثل باكستان أن الحالة في أفغانستان هي شأن داخلي محض وأنه لا يوجد تهديد للسلام والأمن الإقليميين أو الدوليين. وأعرب عن اقتناعه بأن التطورات في أفغانستان تمثل مقاومة الشعب الأفغاني

---

[٤٨٧] S/PV.2841، الصفحات ٣٨ إلى ٤٠.

[٤٨٨] المرجع نفسه، الصفحة ٤١.

[٤٨٩] S/PV.2835، الصفحات ١٨ إلى ٢٠ (البحرين)؛ والصفحة ٢٦ (جامعة الدول العربية)؛ والصفحتان ٣٦ و٣٧ (الجمهورية العربية السورية)؛ والصفحتان ٤١ و٤٢ (كوبا)؛ S/PV.2836، الصفحات ١٢ إلى ٢٠ (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)؛ والصفحات ٢٣ إلى ٢٧ (مدغشقر)؛ والصفحات ٢٨ إلى ٣٢ (نيكاراغوا)؛ والصفحات ٣٤ إلى ٣٦ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)؛ والصفحة ٤١ (أفغانستان)؛ والصفحة ٤٣ (اليمن الديمقراطية)؛ وS/PV.2837، الصفحة ١١ (الجزائر)؛ والصفحات ١٨ إلى ٢٢ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والصفحات ٢٢ إلى ٢٨ (زمبابوي)؛ والصفحة ٣١ (باكستان)؛ S/PV.2839، الصفحات ١١ إلى ١٥ (إثيوبيا)؛ والصفحتان ٢١ و٢٢ (السودان)؛ S/PV.2840، الصفحة ٢٨ (جمهورية ألمانيا الديمقراطية)؛ والصفحة ٣٣ (تشيكوسلوفاكيا)؛ والصفحات ٤٢ إلى ٤٦ (اليمن)؛ وS/PV.2841، الصفحة ٢٢ (بلغاريا)؛ والصفحات ٢٩ إلى ٣١ (منغوليا).

[٤٩٠] انظر، مثلاً، S/PV.2836، الصفحة ٧ (أوغندا)؛ وS/PV.2837، الصفحات ١٨ إلى ٢٠ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ وS/PV.2841، الصفحة ٢٥ (جمهورية بيلوروسيا السوفياتية).

[٤٩١] S/PV.2836، الصفحات ١٢ إلى ١٥.

[٤٩٢] المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

[٤٩٣] المرجع نفسه، الصفحة ٣٦.

[٤٩٤] S/PV.2839، الصفحة ٧.

[٤٩٥] S/PV.2840، الصفحات ٣٣ إلى ٣٥.

[٤٩٦] إثيوبيا، والجزائر، والسنغال، وكولومبيا، وماليزيا، ونيبال، ويوغوسلافيا.

[٤٩٧] S/20378.

[٤٩٨] أيدت مشروع القرار ٩ دول وعارضته ٤ دول (فرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة)، وامتنعت دولتان عن التصويت (البرازيل وفنلندا).

[٤٩٩] S/20561. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الرسالة المؤرخة ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٩ والموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان (S/20545).

[٥٠٠] هذه الادعاءات رفضتها باكستان في رسالة إلى رئيس المجلس مؤرخة ٧ نيسان/أبريل ١٩٨٩ (S/20577).

[٥٠١] الجلسات ٢٨٥٢ إلى ٢٨٦٠ التي عُقدت في الفترة من ١١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٩.

[٥٠٢] S/PV.2852، الصفحة ٦.

[٥٠٣] S/PV.2857، الصفحة ٧٣.

لحكم نظام غير شرعي ولا يمثله، وهو نظام فُرض عليه عن طريق تدخل عسكري أجنبي [٥٠٤].

الحالة ٢٥

الحالة في بنما

في رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ [٥٠٥]، أبلغ ممثل الولايات المتحدة رئيس مجلس الأمن، وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق، أن الولايات المتحدة قد مارست ''حقها الأصيل في الدفاع عن النفس بموجب القانون الدولي باتخاذ إجراء في بنما رداً على هجمات مسلحة من جانب قوات يوجهها مانويل نورييغا''.

وبرسالة تحمل التاريخ نفسه [٥٠٦]، طلب ممثل نيكاراغوا إلى رئيس مجلس الأمن عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن لبحث الحالة الناشئة عن غزو الولايات المتحدة لجمهورية بنما''.

وعقد المجلس جلسته ٢٨٩٩ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ للنظر في المسألة. وأكد ممثل نيكاراغوا أن الولايات المتحدة قد ارتكبت ''عملاً عدوانياً'' ضد بنما، بما يمثل ''تهديداً للسلام والأمن الدوليين''، وهو اعتداء ليس له تعليل من وجهة نظر القانون الدولي [٥٠٧]. وعلى النحو نفسه، اعتبر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن غزو قوات الولايات المتحدة لبنما كان ''انتهاكاً صارخاً لأبسط معايير القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة''. وأعرب عن اعتقاده بأن البيانات التي تفيد أن بنما كانت تهدد المصالح الوطنية للولايات المتحدة لا يمكن إثباتها [٥٠٨]. وأعرب الوفد الصيني ''عن صدمته البالغة وعن إدانته القوية لذلك العمل العدواني الذي ارتكبته الولايات المتحدة'' [٥٠٩].

ومن ناحية أخرى، أكد ممثل الولايات المتحدة أن الولايات المتحدة لم تلجأ إلى الإجراء العسكري ''إلاّ بعد استنفاد'' المجموعة الكاملة من الخيارات المتاحة ''وأنها قد فعلت ذلك'' بطريقة استهدفت تقليص الإصابات والأضرار إلى أقل قدر'' [٥١٠]. وأشار إلى أن الجنرال نورييغا قد أعلن حالة حرب ضد الولايات المتحدة وأنه، تنفيذاً لإعلان الحرب هذا، قُتل جندي أمريكي غير مسلح وتعرض آخرون للتهديد. وذكر أن نظام نورييغا قد أعلن الحرب في الواقع قبل وقت طويل من خلال أنشطة الاتجار بالمخدرات، وهي أنشطة تهدد المجتمعات الديمقراطية بالفعل، مثل استخدام القوات العسكرية التقليدية [٥١١].

وكان موقف ممثلي المملكة المتحدة وكندا متفقاً مع الموقف الذي أعربت عنه الولايات المتحدة من أنه بعد فشل المحاولات العديدة لمعالجة الحالة سلمياً كان استخدام القوة من جانب الولايات المتحدة ملاذاً أخيراً له ما يبرره ضد نظام لجأ بنفسه إلى استخدامها [٥١٢].

وواصل المجلس مناقشته لهذه المسألة في جلساته ٢٩٠٠ إلى ٢٩٠٢. وخلال المداولات، شجب، أو أدان، عدد من المتحدثين الذين يمثلون دولاً أعضاءً [٥١٣] ودولاً غير أعضاء [٥١٤] في المجلس التدخل العسكري، وأعربوا صراحة، في بعض الحالات، عن رفضهم لما قيل من أن الولايات المتحدة قد تصرفت على أساس الدفاع عن النفس. وأكّد ممثل كوبا أن ''العدوان المسلح الذي قامت به الولايات المتحدة على بنما منتهكة بذلك، على نحو صارخ، المبادئ والقواعد الدولية لا مبرر له على الإطلاق'' [٥١٥]. ووصف ممثل الجماهيرية العربية الليبية الاستناد إلى المادة ٥١ بأنه ''مبررات قانونية غير صحيحة'' [٥١٦]. وذكر ممثل الجزائر أن هذا العمل ''يحمل في طياته بذور التهديد المحتمل لأمن الدول الصغيرة عن طريق التفسير التعسفي والخاطئ لأحكام ميثاق الأمم المتحدة'' [٥١٧].

وفي الجلسة ٢٩٠٢، جرى التصويت على مشروع قرار قدمته سبع دول أعضاء [٥١٨]، ولكنه لم يُعتمد بسبب معارضة ثلاثة أعضاء دائمين [٥١٩]. وبموجب مشروع القرار، كان المجلس، في جملة أمور، سيشجب بقوة تدخل القوات المسلحة للولايات المتحدة في بنما، الذي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولاستقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية؛ ويطالب بوقف تدخل القوات المسلحة للولايات المتحدة وبانسحابها من بنما فوراً [٥٢٠].

الحالة ٢٦

الحالة بين العراق والكويت

في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠، الذي فرض به المجلس حظراً تجارياً عاماً على العراق لضمان سحبها قواتها من أراضي الكويت، أكد المجلس ''الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فردياً أو جماعياً،

---

[٥٠٤] انظر مثلاً، S/PV.2859، الصفحة ٤٢. وفي رسالة مؤرخة ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ موجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان، أشارت أفغانستان مرة أخرى إلى أنها سوف تستعمل ''على الوجه اللازم'' الحق في الدفاع عن النفس في وجه التدخل والعدوان من باكستان (انظر: S/20716).

[٥٠٥] S/21035.

[٥٠٦] S/21034.

[٥٠٧] S/PV.2899، الصفحات ٣ إلى ١٧.

[٥٠٨] المرجع نفسه، الصفحات ١٧ إلى ٢٠.

[٥٠٩] المرجع نفسه، الصفحتان ٢١ و٢٢.

[٥١٠] المرجع نفسه، الصفحة ٣٦.

[٥١١] S/PV.2902، الصفحات ٨ إلى ١٣. وللاطلاع على تعليقات أخرى ذات صلة بالموضوع، انظر البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة في الجلسة ٢٩٠٥ بالنسبة للبند المتعلق بالرسالة المؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا (S/PV.2905، الصفحة ٢٤).

[٥١٢] S/PV.2899، الصفحة ٢٦ (المملكة المتحدة)؛ والصفحات ٢٧ إلى ٣٠ (كندا).

[٥١٣] إثيوبيا، والبرازيل، والجزائر، والسنغال، وكولومبيا، وماليزيا، ونيبال، ويوغوسلافيا. وانظر أيضاً البيانات ذات الصلة التي أُدلي بها في الجلستين ٢٩٠٠ و٢٩٠٢.

[٥١٤] بيرو، والجماهيرية العربية الليبية، وكوبا؛ وانظر أيضاً البيانات ذات الصلة التي أُدلي بها في الجلسة ٢٩٠٠.

[٥١٥] S/PV.2900، الصفحات ٢٣ إلى ٣٣. وفي هذا السياق استشهد ممثل كوبا أيضاً بما ورد في رسالة بعثت بها حكومته إلى رئيس المجلس وإلى الأمين العام في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ (انظر: S/PV.2900 وS/21038، المرفق).

[٥١٦] S/PV.2900، الصفحة ٤١.

[٥١٧] المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

[٥١٨] S/21048، قدمت مشروع القرار إثيوبيا، والجزائر، والسنغال، وكولومبيا، وماليزيا، ونيبال، ويوغوسلافيا.

[٥١٩] كانت نتيجة التصويت على مشروع القرار: ١٠ أصوات مؤيدة، و٤ أصوات معارضة (فرنسا، وكندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة)، وامتناع عضو واحد عن التصويت (فنلندا).

[٥٢٠] S/21048، الفقرتان ١ و٢.

رداً على الهجوم المسلح الذي قام به العراق ضد الكويت، وفقاً للمادة ٥١ من الميثاق [٥٢١]".

وفي الجلسة ٢٩٣٤، ذكر ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أن بلديهما قاما بوزع قوات إلى المنطقة، بناءً على طلب حكومات في المنطقة، للمساعدة في حماية المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول المهددة في المنطقة. وشدد الممثلان على أن الإجراء يتخذ وفقاً للمادة ٥١، وأشارا إلى أن تطبيق هذه المادة على الحالة بين العراق والكويت قد أكده صراحة القرار ٦٦١ (١٩٩٠) [٥٢٢]. وأضاف ممثل الولايات المتحدة أن غزو العراق للكويت والوجود العسكري الواسع للعراق على حدود المملكة العربية السعودية يشكلان "خطراً حقيقياً يتمثل في زيادة العدوان بالمنطقة". وذكر أن حكومته وبعض الحكومات الأخرى تقوم لهذا "بإرسال قوات لردع أي عدوان آخر من جانب العراق" [٥٢٣]. وذكر ممثل المملكة المتحدة أن وجود القوات البريطانية، وخاصة القوات البحرية، في المنطقة ستكون له "فائدة إضافية بالنسبة لضمان التنفيذ الفعّال للقرار ٦٦١ (١٩٩٠)" [٥٢٤].

ومن ناحية أخرى لم يعلق ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تعليقاً مباشراً على وزع القوات، ولكنه ذكر أن حكومته "ضد الاعتماد على القوة وضد القرارات الانفرادية". وأضاف أن من رأي وفده أن أضمن وأحكم طريقة للتصرف في أي حالة نزاع هي "القيام بجهود جماعية واستخدام آلية الأمم المتحدة على الوجه الأكمل". وشدد على أن من المهم "رفض الأعمال التي يمكن أن تصب الزيت على النار"، وأشار إلى أن وفده على استعداد لإجراء مشاورات فوراً في لجنة الأركان العسكرية التي تستطيع، في إطار ميثاق الأمم المتحدة، أن تقوم بوظائف هامة جداً [٥٢٥]. وتكلم ممثل الصين فكرر أن سيادة الكويت واستقلالها لا بد من إعادتهما واحترامهما، ولكنه طالب "جميع الأطراف المعنية بممارسة ضبط النفس والامتناع عن أية أعمال قد تؤدي إلى زيادة تعقيد الحالة" [٥٢٦]. وأكد ممثل كوبا أن هناك دولاً معيّنة تتخذ "إجراءات انفرادية لا تتفق مع قرارات المجلس" مضيفاً أن "التفسير التعسفي لحق الدفاع عن النفس" لا يمكن استخدامه لتبرير الحرب والتدخل في الشرق الأوسط [٥٢٧].

وفي رسالة مؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ [٥٢٨]، أبلغ ممثل الكويت رئيس مجلس الأمن بأن بلده قام بممارسة حقه الطبيعي في الدفاع فردياً وجماعياً عن النفس عملاً بالمادة ٥١ من الميثاق، فطلب "إلى بعض الدول اتخاذ خطوات عسكرية أو غير عسكرية لضمان التنفيذ الفعّال والعاجل لقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠)". وفي رسالة بنفس التاريخ [٥٢٩]، أبلغ ممثل المملكة العربية السعودية المجلس بأن بلده "مارس حقه الطبيعي، المنصوص عليه في المادة ٥١ من الميثاق" و"رحب بقوات الدول الشقيقة وغيرها من الدول الصديقة التي أعربت عن استعدادها لدعم القوات المسلحة للمملكة العربية السعودية في دفاعها عن المملكة" [٥٣٠].

وفي رسالة مؤرخة ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٠ [٥٣١]، أبلغت الولايات المتحدة المجلس بأنه وفقاً للمادة ٥١، وبناءً على طلب حكومة الكويت، انضمت قواتها المسلحة إلى تلك الحكومة في اتخاذ إجراءات لوقف السفن التي تحاول التجارة مع العراق والكويت انتهاكاً للجزاءات المفروضة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠). وتقوم الولايات المتحدة باتخاذ هذه الإجراءات "ممارسة للحق الأصيل في الدفاع الفردي والجماعي عن النفس، وهو حق معترف به في المادة ٥١ من الميثاق". كذلك ورد بالرسالة أن القوات العسكرية للولايات المتحدة لن تستخدم القوة "إلاّ إذا اقتضت الضرورة ذلك، وستستخدمها عندئذ بالقدر الذي يتناسب مع منع السفن من انتهاك هذه الجزاءات التجارية الواردة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠)".

وفي الجلسة ٢٩٣٧ للمجلس، أعرب عدد من المتكلمين عن قلقهم فيما يتعلق باللجوء إلى الإجراءات العسكرية استناداً إلى المادة ٥١. وأعرب وفد الصين عن اعتقاده بأن التدخل العسكري من جانب الدول الكبرى "لا يؤدي إلى تسوية الأزمة الراهنة"، وطالب الأطراف المعنية مرة أخرى "بممارسة ضبط النفس، حتى يمكن تجنب أي عمل قد يؤدي إلى زيادة تدهور الحالة" [٥٣٢]. وعلى النحو نفسه، ذكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أن من رأيه أن من المهم "وقف الأنشطة العسكرية لمنعها من الانتشار إلى بلدان أخرى وإعادة الاحترام للقانون الدولي". وذكر الممثل أن حكومته "لن تتصرف إلاّ في إطار الجهود الجماعية المبذولة لتسوية هذا النزاع" [٥٣٣].

---

[٥٢١] انظر القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، الديباجة. وبالإضافة إلى ذلك، ينص القرار صراحة على أنه، بغض النظر عن الأحكام المتعلقة بتدابير الحظر الواردة في القرار، "لا يوجد في هذا القرار ما يمنع من تقديم المساعدة إلى الحكومة الشرعية في الكويت" (الفقرة ٩).

[٥٢٢] S/PV.2934، الصفحتان ٧ و٨ (الولايات المتحدة)، والصفحتان ١٧ و١٨ (المملكة المتحدة). وتم فيما بعد تأكيد وزع القوات في رسالتين مؤرختين ٩ آب/أغسطس ١٩٩٠ (S/21492) و١٣ آب/ أغسطس ١٩٩٠ (S/21501) موجهتين إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على التوالي.

[٥٢٣] S/PV.2934، الصفحة ٨.

[٥٢٤] المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

[٥٢٥] المرجع نفسه، الصفحة ١٢.

[٥٢٦] المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.

[٥٢٧] المرجع نفسه، الصفحة ٢٣.

[٥٢٨] S/21498.

[٥٢٩] S/21554.

[٥٣٠] في رسالة مؤرخة ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٠ موجهة إلى الأمين العام، ذكر ممثل مصر أن قراراً اتخذه مؤتمر القمة العربية غير العادي الذي انعقد في القاهرة في ١٠ آب/ أغسطس ١٩٩٠ قد أوصى "بالاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى بوزع قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي" (S/21664، الفقرة ٦). وفي رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، موجهة إلى الأمين العام، ذكر ممثل مصر أيضاً أن غزو العراق للكويت قد أنشأ حالة "دعت المملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج إلى طلب العون والمساعدة العسكرية من الأشقاء والأصدقاء انطلاقاً من حقها الأصيل في ممارسة الدفاع الشرعي عن النفس (S/22113)، على أن الجماهيرية العربية الليبية ذهبت، في رسالة مؤرخة ١٥ آب/ أغسطس ١٩٩٠، موجهة إلى الأمين العام، إلى أنه "لا يوجد إطلاقاً ما يدعو إلى الاحتجاج بالمادة ٥١ من الميثاق في الوضع الراهن" (S/21529). وأكد العراق، في رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠، موجهة إلى الأمين العام، أن الغرض "من الحشد العسكري الأمريكي" هو الهجوم على العراق وليس الدفاع عن المملكة العربية السعودية (S/21939).

[٥٣١] S/21537.

[٥٣٢] S/PV.2937، الصفحات ١٣ – ١٥.

[٥٣٣] المرجع نفسه، الصفحات ١٨ – ٢٠.

وأكد ممثل العراق أن الولايات المتحدة، ومن بعدها المملكة المتحدة، ''تدعي لنفسها الحق في فرض الحصار البحري على العراق دون أن تسميه حصاراً'' وأن هاتين الدولتين تحاولان ''فرض تفسير خاص للمادة ٥١ من الميثاق'' [٥٣٤]. وذهب ممثل اليمن إلى أن ''استخدام هذا الحصار العسكري من قبل دولة واحدة دون مراعاة الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن في صون السلام والأمن الدوليين، هو في حقيقة الأمر عمل غير دفاعي'' [٥٣٥]. وأكد ممثل كوبا أن كلمات الميثاق يجري ليُّها وتنفذ بطريقة انفرادية، ملاحظاً أن المادة ٥١ لا تسلم بحق الدفاع عن النفس ''إلاّ بعد أن يكون مجلس الأمن قد اتخذ التدابير اللازمة لحفظ السلام والأمن الدوليين'' [٥٣٦].

ورداً على هذه التعليقات، ذكر ممثل الولايات المتحدة نص رسالة بعث بها إلى المجلس في ٩ آب/أغسطس يخطره فيها بأن الولايات المتحدة وزعت قوات إلى المنطقة ''ممارسة للحق الأصيل في الدفاع عن النفس، الذي تعترف به المادة ٥١، واستجابة للتطورات والطلبات المقدمة من حكومات في المنطقة، بما فيها الطلبان المقدمان من الكويت والمملكة العربية السعودية، للحصول على المساعدة'' [٥٣٧].

وفي الجلسة ٢٩٣٨، اعتمد المجلس القرار ٦٦٥ (١٩٩٠) الذي طلب فيه إلى ''الدول الأعضاء التي تتعاون مع حكومة الكويت والتي تقوم بوزع قوات بحرية في المنطقة أن تتخذ من التدابير ما يتناسب مع الظروف المحددة وحسب ما تقتضيه الضرورة في إطار سلطة مجلس الأمن، لإيقاف جميع عمليات الشحن البحري القادمة والخارجة بغية تفتيش حمولاتها ووجهاتها والتحقق منها ولضمان الإنفاذ الصارم للأحكام المتعلقة بهذا الشحن والتي ينص عليها القرار ٦٦١ (١٩٩٠)''.

وعند اعتماد القرار ٦٦٥ (١٩٩٠)، ذكر ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أن القرار إنما يوفر أساساً إضافياً للسلطة حيث إن السلطة القانونية الكافية لاتخاذ هذه التدابير موجودة أصلاً في المادة ٥١ [٥٣٨]. وبوجه أخص، أكد ممثل الولايات المتحدة أن القرار ٦٦٥ (١٩٩٠) لا ينتقص من السلطة القانونية للكويت وغيرها من الدول في ممارسة حقها الأصيل في الدفاع عن النفس [٥٣٩].

وفي الجلسة ٢٩٦٣ اعتمد المجلس القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) الذي أذن فيه للدول الأعضاء باستخدام جميع الوسائل الضرورية لدعم وتنفيذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة وإعادة السلام والأمن إلى نصابهما في المنطقة''.

وخلال المداولات التي جرت في تلك الجلسة، ذكر ممثل العراق أن القرار ليس له ما يبرره في أي من أحكام الميثاق، كما أنه لا يمكن تبريره بالمادة ٥١ لأن هذه المادة تنص على أن ''أي استخدام للقوة لا يكون إلاّ في الفترة التي تنقضي قبل أن ينظر مجلس الأمن في الموضوع، وفيما عدا ذلك فإن ''أي استخدام للقوة يكون عملاً عدوانياً'' [٥٤٠].

وذكر ممثل ماليزيا أنه يؤيد القرار ٦٧٨ (١٩٩٠)، ولكنه شدد على أن وفده لن يوافق على أية محاولة لتطبيق المادة ٥١ من الميثاق من طرف واحد ما دام المجلس ينظر في الموضوع. وعلى ذلك فإن ما هو مقترح من استخدام القوة ينبغي عرضه على المجلس للحصول على موافقته المسبقة وفقاً للنصوص المحددة الواردة في الفصل السابع من الميثاق. وأعرب الممثل عن الأسف لكون هذه النقطة لم تنعكس بوضوح في القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) [٥٤١].

الحالة ٢٧

الحالة في البوسنة والهرسك

في الجلسة ٣٠٢٨ اعتمد المجلس بالإجماع القرار ٧٢٧ (١٩٩٢) الذي أكد فيه أن الحظر على توريد الأسلحة الذي سبق فرضه على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية سيظل ينطبق على ''جميع المناطق التي كانت جزءًا من يوغوسلافيا، بغض النظر عن أية قرارات تتعلق بمسألة الاعتراف باستقلال جمهوريات معيّنة'' [٥٤٢].

وفي الجلسة ٣١٣٤ المعقودة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، بعد تفكك يوغوسلافيا السابقة، أكد ممثل البوسنة والهرسك أن استمرار تطبيق الحظر على الأسلحة المفروض على بلده يمنعه من ممارسة حقه الأصيل في الدفاع عن النفس بمقتضى المادة ٥١. وذكر أنه إذا لم يتخذ مجلس الأمن أية خطوات مباشرة لحماية بلده فينبغي له أن يعترف اعترافاً كاملاً لبلده ''بالحق السيادي المطلق في الدفاع عن النفس''. وذهب الممثل أيضاً إلى أنه ''من منظور الضحايا فإن الدفاع عن النفس لا يزيد من النزاع ولكنه يقلل من النتائج الوحشية الفظيعة للعدوان الموجه ضد المدنيين''. وذكر أن ''الدفاع عن النفس عن طريق السلطات المشروعة والقانونية أو عن طريق الآليات الدولية ... يجعل من السلام حقيقة لا هدفاً غير مؤكد وبعيد المنال'' [٥٤٣].

---

[٥٣٤] المرجع نفسه، الصفحتان ٤٥ و٤٦.

[٥٣٥] المرجع نفسه، الصفحة ٦.

[٥٣٦] المرجع نفسه، الصفحات ٢٩ – ٣٣.

[٥٣٧] S/21492. وانظر أيضاً S/PV.2937، الصفحات ٣٣ – ٣٥.

[٥٣٨] S/PV.2938، الصفحات ٢٩ – ٣١ (الولايات المتحدة)؛ والصفحة ٤٨ (المملكة المتحدة).

[٥٣٩] المرجع نفسه، الصفحة ٣١.

[٥٤٠] S/PV.2963، الصفحتان ١٩ و٢٠. وقبل ذلك ذهب ممثل العراق في الجلسة ٢٩٥١ التي عقدها المجلس في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ إلى أنه لا حق لأية دولة في أن تقوم من طرف واحد باستخدام القوة ضد بلده ما دام مجلس الأمن ينظر في الحالة (S/PV.2951، الصفحات ١٣ – ١٧).

[٥٤١] S/PV.2963، الصفحة ٧٦. وفي جلسة لاحقة عقدت في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩١، ذكر ممثل ماليزيا أن المفهوم لديه هو أن العمل العسكري الموجه ضد العراق هو ''عمل من أعمال التنفيذ أذنت به الأمم المتحدة في إطار الفصل السابع من الميثاق، وليس نتيجة للمادة ٥١، كما أنه على وجه التأكيد ليس حرباً بين أي من البلدان المتحالفة والعراق''. وأضاف الممثل أنه ''ما من بلد مهما يكن قوياً يمكن أن ينتحل لنفسه صلاحية شن الحرب بغرض واحد هو تحقيق مصالحه وضرورياته الخاصة''. (S/PV.2977 (الجزء الثاني) (مغلقة – الاستئناف ١)، الصفحة ١٧١).

[٥٤٢] القرار ٧٢٧ (١٩٩٢)، الفقرة ٦. وكانت توصية بهذا المعنى قد قدمت من الأمين العام في تقريره المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ (S/23363، الفقرة ٣٣). وقد فرض الحظر على توريد الأسلحة إلى يوغوسلافيا السابقة في القرار ٧١٣ (١٩٩١).

[٥٤٣] S/PV.3134، الصفحات ٥٣ – ٥٥. وللاطلاع على تفاصيل إضافية عن وجهات النظر التي أعرب عنها ممثل البوسنة والهرسك بشأن هذا الموضوع، انظر الرسائل المؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه و٣٠ تموز/يوليه و١٠ أيلول/سبتمبر و٢٩ أيلول/سبتمبر و٦ تشرين الأول/أكتوبر و٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن أو إلى الأمين العام (S/24214 وS/24366 وS/24543 وS/24601 وS/24622 وS/25021).

واستؤنفت مناقشة هذا الموضوع في جلسات المجلس من ٣١٣٥ إلى ٣١٣٧، التي أيد فيها عدد من الدول غير الأعضاء في المجلس موقف البوسنة والهرسك [٥٤٤].

وذكر ممثل تركيا أنه ''لو أن حكومة البوسنة والهرسك كانت لديها الوسائل الكافية للدفاع عن نفسها لكان ذلك رادعاً للمعتدي عن اتباع سياسة تقوم على استخدام القوة وربما شجعه على اللجوء إلى الحوار للتغلب على الخلافات [٥٤٥]. كذلك أكد ممثل جمهورية إيران الإسلامية أن رفع حظر الأسلحة بطريقة انتقائية ''هو الوسيلة الفعّالة الوحيدة لوقف العدوان إلاّ إذا تم القيام بعمل عسكري دولي'' [٥٤٦]. وتساءل ممثل جزر القمر عما إذا كان هناك أي مبرر أخلاقي لقيام المجلس، وهو الجهاز الذي عهد إليه بحفظ السلام والأمن، بحرمان شعب البوسنة والهرسك الضعيف والمعتدى عليه من حق الدفاع عن نفسه'' وعما إذا كان يتحمل ''المسؤولية الأدبية والالتزام الأدبي في إعطاء فرصة القتال لضحية العدوان'' [٥٤٧]. وذكر ممثل ليتوانيا أنه إذا كان المجتمع الدولي لا يستطيع أن يوفر الدفاع الفعّال فإنه ''لا يستطيع أخلاقياً أن ينكر حق الدفاع عن النفس على شعب البوسنة والهرسك''. وأضاف أن ''من غير المقبول أخلاقياً وقانونياً'' أن يواصل ''فرض القيود على ضحية تخوض معركة الحياة أو الموت'' [٥٤٨]. وشدد ممثل قطر على أن ''تطبيق الحظر على المعتدى عليه كما هو مطبق على المعتدي أمر يدعو إلى السخرية، ولا يقبله العقل ولا ترضى عنه ضمائر الإنسانية''. وذهب إلى أن مواصلة حظر الأسلحة يعني ''تأييد المعتدي''، وأعرب عن اعتقاده بأن المجتمع الدولي ''عليه واجب تمكين البوسنة والهرسك من الدفاع عن نفسها ما دام ''لا يستطيع صد العدوان الصربي باللجوء إلى أحكام الميثاق'' [٥٤٩].

ومن ناحية أخرى، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن إدخال مزيد من الأسلحة إلى المنطقة ''يمكن أن يؤدي إلى مزيد من أعمال القتل ومزيد من المعاناة ويهدد الجهود المبذولة لتوصيل الإمدادات الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها'' [٥٥٠]. ووافق ممثل إكوادور على أن رفع الحظر المفروض على البوسنة والهرسك لن يسهم في قضية السلام لأنه ''لن يتم القضاء على العنف بزيادة تدفق الأسلحة'' [٥٥١].

وحذر وزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من ''الآثار الضارة التي لا يمكن التنبؤ بها لاستمرار إرسال المرتزقة وانتهاك الحظر المفروض على الأسلحة وما يزداد وضوحاً من احتمالات تحول هذا النزاع إلى حرب دينية كاملة'' [٥٥٢].

ووافق على هذه الآراء السيد سيروس فانس واللورد أوين، الرئيسان المشاركان للمؤتمر المعني بيوغوسلافيا، اللذان ذكرا أن خير وسيلة لخدمة قضية السلام هي الإبقاء على الحظر. وذكر السيد فانس أنه يعتقد أن رفع الحظر المفروض على الأسلحة لن يؤدي إلاّ إلى زيادة أعمال القتال في البوسنة والهرسك ويمكن أن يؤدي إلى التوسع في النزاع ليصل إلى كل أنحاء منطقة البلقان [٥٥٣]. وذكر اللورد أوين أن ''حظر بيع الأسلحة يخفف من حدة الصراع على حين أن بيع الأسلحة يعمق هذا الصراع'' [٥٥٤].

وفي الجلسة ٣١٣٧، اعتمد المجلس القرار ٧٨٧ (١٩٩٢) الذي أعاد فيه تأكيد القرار ٧١٣ (١٩٩١) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة، وقرر بذلك مواصلة تطبيق حظر الأسلحة على جميع أطراف النزاع [٥٥٥].

---

[٥٤٤] انظر، على سبيل المثال، S/PV.3135، الصفحة ٢٥ (تركيا)؛ والصفحة ٣٣ (ماليزيا)؛ والصفحة ٤١ (مصر)؛ وS.PV.3136، الصفحتان ٣٣ و٣٤ (باكستان)؛ والصفحة ٥٨ (إندونيسيا)؛ والصفحات ٧٢ و٧٣ و٧٦ و٧٧ (جمهورية إيران الإسلامية)؛ وS/PV.3137، الصفحات ١٨ – ٢١ (قطر)؛ والصفحتان ٢٧ و٢٨ (جزر القمر)؛ والصفحة ٣٦ (ليتوانيا)؛ والصفحة ٤٣ (كرواتيا)؛ والصفحة ٥١ (الكويت)؛ والصفحات ٥٤ – ٦٠ (أفغانستان)؛ والصفحة ٦٦ (تونس)؛ والصفحة ٧٩ (المغرب)؛ والصفحة ٩٢ (الإمارات العربية المتحدة)؛ والصفحة ١١٢ (بنغلاديش)؛ والصفحات ١١٤ – ١١٦ (السنغال). وللاطلاع على وجهات النظر التي أعربت عنها الدول الأعضاء في مراسلات، انظر الرسائل الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١٠ و١٣ آب/أغسطس ١٩٩٢ من ممثل جمهورية إيران الإسلامية (S/24410 وS/24432)؛ وبتاريخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٢ من ممثل باكستان (S/24437)؛ وبتاريخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٢ من ممثل مصر (S/24438)؛ وبتاريخ ١٧ آب/أغسطس و٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ من ممثل المملكة العربية السعودية (موجهة أيضاً إلى الأمين العام) (S/24460 وS/24930)؛ والرسالة المؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ الموجهة من ممثل تركيا إلى الأمين العام (S/24604)؛ والرسالة المؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ الموجهة من ممثلي المملكة العربية السعودية ومصر وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والسنغال وتركيا إلى رئيس مجلس الأمن (S/24678)؛ والرسالة المؤرخة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ الموجهة من المراقب الدائم عن فلسطين إلى رئيس مجلس الأمن (S/24799)؛ والرسالة المؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الموجهة من ممثل ماليزيا إلى رئيس مجلس الأمن (S/24928)؛ والرسالة المؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الموجهة من ممثل الإمارات العربية المتحدة إلى الأمين العام (S/25020). وانظر أيضاً الرسالة المؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ الموجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس مجلس الأمن يذكره فيها بأن الجمعية العامة أكدت من جديد في القرار ٤٦/٢٤٢ حق البوسنة والهرسك في الدفاع عن النفس، وأعرب فيها عن أمله في أن يجد مجلس الأمن من المناسب اتخاذ إجراء عاجل بشأن هذا القرار (S/24517، الفقرتان ٢ و٣).

[٥٤٥] S/PV.3135، الصفحة ٢٥.

[٥٤٦] S/PV.3136، الصفحة ٧٣.

[٥٤٧] S/PV.3137، الصفحتان ٢٧ و٢٨.

[٥٤٨] المرجع نفسه، الصفحة ٣٦.

[٥٤٩] المرجع نفسه، الصفحات ١٨ – ٢١.

[٥٥٠] S/PV.3135، الصفحة ٩.

[٥٥١] S/PV.3136، الصفحة ١٤.

[٥٥٢] S/PV.3137، الصفحة ٧٥.

[٥٥٣] S/PV.3134، الصفحتان ١٦ و١٧.

[٥٥٤] المرجع نفسه، الصفحة ٢٨.

[٥٥٥] اعتمد للقرار ٧٨٧ (١٩٩٢)، الذي قدم مشروعه بلجيكا وفرنسا والمغرب والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وهنغاريا، بأغلبية ١٣ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع بلدين عن التصويت (زمبابوي والصين). وفي حين أن القرار لا يتضمن إشارة مباشرة إلى المادة ٥١، فإن المجلس قد أعرب، في الفقرة الثالثة من الديباجة، عن قلقه العميق ''للتهديدات التي تتعرض لها السلامة الإقليمية لجمهورية البوسنة والهرسك التي لها باعتبارها دولة عضواً بالأمم المتحدة حق التمتع بالحقوق المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة''.

باء – الاحتجاج بحق الدفاع عن النفس في حالات أخرى

في الحالات التالية، احتجت الدول الأعضاء بحق الدفاع عن النفس في مراسلات لم تترتب عليها أية مناقشة دستورية هامة تتصل بشكل مباشر بالمادة ٥١.

الحالة بين إيران والعراق

في رسالة مؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ موجهة إلى الأمين العام [٥٥٦]، أشار ممثل العراق إلى ما أُدعي من عدم امتثال جمهورية إيران الإسلامية لاتفاق وقف إطلاق النار الذي تم إبرامه قبل ذلك بخمسة أشهر، وأكد أن العراق ''مصمم تماماً على الدفاع عن نفسه''.

ورداً على ذلك ادعى ممثل جمهورية إيران الإسلامية، في رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ موجهة إلى الأمين العام [٥٥٧]، أن العراق يتذرع بحقه في الدفاع عن النفس لمجرد أن ''يبرر الاستعدادات التي يقوم بها لشن حرب عدوانية أخرى على جمهورية إيران الإسلامية''.

[٥٥٦] S/20376.

[٥٥٧] S/20413.

الحالة في الشرق الأوسط

في رسالة مؤرخة ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٢ موجهة من ممثل إسرائيل إلى الأمين العام [٥٥٨]، أكدت إسرائيل حقها في الدفاع عن النفس ''بالقيام بعمليات ضد المنظمات الإرهابية التي تعمل من أراضي لبنان'' [٥٥٩].

الحالة فيما يتعلق بناغورني – كاراباخ

في رسالة مؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٢ موجهة من ممثل أرمينيا إلى رئيس مجلس الأمن [٥٦٠]، طلبت أرمينيا عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن مدعية أن أذربيجان قد شنت ''هجمات عدوانية'' على أرمينيا.

وفي رسالة مؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٢ وموجهة من ممثل أذربيجان إلى رئيس مجلس الأمن [٥٦١]، أكدت أذربيجان أن أرمينيا ''تواصل علناً عدوانها المسلح على أذربيجان''. وذكرت أنها ''مضطرة إلى اتخاذ التدابير الضرورية لممارسة حقها في الدفاع عن النفس واستعادة سيادتها وسلامتها الإقليمية''.

[٥٥٨] S/24032.

[٥٥٩] انظر أيضاً، على سبيل المثال، الرسالة المؤرخة ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ الموجهة من ممثل إسرائيل إلى الأمين العام، التي ادعت فيها إسرائيل أن حكومة لبنان غير راغبة في اتخاذ إجراء ضد الأنشطة التي يقوم بها حزب الله ضد إسرائيل (S/23479). انظر أيضاً بيان إسرائيل في الجلسة ٣١٥١ المعقودة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''الحالة في الأراضي العربية المحتلة''. وفي تلك الجلسة أكدت إسرائيل حقها في الدفاع عن النفس ضد ''قوات الإرهاب''، مشيرة على وجه الخصوص إلى الهجمات الأخيرة التي قامت بها منظمات مثل حماس والجهاد الإسلامي (S/PV.3151، الصفحة ٢٤).

[٥٦٠] S/24470.

[٥٦١] S/24486.

مجلس الأمن

Distr.: General
5 July 2012

القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٧٩٨، المعقودة في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٢

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى بياني رئيسه المؤرخين ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢ (S/PRST/2012/7) و ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/PRST/2012/9) وإلى بياناته الصحفية عن مالي المؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢ و ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية،

وإذ يدين قيام بعض أفراد القوات المسلحة المالية في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢ بافتكاك السلطة بالقوة من حكومة مالي المنتخبة ديمقراطيا، **وإذ يثني** على الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وعلى تعاون البلدان المجاورة وبلدان أخرى في المنطقة للمساعدة على إعادة إرساء النظام الدستوري في مالي،

وإذ يقر بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها مالي في سبيل إعادة إرساء الحكم الدستوري، بما في ذلك التوقيع في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ على الاتفاق الإطاري لإعادة إرساء النظام الدستوري برعاية وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو،

وإذ يعيد تأكيد دعمه الكامل لجهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، **وإذ يرحب** بالمساعي الحميدة المتواصلة التي يبذلها الأمين العام بما في ذلك عن طريق ممثله الخاص لغرب أفريقيا،

وإذ يشدد على الحاجة إلى الحوار الوثيق المستمر بين السلطات الانتقالية ومختلف الجهات السياسية المعنية والمجتمع المدني في مالي حول شتى المصاعب التي يواجهها البلد،

وإذ يؤكد على الحاجة إلى تعزيز سيطرة المدنيين على القوات المسلحة المالية،

وإذ يعيد تأكيد إدانته الشديدة للهجمات التي تبدؤها وتنفذها جماعات المتمردين ضد القوات المسلحة المالية والمدنيين الماليين،

وإذ يعيد تأكيد رفضه القاطع لبيانات الحركة الوطنية لتحرير أزواد، المتعلقة بما يسمى بـ ''استقلال'' شمال مالي، **وإذ يعيد كذلك تأكيد** أنه يعتبر تلك التصريحات لاغية وباطلة،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء انعدام الأمن والتدهور السريع للحالة الإنسانية في منطقة الساحل، التي يزيدها تعقيدا تواجد وأنشطة جماعات مسلحة وجماعات إرهابية، وكذلك انتشار الأسلحة، من داخل المنطقة ومن خارجها، مما يهدد سلام دول المنطقة وأمنها واستقرارها،

وإذ يعرب عن قلقه العميق إزاء تزايد الخطر الإرهابي في شمال مالي وفي المنطقة بسبب تواجد أفراد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، **وإذ يؤكد** من جديد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل واحدا من أفدح الأخطار التي تهدد السلام والأمن وأن الأعمال الإرهابية أيا كانت أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها بغض النظر عن دوافعها وعن مكان ووقت ارتكابها وعن الجهة التي ترتكبها،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء تزايد عمليات الاختطاف وأخذ الرهائن التي تقوم بها الجماعات الإرهابية بهدف جمع الأموال أو الحصول على تنازلات سياسية، وإذ يعرب عن ضرورة معالجة هذه المسألة،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه إزاء تدهور الحالة الإنسانية في مالي وتزايد عدد المشردين واللاجئين، **وإذ ينوه** بالدعم الإنساني المقدم من بلدان في المنطقة ومن شركاء دوليين إلى مالي والبلدان المجاورة لها، **وإذ يجدد** دعوته إلى زيادة حشد المجتمع الدولي لدعم الجهود الإنسانية وإلى جميع الأطراف في مالي للسماح بوصول المعونة الإنسانية على نحو نزيه ومحايد وكامل ودون عوائق،

وإذ يدين بشدة تدنيس وتخريب وتدمير مواقع مقدسة وذات أهمية تاريخية وثقافية، وخاصة، على سبيل الذكر لا الحصر، المواقع المحددة من منظمة اليونسكو على أنها مواقع تراث عالمي بما في ذلك المواقع الموجودة في مدينة تمبكتو،

وإذ يحيط علما باستنتاجات اجتماع فريق الدعم والمتابعة المعني بالحالة في مالي الذي عقد في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في أبيدجان، وببلاغ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد

الأفريقي، الصادر في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وببلاغي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الصادرين في ٣ أيار/مايو ٢٠١٢ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢،

وإذ يقرر أن الحالة في مالي تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

إعادة إرساء النظام الدستوري

١ - **يعرب** عن تأييده الكامل للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في مالي، بدعم من الأمم المتحدة، ويشجعهما على مواصلة التنسيق الوثيق مع السلطات الانتقالية في مالي من أجل إعادة إرساء النظام الدستوري؛

٢ - **يهيب** بجميع الجهات الوطنية المعنية في مالي تهيئة الظروف اللازمة لتمكين السلطات الانتقالية من ممارسة مسؤولياتها بشكل كامل، وكفالة إعادة إرساء النظام الدستوري وصونه بالكامل؛

٣ - **يحيط علما** بعدم اعتراف الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا بالمجلس الوطني لاستعادة الديمقراطية وإعادة بناء الدولة ككيان قانوني في الفترة الانتقالية، **ويقرر** أنه يتعين حل ذلك المجلس، **ويطالب كذلك** بأن يمتنع أعضاؤه عن أي تدخل في المسائل السياسية وفي عمل السلطات الانتقالية؛

٤ - **يحث** جميع أفراد القوات المسلحة المالية باحترام النظام الدستوري والحكم المدني وحقوق الإنسان؛

٥ - **يدين** بأقوى العبارات الاعتداء الجسدي على رئيس مالي المؤقت، السيد ديونكوندا تراوري، يوم ١٢ أيار/مايو ٢٠١٢، ويدعو إلى تقديم مرتكبيه إلى العدالة، ويؤيد في هذا الصدد ما أعلن عنه من إنشاء لجنة تحقيق مالية، ويهيب بجميع الجهات المعنية المالية الامتناع عن التصرفات غير المشروعة والمضايقات وأعمال العنف، ودعم عمل السلطات الانتقالية؛

٦ - **يحيط علما** بقرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي بفرض جزاءات محددة الهدف في مالي ويحتفظ بحق النظر في اتخاذ تدابير مناسبة حسب الاقتضاء؛

٧ - **يدعو** إلى عودة الرئيس المؤقت ديونكوندا تراوري إلى باماكو بأمان وفي أسرع وقت ممكن وإلى ضمان أمنه؛

٨ - **يعرب عن تأييده** للسلطات الانتقالية في مالي بقيادة الرئيس المؤقت ورئيس وزراء الفترة الانتقالية، **ويقرر** أنه يتعين أن تضع السلطات الانتقالية، في إطار حوار وطني

جامع مع القوى السياسية والمجتمع المدني بما في ذلك الممثلون الشرعيون للمناطق الشمالية، وبدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وشركاء دوليين آخرين، خريطة طريق تحدد المهام المطلوب الاضطلاع بها سلميا خلال الفترة الانتقالية وذلك لكفالة تدعيم مؤسسات جمهورية مالي، ولا سيما إعادة تنظيم قوات الدفاع وقوات الأمن المالية وإعادة تشكيلها، وإعادة بسط سلطة الدولة على كامل أراضي مالي، وتنظيم انتخابات رئاسية حرة وشفافة ونزيهة في غضون ١٢ شهرا من توقيع الاتفاق الإطاري لإعادة إرساء النظام الدستوري؛

سلامة مالي الإقليمية

٩ - **يطالب** جماعات المتمردين في شمال مالي بالوقف الكامل والفوري وغير المشروط لأعمال القتال؛

١٠ - **يدعو** كل الجماعات في شمال مالي، بما في ذلك الحركة الوطنية لتحرير أزواد وأنصار الدين والمحاربون الأجانب على أراضي مالي، إلى نبذ جميع الانتماءات التي تتنافى مع السلام والأمن وسيادة القانون وسلامة مالي الإقليمية؛

١١ - **يعرب** عن تأييده لكل الجهود التي تبذلها السلطات الانتقالية في مالي بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والبلدان المجاورة وبلدان أخرى في المنطقة والأمم المتحدة، والرامية إلى إيجاد حل سلمي للحالة في شمال مالي مع مراعاة سيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية، ويدعو جماعات المتمردين المالية إلى الدخول في حوار سياسي مناسب مع السلطات الانتقالية في مالي لتحقيق هذه الغاية؛

١٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم الدعم لجهود الوساطة الجارية حاليا، بوسائل منها المساعي الحميدة لممثله الخاص لغرب أفريقيا؛

١٣ - **يدعو** جميع الأطراف في شمال مالي إلى وقف جميع انتهاكات حقوق الإنسان؛ وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، **ويدين** بالخصوص الهجمات المحددة الهدف على السكان المدنيين، والعنف الجنسي، وتجنيد الأطفال الجنود واستخدامهم، والتشريد القسري، **ويشير** في هذا الصدد إلى جميع قراراته المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وبالأطفال والنزاع المسلح وبحماية المدنيين في النزاع المسلح، **ويشدد** على ضرورة تقديم مرتكبي تلك الأعمال إلى العدالة؛

١٤ - **يطالب** جميع الأطراف في مالي بكفالة إيصال المعونة الإنسانية على نحو تام وآمن ودون عائق لتقديمها في الوقت المناسب إلى مَن هم في حاجة إليها **ويطالب كذلك**

جميع الأطراف والجماعات المسلحة باتخاذ الخطوات الملائمة لضمان السلامة والأمن لكل من الأفراد العاملين في المجال الإنساني والمعدات والإمدادات وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القوانين الدولية السارية في مجال القانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان، والقانون المتعلق باللاجئين؛

١٥ - **ينوه** بسياسات التعاون التي تنتهجها البلدان المجاورة ومنها بوركينا فاسو والجزائر وموريتانيا والنيجر بالإبقاء على حدودها مفتوحة للاجئين وبتيسير مرور العاملين في المجال الإنساني والمعدات والإمدادات، **ويشجع** هذه الدول على مواصلة هذه السياسات والمساهمة في استقرار الوضع كلما أمكن ذلك؛

١٦ - **يشدد** على أن الهجمات على مبان مكرسة لأغراض دينية أو آثار تاريخية يمكن أن تشكل انتهاكات للقانون الدولي قد تقع تحت طائلة البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ومالي طرف فيه، **ويحث كذلك** جميع الأطراف في مالي على القيام فورا باتخاذ الخطوات المناسبة من أجل كفالة حماية مواقع التراث العالمي لمالي؛

الدعم الأمني الذي تقدمه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

١٧ - **يحيط علما** بطلب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي بأن يصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولاية يأذن فيها بنشر قوة لتحقيق الاستقرار تابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل دعم العملية السياسية في مالي والمساعدة في الحفاظ على سلامة مالي الإقليمية ومكافحة الإرهاب؛

١٨ - **يعرب عن استعداده** لإجراء المزيد من الدراسة لطلب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعد أن تتوفر معلومات إضافية عن أهداف عملية النشر المتوخاة ووسائلها وطرائقها وعن التدابير الممكنة الأخرى، **ويشجع** في هذا الصدد التعاون الوثيق بين السلطات الانتقالية في مالي ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبلدان في المنطقة من أجل إعداد خيارات مفصلة **ويطلب كذلك** من الأمين العام دعم مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي في إعداد تلك الخيارات المفصلة؛

مكافحة الإرهاب

١٩ - **يكرر** إدانته القاطعة لتنظيم القاعدة وسائر من يرتبط به من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات وذلك لما يرتكبونه من أعمال اختطاف إجرامية وأعمال إرهابية

إجرامية متواصلة ومتعددة تهدف إلى قتل المدنيين الأبرياء وغيرهم من الضحايا وتدمير الممتلكات وتقويض دعائم الاستقرار إلى حد كبير، بما في ذلك في شمال مالي ومنطقة الساحل؛

٢٠ - **يحث** كل جماعات المتمردين في مالي على الامتناع عن أي شكل من أشكال الارتباط بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وعلى مكافحة التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية في مالي، **ويشير** في هذا الصدد إلى أن الأعمال أو الأنشطة التي تبين أن فردا أو جماعة أو مؤسسة أو كيانا ''مرتبط'' بتنظيم القاعدة تشمل: المشاركة في تمويل أعمال أو أنشطة يقوم بها تنظيم القاعدة أو أي خلية أو جماعة مرتبطة بها أو منشقة أو متفرعة عنها، أو التخطيط لهذه الأعمال أو الأنشطة أو تيسير القيام بها أو الإعداد لها أو ارتكابها، أو المشاركة في ذلك معها أو باسمها أو بالنيابة عنها أو دعما لها؛ وتوريد الأسلحة وما يتصل بها من معدات إلى تنظيم القاعدة أو أي خلية أو جماعة مرتبطة بها أو منشقة أو متفرعة عنها أو بيعها لها أو نقلها إليها؛ والتجنيد لحساب تنظيم القاعدة أو أي خلية أو جماعة مرتبطة بها أو منشقة أو متفرعة عنها أو تقديم أي أشكال أخرى من الدعم للأعمال أو الأنشطة التي يقوم بها تنظيم القاعدة أو أي خلية أو جماعة مرتبطة بها أو منشقة أو متفرعة عنها **ويهيب كذلك** بالدول الأعضاء كافة أن تنفذ بشكل صارم التزاماتها الناشئة عن القرار ١٩٨٩ (٢٠١١)؛

٢١ - **يهيب** بالدول الأعضاء أن تنظر في اتخاذ تدابير وأن تتخذ تدابير لمنع انتشار كل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها، لا سيما الصواريخ أرض جو المحمولة، في منطقة الساحل، بما يتمشى والقرار ٢٠١٧ (٢٠١١)؛

٢٢ - **يحث** الدول الأعضاء على المساعدة في الجهود المبذولة من أجل الاضطلاع بعملية إصلاح وبناء قدرات قوات الأمن المالية من أجل تعزيز السيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة، وإعادة بسط سلطة دولة مالي على كامل أراضيها الوطنية، وصون وحدة مالي وسلامتها الإقليمية والحد من التهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات المرتبطة به؛

٢٣ - **يحث** دول منطقة الساحل والدول المغاربية على تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الأقاليمي من أجل اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع استراتيجيات لمكافحة أنشطة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ومنع زيادة تقدم هذا التنظيم والجماعات المرتبطة به في منطقة الساحل والمنطقة المغاربية، بما في ذلك منع تهريب الأسلحة والسيارات والوقود وغير ذلك من السلع التي تدعم التنظيم والجماعات المرتبطة به؛

٢٤ - **يؤكد** أن الجزاءات تشكل أداة هامة في إطار ميثاق الأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن الدوليين واستعادتهما، **ويشدد** في هذا الصدد على ضرورة التنفيذ الصارم للتدابير الواردة في الفقرة ١ من القرار ١٩٨٩ (٢٠١١) بوصفها أداة هامة في مكافحة الأنشطة الإرهابية، **ويدعو** جميع الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى اللجنة، عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) أسماء المرتبطين بتنظيم القاعدة من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، بما في ذلك في منطقة الساحل وخاصة في شمال مالي؛

دعم الأمم المتحدة لجهود الوساطة

٢٥ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يساهم في الجهود التي تبذلها الجهات المعنية الدولية والإقليمية بشأن مالي، بوسائل منها المساعي الحميدة التي يبذلها ممثله الخاص لغرب أفريقيا، وخاصة بدعم عمل فريق الدعم والمتابعة المعني بالحالة في مالي؛

٢٦ - **يقر** بالمساهمة المهمة التي يمكن أن تقدمها المرأة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام وفي جهود الوساطة، **ويدعو** جميع الأطراف المعنية في أزمة مالي إلى اتخاذ تدابير لزيادة أعداد النساء المشاركات في جهود الوساطة **ويشدد** على أهمية تهيئة ظروف مواتية لمشاركة المرأة خلال جميع مراحل عملية الوساطة؛

تقديم التقارير

٢٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم، بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢، تقريرا عن الحالة في مالي وعن تنفيذ هذا القرار، والخطوات الممكنة لكفالة إعادة إرساء النظام الدستوري والسلامة الإقليمية في مالي على نحو كامل وفعال، بما في ذلك الخيارات المفصلة المشار إليها في الفقرة ١٨ أعلاه والتي تعد بالتعاون بين مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبلدان في المنطقة، بدعم من الأمم المتحدة، وسبل تحسين التنسيق الدولي؛

استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل

٢٨ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يضع وينفذ، بالتشاور مع المنظمات الإقليمية، استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة لمنطقة الساحل تشمل الأمن والحوكمة والتنمية وحقوق الإنسان والقضايا الإنسانية وذلك بوسائل منها إشراك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا **ويطلب** إلى الأمين العام إبلاغ المجلس بالتقدم المحرز بحلول ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢؛

٢٩ - **يقرر** أن يُبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

الأمم المتحدة
S/RES/2071 (2012)
مجلس الأمن
Distr.: General
12 October 2012

القرار ٢٠٧١ (٢٠١٢)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٨٤٦ المعقودة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراره ٢٠٥٦ (٢٠١٢) وإلى بياني رئيسه المؤرخين ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢ (S/PRST/2012/7) و ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/PRST/2012/9) وكذلك إلى بياناته الصحفية عن مالي ومنطقة الساحل المؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢ و ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، و ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٢، و ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية،

وإذ يكرر الإعراب عن بالغ قلقه إزاء انعدام الأمن والتدهور السريع للحالة الإنسانية في منطقة الساحل، التي يزيدها تعقيدا تواجد وأنشطة جماعات مسلحة وجماعات إرهابية، وكذلك انتشار الأسلحة، من داخل المنطقة ومن خارجها، **وإذ يعرب** عن بالغ قلقه بشأن عواقب انعدام الاستقرار الذي يسود شمال مالي في المنطقة وخارجها، **وإذ يؤكد** الحاجة إلى الاستجابة السريعة من أجل الحفاظ على الاستقرار في جميع أنحاء منطقة الساحل،

وإذ يكرر الإعراب عن بالغ قلقه إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في شمال مالي وتزايد تخندق العناصر الإرهابية، بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات المرتبطة به وغيرها من الجماعات المتطرفة الأخرى، وعواقب ذلك في بلدان منطقة الساحل وخارجها،

وإذ يؤكد المسؤولية الرئيسية للسلطات المالية عن كفالة أمن ووحدة أراضيها وحماية مدنييها في ظل احترام القانون الإنساني الدولي وسيادة القانون وحقوق الإنسان، **وإذ يؤكد** ضرورة تولي مالي زمام عملية التوصل لحل مستدام للأزمة في مالي،

12-54677 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يعرب عن بالغ قلقه بشأن أنشطة الجماعات الإجرامية في شمال مالي، وإذ **يسلم** بالحاجة الملحّة إلى تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين السلطات المالية والبلدان المجاورة وبلدان المنطقة، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة المعنية والمنظمات الإقليمية والدولية، وكذلك الشركاء الثنائيين، من أجل التصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الأنشطة غير المشروعة من قبيل الاتجار بالمخدرات،

وإذ يشجع المجتمع الدولي على تقديم الدعم لتسوية الأزمة في مالي من خلال إجراءات منسّقة لتلبية الاحتياجات المطلوبة في المرحلة الراهنة وفي الأجل الطويل، بما يشمل القضايا الأمنية والإنمائية والإنسانية،

وإذ يحيط علما برسالة السلطات الانتقالية في مالي المؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي طلبت فيها المساعدة العسكرية من أجل إعادة تنظيم القوات المسلحة لمالي، واستعادة السلامة الإقليمية لمالي، التي تحتل أراضيها في الشمال جماعات إرهابية، ومكافحة الإرهاب،

وإذ يحيط علما برسالة السلطات الانتقالية في مالي المؤرخة ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن شروط نشر قوات الجماعة في مالي، **وإذ يشدد** على أهمية تناول الإجراءات المحددة فيها،

وإذ يحيط علما برسالة السلطات الانتقالية في مالي المؤرخة ١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ إلى الأمين العام طلبا للإذن بنشر قوة عسكرية دولية، بواسطة قرار لمجلس الأمن، من أجل مساعدة القوات المسلحة المالية، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لاستعادة المناطق المحتلة في شمال مالي؛

وإذ يحيط علما برسالة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المؤرخة ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ والموجهة إلى الأمين العام طلبا لإصدار قرار لمجلس الأمن يأذن بنشر قوة لتحقيق الاستقرار في مالي بموجب ولاية ينص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، **وإذ يحيط علما كذلك** برسالة الجماعة الاقتصادية المؤرخة ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢ والموجهة إلى الاتحاد الأفريقي للتعاون معه في صقل مفهوم نشر قوة تحقيق الاستقرار في مالي وطرائقه ووسائله،

وإذ يدرك ما تبذله الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من جهود وما تضطلع به من قيادة، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، بشأن الأزمة التي تشهدها مالي، وكذلك الدور المهم الذي تؤديه الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى والدول المجاورة

وبلدان المنطقة والشركاء الثنائيون في حل أزمة مالي، **ويدعو** في هذا الصدد إلى مواصلة التنسيق،

وإذ يتطلع إلى اجتماع فريق الدعم والمتابعة المعني بالحالة في مالي المقرر عقده في باماكو في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بدعوة من الاتحاد الأفريقي وبالتشاور مع الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بهدف توضيح طرائق تقديم الدعم الدولي إلى السلطات الانتقالية المالية في حل الأزمة القائمة في شمال مالي،

وإذ يدين بشدة انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها في شمال مالي متمردون مسلحون وإرهابيون وجماعات متطرفة أخرى، بما في ذلك ممارسة العنف ضد المدنيين، وخاصةً النساء والأطفال، وأعمال القتل وأخذ الرهائن والنهب والسرقة وتدمير المواقع الثقافية والدينية وتجنيد الأطفال، **وإذ يشدد على** أن بعض تلك الأفعال قد تشكل جرائم تقع تحت طائلة نظام روما الأساسي وعلى ضرورة مساءلة مرتكبيها، **وإذ يلاحظ** أن السلطات الانتقالية في مالي قد أحالت الوضع السائد في شمال مالي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى المحكمة الجنائية الدولية في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٢،

وإذ يقر بالخطوات التي اتخذتها مالي، بما في ذلك التوقيع في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ على اتفاق إطاري، برعاية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من أجل وضع خريطة طريق لإعادة إرساء النظام الدستوري، وإقامة حوار وطني جامع، وتنظيم انتخابات رئاسية حرة وشفافة ونزيهة في غضون ١٢ شهرا من توقيع الاتفاق الإطاري،

وإذ يقرر أن الحالة في مالي تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يرحب** بتعيين حكومة الوحدة الوطنية في مالي، **ويعرب عن دعمه** للعمل الذي يقوم به رئيس مالي المؤقت، ديونكوندا تراوري، **ويحث** السلطات الانتقالية في مالي على تقديم خريطة طريق مفصلة تتضمن خطوات انتقالية ملموسة وأطر زمنية، وعلى الإسراع بوتيرة الجهود الرامية إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية وإعادة إرساء النظام الدستوري في جمهورية مالي من خلال عقد انتخابات سليمة التوقيت وسلمية وجامعة وذات مصداقية بحلول نهاية المرحلة الانتقالية؛

٢ - **يكرر** مطالبته بعدم تدخّل أي من أفراد القوات المسلحة المالية في عمل السلطات الانتقالية، **ويحيط علما** بقرارات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وتوصياتها بفرض جزاءات محددة الهدف في مالي **ويعرب عن استعداده** للنظر في اتخاذ الإجراءات المناسبة حسب الاقتضاء؛

٣ - **يدعو** جماعات المتمردين في مالي إلى قطع جميع روابطها بالمنظمات الإرهابية، ولا سيما تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات المرتبطة به، **ويعرب عن استعداده** لفرض جزاءات محددة الهدف ضد جماعات المتمردين التي لا تقطع جميع روابطها بالمنظمات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات المرتبطة به، ويشير إلى الفقرتين ٢٠ و ٢٤ من القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢)، **ويقرّر كذلك** أن تقوم لجنة القرارين ١٩٨٩/١٢٦٧ بالبتّ في طلبات الدول الأعضاء أن تُدرَج في قائمة جزاءات تنظيم القاعدة أسماءُ المرتبطين بتنظيم القاعدة من الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات الموجودين في مالي، وفقا للقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)؛

٤ - **يحث** السلطات الانتقالية في مالي وجماعات المتمردين في مالي والممثلين الشرعيين للسكان المحليين في شمال مالي على الدخول، في أقرب وقت ممكن، في عملية مفاوضات ذات مصداقية سعيا للتوصل إلى حل سياسي مستدام، يراعي سيادة مالي ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية، **ويطلب** إلى الأمين العام، وإلى البلدان المجاورة وبلدان المنطقة والمنظمات الدولية والإقليمية وسائر الشركاء الإقليميين دعم هذه العملية السياسية المالية؛

٥ - **يطالب** كل الجماعات في شمال مالي بوقف جميع انتهاكات حقوق الإنسان؛ وانتهاكات القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الهجمات التي تستهدف السكان المدنيين، والعنف الجنسي، وتجنيد الأطفال، والتشريد القسري، **ويشير** في هذا الصدد إلى جميع قراراته المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وبالأطفال والنزاع المسلح وبحماية المدنيين في النزاع المسلح؛

٦ - **يعلن استعداده**، بمجرد تلقي تقرير الأمين العام المشار إليه في الفقرة ٧ أدناه، للاستجابة إلى طلب السلطات الانتقالية في مالي نشرَ قوة عسكرية دولية تساعد القوات المسلحة المالية على استعادة المناطق المحتلة في شمال مالي؛

٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يتيح على الفور مخططين للشؤون العسكرية والأمنية لمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، بالتشاور الوثيق مع مالي والبلدان المجاورة لمالي وبلدان المنطقة وسائر الشركاء الثنائيين المهتمين والمنظمات الدولية المهتمة، في الجهود المشتركة للتخطيط استجابة للطلب الذي تقدمت به السلطات الانتقالية في مالي من أجل نشر هذه القوة العسكرية الدولية، **ويطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يقدم، بالتشاور الوثيق مع الشركاء المذكورين أعلاه، في موعد لا يتجاوز ٤٥ يوما بعد اتخاذ هذا القرار، تقريرا خطيا عن تنفيذ هذا القرار، يتناول الدعم المقدم بموجب الفقرة ٤ وهذه الفقرة، وتوصيات مفصلة وقابلة للتنفيذ لتلبية طلب السلطات الانتقالية في مالي المتعلق

بنشر قوة عسكرية دولية، بما في ذلك وسائل وطرائق النشر المتوخى، ولا سيما مفهوم العمليات، والقوام الممكن في ظل القدرات المتاحة لتكوين القوات، والتكاليف المالية لدعمها؛

٨ - **يدعو** السلطات الانتقالية في مالي إلى أن تتخذ على الفور جميع التدابير المناسبة لتيسير الجهود التحضيرية المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي فيما يتعلق بالهدف المحدد في الفقرة ٦ أعلاه، **ويدعو** الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية إلى توفير الدعم المنسق لهذه الجهود التحضيرية الإقليمية والدولية، بوسائل منها توفير التدريب العسكري والمعدات وغير ذلك من أشكال المساعدة في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة المرتبطة به، **ويدعو كذلك** تلك الدول الأعضاء والمنظمات إلى إبلاغ الأمين العام بإسهاماتها؛

٩ - **يدعو** في هذا السياق الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، إلى أن تقدم في أقرب وقت ممكن المساعدة المنسقة والخبرة والتدريب والدعم في مجال بناء القدرات إلى القوات المسلحة وقوات الأمن في مالي، مع مراعاة متطلباتها المحلية، من أجل إعادة بسط سلطة دولة مالي على كامل أراضيها الوطنية، وصون وحدة مالي وسلامتها الإقليمية والحد من التهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات المرتبطة به؛

١٠ - **يرحب** بتعيين الأمين العام لمبعوث خاص لمنطقة الساحل سيقوم بحشد الجهود الدولية لفائدة منطقة الساحل وتنسيق تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة للأمم المتحدة بشأن منطقة الساحل والمشاركة بنشاط في تحديد معالم حل شامل للأزمة في مالي؛

١١ - **يقرر** أن يُبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

الأمم المتحدة
S/RES/2085 (2012)
مجلس الأمن
Distr.: General
20 December 2012

القرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٨٩٨، المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراريه ٢٠٥٦ (٢٠١٢) و ٢٠٧١ (٢٠١٢)، وإلى بياني رئيسه المؤرخين ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٢ (S/PRST/2012/7) و ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/PRST/2012/9) وإلى بياناته الصحفية عن مالي المؤرخة ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢ و ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢ و ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٢ و ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية،

وإذ يؤكد أن الحالة في شمال مالي وتخندق الجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية لا يزالان يشكلان تهديدا خطيرا وملحا بالنسبة إلى السكان في جميع أنحاء مالي، وإلى الاستقرار في منطقة الساحل، والمنطقة الأفريقية عموما، والمجتمع الدولي ككل،

وإذ يدين بقوة استمرار تدخل أعضاء القوات المسلحة وقوات الأمن المالية في عمل السلطات الانتقالية لمالي، **وإذ يؤكد** ضرورة العمل على وجه السرعة من أجل إعادة إرساء الحكم الديمقراطي والنظام الدستوري في مالي، **وإذ يحيط علما** بالجهود الحالية التي يبذلها الأمين العام، بما في ذلك عن طريق الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، لمساعدة السلطات الانتقالية لمالي في وضع خريطة طريق للعملية الانتخابية والحوار الوطني،

وإذ لا يزال يساوره شديد القلق إزاء انعدام الأمن واستمرار الأزمة الإنسانية البالغة في منطقة الساحل، والتي تزداد تعقيداً بسبب وجود جماعات مسلحة، تشمل حركات انفصالية وشبكات إرهابية وإجرامية، وتزايد ما تقوم به من أنشطة، وكذلك بسبب تواصل

12-66065 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

انتشار الأسلحة الواردة من داخل المنطقة ومن خارجها، مما يهدِّد السلام والأمن والاستقرار في دول هذه المنطقة،

وإذ يدين بقوة جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها في شمال مالي متمردون مسلحون وإرهابيون وجماعات متطرفة أخرى، بما في ذلك ممارسة العنف ضد المدنيين، وخاصةً النساء والأطفال، وأعمال القتل وأخذ الرهائن والنهب والسرقة وتدمير المواقع الثقافية والدينية وتجنيد الأطفال، **وإذ يكرر تأكيد** على أن بعض تلك الأفعال قد يشكل جرائم تقع تحت طائلة نظام روما الأساسي وعلى ضرورة مساءلة مرتكبيها، وإذ يلاحظ أن السلطات الانتقالية في مالي قد أحالت الوضع السائد في شمال مالي منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى المحكمة الجنائية الدولية في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢،

وإذ يشير إلى رسالة السلطات الانتقالية في مالي المؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام، والتي تطلب فيها الإذن بنشر قوة عسكرية دولية، من خلال قرار لمجلس الأمن وبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، من أجل مساعدة القوات المسلحة المالية في استعادة المناطق المحتلة في شمال مالي، **وإذ يشير أيضا** إلى رسالة السلطات الانتقالية في مالي المؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ الموجهة إلى الأمين العام، والتي تؤكد فيها ضرورة دعم الجهود الوطنية والدولية، بسبل تشمل نشر مثل هذه القوة العسكرية الدولية، من أجل تقديم مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في شمال مالي إلى العدالة،

وإذ يحيط علما بتأييد المفهوم الاستراتيجي لحل الأزمة في مالي في الاجتماع الثاني لفريق الدعم والمتابعة المعني بالحالة في مالي، المعقود في باماكو في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بحضور الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبلدان المنطقة وشركاء دوليين آخرين، وإقراره من جانب مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢،

وإذ يحيط علما بالبيان الختامي الصادر عن الدورة الاستثنائية لهيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقودة في أبوجا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وبالبيان اللاحق الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اللذين أيدا المفهوم الاستراتيجي المشترك للعمليات فيما يتعلق بالقوة العسكرية الدولية وقوات الدفاع والأمن المالية،

وإذ يرحب بتعيين رومانو برودي مبعوثا خاصا للأمين العام لمنطقة الساحل، وبتعيين بيير بويويا ممثلا ساميا للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل، **وإذ يشجعهما** على تنسيق عملهما بصورة وثيقة مع الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومع وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا،

وإذ يرحب بجهود الوساطة التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدعم من الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، ومنظمة التعاون الإسلامي، والبلدان المجاورة لمالي،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام عن الحالة في مالي المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (S/2012/894)، الذي دعا فيه إلى مواصلة العمل في المسارين السياسي والأمني وإيجاد حل شامل للأزمة في مالي،

وإذ يشدد على أن السلطات المالية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حل الأزمات المتشابكة التي تواجه البلد وأن أي حل دائم للأزمة يجب أن يكون بقيادة مالية،

وإذ يشجع المجتمع الدولي على تقديم الدعم من أجل حل الأزمة في مالي عن طريق اتخاذ إجراءات منسقة لتلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل والتي تشمل الأمن والتنمية والمسائل الإنسانية،

وإذ يقرر أن الحالة في مالي تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

أولا - العملية السياسية

١ - **يحث** السلطات الانتقالية في مالي على أن تقوم، تمشيا مع الاتفاق الإطاري المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ الذي تم التوقيع عليه تحت إشراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالانتهاء من وضع خريطة طريق انتقالية من خلال حوار سياسي شامل وعريض القاعدة، وبالاستعادة التامة للنظام الدستوري والوحدة الوطنية بسبل تشمل إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ذات مصداقية وشاملة للجميع وفي جو سلمي وفقا للاتفاق المشار إليه أعلاه والذي يدعو إلى إجراء الانتخابات بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٣ أو في أقرب وقت ممكن من الناحية التقنية، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يواصل، بالتنسيق الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، مساعدة السلطات الانتقالية في مالي على إعداد خريطة الطريق المشار إليها، بما في ذلك إجراء عملية انتخابية تقوم على

قواعد أساسية راسخة وتحظى بتوافق الآراء، **ويحث كذلك** السلطات الانتقالية في مالي على ضمان التنفيذ في الوقت الملائم؛

٢ - **يطالب** بأن تقطع جماعات المتمردين في مالي جميع صلاتها بالمنظمات الإرهابية، ولا سيما تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات المرتبطة به، وبأن تتخذ تدابير ملموسة وواضحة في هذا الصدد، **ويحيط علما** بإدراج حركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة التي وضعتها وتتولاها اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، **ويكرر كذلك تأكيد استعداده** لمواصلة اعتماد المزيد من الجزاءات الموجهة، بموجب النظام المشار إليه أعلاه، ضد جماعات المتمردين والأفراد الذين لا يقطعون جميع صلاتهم بتنظيم القاعدة وما يرتبط به من جماعات، بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا؛

٣ - **يحث** السلطات الانتقالية في مالي على أن تعجل بوضع إطار ذي مصداقية للتفاوض مع جميع الأطراف في شمال مالي الذين قطعوا جميع صلاتهم بالمنظمات الإرهابية، ولا سيما تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والجماعات المرتبطة به بما في ذلك حركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا، والذين يعترفون، دون شروط، بوحدة دولة مالي وسلامتها الإقليمية، ولغرض معالجة الشواغل الطويلة الأمد لدى الطوائف في شمال مالي، **يطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، عن طريق ممثله الخاص لغرب أفريقيا، وبالتنسيق مع وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والممثل السامي للاتحاد الأفريقي لدى مالي ومنطقة الساحل، ومنظمة التعاون الإسلامي باتخاذ الخطوات المناسبة لمساعدة السلطات الانتقالية في مالي على تحسين قدرات الوساطة لديها وتيسير وتعزيز إجراء مثل هذا الحوار؛

٤ - **يشجب** الظروف التي أدت إلى استقالة رئيس الوزراء وإقالة الحكومة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، **ويكرر** مطالبته بأن يمتنع جميع أعضاء القوات المسلحة عن أي تدخل في عمل السلطات الانتقالية، **ويعرب عن استعداده** للنظر في اتخاذ التدابير المناسبة، عند الاقتضاء، ضد من يقومون بأعمال من شأنها أن تقوض السلام والاستقرار والأمن في مالي، بمن فيهم من يعملون على الحيلولة دون عودة النظام الدستوري في البلد؛

٥ - **يهيب** بجميع الدول الأعضاء تنفيذ التزاماتها عملا بقراريه ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٠٨٣ (٢٠١٢)، **ويدين بقوة** حوادث الاختطاف وأخذ الرهائن التي يقوم بها تنظيم القاعدة في مالي وعبر منطقة الساحل سعيا إلى جمع الأموال أو الحصول على تنازلات سياسية؛

ثانيا – العملية الأمنية

تدريب القوات المالية

٦ – **يؤكد** الأهمية الحيوية لتوحيد ونشر قوات الدفاع وقوات الأمن المالية في جميع أنحاء إقليم مالي من أجل ضمان أمن واستقرار مالي في الأجل الطويل وحماية شعب مالي؛

٧ – **يحث** الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية على القيام بصورة منسقة بتقديم المساعدة والخبرة الفنية والتدريب، بما في ذلك في مجالات حقوق الإنسان والقانون الدولي لحقوق الإنسان والدعم في مجال بناء القدرات، إلى قوات الدفاع والأمن المالية، بما يتمشى واحتياجاتها المحلية من أجل إعادة بسط سلطة دولة مالي على كامل إقليمها الوطني، ودعما لوحدة مالي وسلامتها الإقليمية، وللحد من التهديد الذي تشكله المنظمات الإرهابية والجماعات المرتبطة بها، **ويدعوهم** كذلك إلى القيام بصورة منتظمة بإبلاغ الأمانة العامة بمساهماتهم في هذا الشأن؛

٨ – **يحيط علما** بالتزام الدول الأعضاء والمنظمات الدولية بإعادة بناء قدرات قوات الدفاع والأمن المالية، بما في ذلك النشر المزمع لبعثة عسكرية تابعة للاتحاد الأوروبي في مالي لتقديم التدريب والمشورة لقوات الدفاع والأمن المالية؛

نشر بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية

٩ – **يقرر** أن يأذن بنشر بعثة دعم دولية في مالي بقيادة أفريقية لفترة أولية مدتها عام واحد، تقوم باتخاذ جميع التدابير اللازمة، بما يتمشى مع قواعد القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان المعمول بها، ومع الاحترام التام لسيادة مالي ووحدتها وسلامتها الإقليمية، من أجل إنجاز المهام التالية:

(أ) المساهمة في إعادة بناء قدرة قوات الدفاع والأمن المالية، بالتنسيق الوثيق مع الشركاء الدوليين الآخرين المشاركين في هذه العملية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء الأخرى؛

(ب) دعم السلطات المالية في استعادة مناطق الشمال من إقليمها الواقعة تحت سيطرة الجماعات المسلحة الإرهابية والمتطرفة، وفي الحد من التهديد الذي تشكله المنظمات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا، والمنظمات المتطرفة المرتبطة بها، مع اتخاذ التدابير الملائمة للحد من أثر الإجراءات العسكرية على السكان المدنيين؛

(ج) الانتقال إلى أنشطة تحقيق الاستقرار من أجل دعم السلطات المالية في حفظ الأمن وتدعيم سلطة الدولة من خلال القدرات الملائمة؛

(د) دعم السلطات المالية في مسؤوليتها الرئيسية المتمثلة في حماية السكان؛

(هـ) دعم السلطات المالية في تهيئة بيئة آمنة من أجل عملية لإيصال المساعدة الإنسانية بقيادة مدنيين والعودة الطوعية للمشردين داخليا واللاجئين، عند الطلب، وفي حدود قدراتها وبالتعاون الوثيق مع الجهات الفاعلة في مجال المساعدة الإنسانية؛

(و) حماية أفرادها ومنشآتها وأماكن عملها ومعداتها والمهمة التي تضطلع بها، وضمان أمن وحرية تنقل أفرادها؛

١٠ - **يطلب** إلى الاتحاد الأفريقي أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمين العام والمنظمات الدولية الأخرى والشركاء الثنائيين ذوي الصلة بالأزمة في مالي، بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن كل ٦٠ يوما بشأن نشر بعثة الدعم الدولية وأنشطتها، بما في ذلك في مرحلة ما قبل بدء العمليات الهجومية في شمال مالي، يتناول ما يلي: '١' التقدم المحرز في العملية السياسية، بما في ذلك خريطة الطريق لاستعادة النظام الدستوري، والمفاوضات بين السلطات المالية وجميع الأطراف في شمال مالي ممن قطعوا جميع صلاتهم بالمنظمات الإرهابية؛ '٢' التدريب الفعال للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة التابعة لكل من بعثة الدعم الدولية وقوات الدفاع والأمن المالية في إطار التزاماتها بموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقانون المهاجرين؛ '٣' الاستعداد العملياتي لبعثة الدعم الدولية، بما في ذلك مستوى قيادة الموظفين وتجهيز الوحدات، وتكيُّفها العملياتي مع ظروف المناخ والتضاريس والقدرة على إجراء عمليات مسلحة مشتركة بمساندة لوجستية ومساندة نيران جوية وبرية؛ '٤' كفاءة تسلسل القيادة في بعثة الدعم الدولية، بما في ذلك تعاملها مع قوات الدفاع وقوات الأمن المالية، **ويعرب كذلك** عن رغبته في الرصد الدقيق لهذه المعايير المرجعية قبل بدء العمليات الهجومية في شمال مالي؛

١١ - **يؤكد** على ضرورة زيادة تحسين التخطيط العسكري قبل بدء العملية الهجومية، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتنسيق الوثيق مع مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والبلدان الأخرى في المنطقة، وسائر الشركاء الثنائيين والمنظمات الدولية، بمواصلة دعم عملية التخطيط والتحضير لنشر بعثة الدعم الدولية وإبلاغ المجلس بصورة منتظمة بالتقدم المحرز في العملية، **ويطلب** أن يؤكد الأمين العام مسبقا ارتياح المجلس إزاء العملية الهجومية العسكرية المزمعة؛

١٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم الدعم إلى سلطات مالي، حسبما وعندما تطلب ذلك، في المجالات الحساسة مما سيكون لازما أثناء أو عقب أي عملية عسكرية في شمال مالي، فيما يتعلق ببسط سلطة دولة مالي، بما في ذلك مؤسسات سيادة القانون والأمن، والإجراءات المتعلقة بالألغام، وتعزيز الحوار الوطني، والتعاون الإقليمي، وإصلاح قطاع الأمن، وحقوق الإنسان، وعملية التسريح الأولية، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم؛

الدعم الدولي

١٣ - **يهيب** بالدول الأعضاء، بما في ذلك دول منطقة الساحل، أن تواصل المساهمة بقوات في بعثة الدعم الدولية لتمكين البعثة من الوفاء بولايتها، **ويرحب** بما جرى التعهد به بالفعل بالمساهمة بقوات من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، **ويشجع كذلك** الدول الأعضاء على التعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة، والبلدان المساهمة بقوات، والجهات المانحة الأخرى تحقيقا لهذه الغاية؛

١٤ - **يحث** الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية والدولية، على أن تقدم الدعم بصورة منسقة إلى بعثة الدعم الدولية، بما في ذلك في مجالات التدريب العسكري، والتزويد بالمعدات، والاستخبارات، والدعم اللوجستي، وأي مساعدة لازمة في إطار الجهود المبذولة للحد من التهديد الذي تمثله المنظمات الإرهابية بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة الوحدة والجهاد، وما يرتبط بها من جماعات متطرفة وفقاً لأحكام الفقرة ٩ (ب)، وبالتعاون الوثيق مع بعثة الدعم الدولية والسلطات المالية؛

١٥ - **يهيب** بالسلطات الانتقالية في مالي وسائر الأطراف في مالي أن تتعاون بصورة تامة مع نشر بعثة الدعم الدولية وعملياتها، ولا سيما عن طريق ضمان سلامتها وأمنها وحرية تنقلها دون عوائق وفتح سبل الوصول الفوري أمامها في جميع أنحاء إقليم مالي من أجل تمكينها من الوفاء التام بولايتها، **ويهيب كذلك** بالبلدان المجاورة لمالي أن تتخذ التدابير الملائمة لدعم تنفيذ ولاية بعثة الدعم الدولية؛

١٦ - **يطالب** بأن يتخذ جميع الأطراف في مالي التدابير الملائمة التي تكفل سلامة وأمن موظفي وإمدادات المعونة الإنسانية، **ويطالب كذلك** بأن يكفل جميع الأطراف في مالي إتاحة الوصول الآمن ودون عائق من أجل إيصال المعونات الإنسانية لمن هم في حاجة إلى المساعدة في جميع أنحاء مالي، وفقا للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمساعدة الإنسانية؛

حقوق الإنسان

١٧ - **يشدد** على أن السلطات المالية تتحمل المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين في مالي، **ويشير كذلك** إلى قراراته ١٦٧٤ (٢٠٠٦) و ١٧٣٨ (٢٠٠٦) و ١٨٩٤ (٢٠٠٩) بشأن حماية المدنيين في التراع المسلح، وقراراته ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١٠) بشأن الأطفال والتراع المسلح، وقراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، **ويهيب** بجميع القوات العسكرية في مالي أن تأخذ أحكامها في الاعتبار؛

١٨ - **يؤكد** أن أي دعم تقدمه الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدول الأعضاء في إطار العملية العسكرية في مالي سيكون وفقا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، **ويطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يكفل توافر القدرة ذات الصلة في إطار وجود الأمم المتحدة على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٣ أدناه لغرض مراعاة الالتزام بأحكام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالعمليات العسكرية في شمال مالي، وأن يضمِّن تقاريره المنتظمة إلى مجلس الأمن، على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٤ أدناه، معلومات عن حالة المدنيين في شمال مالي وعن أي انتهاكات لقانون حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، وقانون اللاجئين في شمال مالي، وأن يسدي المشورة بشأن سبل التخفيف من الآثار الضارة للعمليات العسكرية على السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال؛

١٩ - **يطلب** من بعثة الدعم الدولية أن تقوم، وفقا لولايتها، بدعم الجهود الوطنية والدولية، بما في ذلك جهود المحكمة الجنائية الدولية، من أجل تقديم مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي في مالي إلى العدالة؛

التمويل

٢٠ - **يهيب** بالدول الأعضاء والمنظمات الدولية تقديم الدعم المالي والمساهمات العينية إلى بعثة الدعم الدولية بما يساعد على نشرها وتنفيذ ولايتها، **ويرحب** بما أبداه الاتحاد الأوروبي من استعداد لتقديم هذا الدعم المالي إلى البعثة عن طريق حشد الأموال من مرفق السلام الأفريقي؛

٢١ - **يعرب عن اعتزامه** النظر في أن يقدم إلى البعثة مجموعة عناصر دعم لوجستي ممولة من التبرعات والأمم المتحدة، تشمل معدات وخدمات لفترة أولية مدتها عام واحد، **ويحيط علما** بالرسالة التي وجهها الأمين العام (S/2012/926) بشأن إمكانية نشر مجموعة

عناصر الدعم اللوجستي إلى البعثة، وبشأن التكاليف المالية للدعم، **ويطلب**، في هذا الخصوص، إلى الأمين العام أن يقوم، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والسلطات المالية، مواصلة وضع وتحسين الخيارات المتاحة فيما يتعلق بهذه المجموعة من عناصر الدعم الممولة من التبرعات والأمم المتحدة وذلك في غضون ٣٠ يوما من اتخاذ هذا القرار، بما في ذلك تقديم توصيات مفصلة بشأن التنفيذ السريع والفعال والمتسم بالشفافية؛

٢٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن ينشئ صندوقا استئمانيا يمكن للدول الأعضاء من خلاله أن تقدم دعما ماليا مخصصا و/أو غير مخصص للبعثة و/أو لتدريب وتجهيز قوات الدفاع والأمن المالية، **ويطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بتقديم الدعم اللازم لعقد مؤتمر للمانحين لالتماس التبرعات لهذا الصندوق الاستئماني في أقرب وقت ممكن، **ويهيب** بالدول الأعضاء التبرع لهذا الصندوق بسخاء وعلى وجه السرعة، مع ملاحظة أن وجود الصندوق الاستئماني لا يمنع إبرام ترتيبات ثنائية مباشرة، **ويطلب كذلك** إلى الاتحاد الأفريقي أن يقوم، بالتشاور مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمين العام، بتقديم طلب الميزانية إلى الصندوق الاستئماني المذكور؛

وجود الأمم المتحدة وتقديم التقارير

٢٣ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع السلطات المالية، بإنشاء وجود متعدد الأطراف للأمم المتحدة في مالي وذلك لغرض تقديم الدعم بصورة منسقة ومتسقة إلى '١' العملية السياسية الجارية؛ '٢' العملية الأمنية، وفقا للفقرة ١٢ أعلاه، وبما يشمل تقديم الدعم في مراحل التخطيط والنشر والعمليات المتعلقة بالبعثة، ولذلك **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في أقرب وقت ممكن مقترحات تفصيلية ومحددة لمزيد من النظر فيها؛

٢٤ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يبقي المجلس على علم بصورة منتظمة بالحالة في مالي، وأن يعود إلى إبلاغ المجلس، من خلال تقارير خطية تقدم كل ٩٠ يوما، عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك عن دعم الأمم المتحدة للجهود السياسية والأمنية المبذولة لحل الأزمة في مالي، ونشر بعثة الدعم الدولية في مالي والاستعدادات المتعلقة بها، ومعلومات مستكملة وتوصيات فيما يتصل بمجموعة عناصر الدعم الممولة من التبرعات والأمم المتحدة المقدمة إلى البعثة؛

٢٥ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

ملحق الخرائط

ملحق رقم (1) يبين إقليم ازواد في الشمال المالي.

متوفر على الرابط: http://ewrag.blogspot.com/2012/06/blog-post.html

ملحق الخرائط

ملحق رقم (2) خريطة توضح أماكن الغارات الجوية الفرنسية

المصدر : فردوم اونوها، مرجع سابق، ص8.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المصادر:

1-الامم المتحدة، الفصل الحادي عشر، النظر في احكام الفصل السابع من الميثاق، المادة 51، متاح على الرابط: www.org/ar/sectios/un-charter/chapter-vii/index.html . تاريخ الدخول 5 ديسمبر 2017.

2-القرار 2056 (2012) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 6798 المعقودة في 3 تموز/يوليه 2012، متاح على الرابط:
www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/2056(2012) تاريخ الدخول، 14 افريل 2018.

3-القرار 2071(2012) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته6846 المعقودة في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2012، متاح على الرابط:
www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES2071(2012) تاريخ الدخول، 24 افريل 2018.

4-القرار 2085 (2012) الذي اتخذه مجلس الامن في جلسته 6898 المعقودة في 20 كانون الأول/ديسمبر 2012، متاح على الرابط،
www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES2085(2012) تاريخ الدخول، 24 افريل 2018.

I. الموسوعات:

1-الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسة**، الجزء السادس، دار فارس، عمان.

II. القواميس:

1-زيتون وضاح، **المعجم السياسي**، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن-عمان، 2010.

ثانيا: المراجع

III. الكتب

1-أحمد عبد الكافي إسراء عمران، **دور القيادة في الإصلاح السياسي دراسة العلاقة بين الفكر والممارسة عمر بن عبد العزيز نموذجا**، الطبعة 1، دار السلام، القاهرة،2011.

2-بوبوش محمد، **الامن في منطقة الساحل والصحراء**، دار الخليج، 2016.

3-الشيمي محمد عبد العظيم، **الوظيفة السياسية لصناع القرار في السياسة الخارجية المصرية، النظرية والمؤشرات**، المكتب العربي للمعارف.

IV. الدوريات والمجلات

1-أبو فرحة علي، التدخل العسكري في مالي. . تدويل تداعيات إخفاق الدولة دون مسبباتها، **مجلة قراءات افريقية**، العدد31، 22 فيفري.

2-بن عائشة محمد الأمين، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية في مالي: بين الاستمرار والتغير، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 48، جامعة الجزائر 3. الجزائر.

3-الحضرمي عمر، الدولة الصغيرة: القدرة والدور، مقاربة نظرية، الجامعة الأردنية، **مجلة المنارة للبحوث والدراسات**، المجلد 19، العدد 4، 2013.

4-حسين دهب مهدي دهب، الابعاد الأمنية والسياسية للتطورات الأخيرة في منطقة الساحل مع التركيز على قضية الازواد بدولة مالي، **مجلة كلية الاقتصاد العلمية**، جامعة افريقيا العالمية، العدد الثالث، يناير 2013.

5-مادي إبراهيم كانتي، الازمة السياسية في مالي منذ مارس2012، **دورية آفاق افريقية**، العدد 36.

6-مادي إبراهيم كانتي، الأزمة السياسية في مالي، **دراسات افريقية**، العدد السادس والثلاثون، 2012.

7-غضبان مبروك، التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته، جامعة باتنة (الجزائر)، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد الحادي عشر / جوان ،2014.

8-ساعو حورية، غربي محمد، موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية أ** / قسم العلوم الاقتصادية والقانونية: العدد 18، جوان 2017.

9-اليازجي صبحي رشيد، إدارة الازمات من وحي القرآن الكرم-دراسة موضوعية، **مجلة الجامعة الإسلامية**، غزة (سلسلة الدراسات الإسلامية)، المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، يونيو 2011.

10- النوبي حافظ، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مركز دراسات الوحدة العربية، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 422 ابريل 2014.

٧. الرسائل والمذكرات

1-بوسكين سليم، **تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري، 2010 / 2014**، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية واستراتيجية جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014 – 2015.

2-لبدي حنان، **التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الافريقي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014.

3-قارة ليلى، **الوساطة الجزائرية في النزاع المالي الداخلي، 2010/1963**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دبلوماسية، جامعة الجزائر 03، ماي 2011.

4-شلغيم عبير، **التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي 2012 -2013**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة الجزائر 03 ،2013-2014.

5-بن لعلى لياس، طالب عبد الرؤوف، **اتحاد المغرب العربي بين العلاقات الجزائرية – المغربية والأوضاع الإقليمية الراهنة ،1989 -2015**، رسالة ضمن

متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: تحليل السياسات الخارجية، جامعة امحمد بوقرة –بومرداس ،2015 –2016.

6–توربرت الزايدي، لعزيز ياسين، **بناء السلم في مالي (الفرص والتحديات)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات امنية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة ،2014 –2015.

7–لهراوة سعاد، **معوقات الدور الجزائري في حل النزاع المالي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، حقوق وعلوم سياسية، شعبة علوم سياسية، تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 – 2015.

8–غدير دليلة، **الاستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الافريقي (دراسة حالة مالي)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية دراسات امنية واستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014–2015.

9–هباز إيمان، **أزمة مالي وانعكاساتها على منطقة الساحل الإفريقي 2010 / 2015**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تاريخ، تخصص التاريخ المعاصر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015 – 2016.

10– بوعزة مروان، علماوي خضرة، **دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمات الإقليمية– النزاع الاثيوبي الارتري نموذجاً–**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2013/2012.

VI. التقارير

1–أبو رقية سمر، **الوساطة لحل المنازعات الدولية، قضية لوكربي دراسة حالة**، دنيا الوطن ،1جوان 2011.

2–أونوها فريدوم، **التدخل العسكري الفرنسي الافريقي في ازمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة**، مركز الجزيرة للدراسات، 13فبراير/شباط، 2013.

3–بوحنية قوي، **الاستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي**، مركز الجزيرة للدراسات ،3 يونيو/حزيران 2012.

4-بوحنية قوي، **الجزائر والانتقال الى دور اللاعب الفاعل في افريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي**، الجزيرة للدراسات ،29 يناير /كانون الثاني 2014.

5-مامادو باه عبد الله، **آفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي**، مركز الجزيرة للدراسات ،29 أغسطس /آب 2012.

6-العلوي الشيخ الحسين، **منطقة الساحل الافريقي ومعبر الموت الدولي**، مركز الجزيرة للدراسات،31أغسطس/اب 2015.

7-سامكيه سيكوبا، ترجمة محمد بابا ولد أشفغ، **الانقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية**، مركز الجزيرة للدراسات، 5ابريل/نيسان2012.

8-سليم خالد، **دليلك في الوساطة، كيف تكون وسيط ناجحا**، مؤسسة تعاون لحل الصراع، فلسطين، 2002.

9-ولد أبو المعالي محمد محمود، **شمال مالي: بؤرة التوتر العرقي-القبلي في لبوس سياسي**، مركز الجزيرة للدراسات، 19يناير/كانون الثاني 2015.

10- ولد إبراهيم الحاج، **أزمة شمال مالي.... انفجار الداخل وتداعيات الإقليم**، مركز الجزيرة للدراسات،12 فبراير /شباط 2012.

11- **أزمة مالي والتدخل الخارجي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2013.

VII. الملتقيات والندوات

1-بن هلهول الرويلي علي، إدارة الازمة استراتيجية المواجهة، **حلقة علمية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.

2-مشهور حديثه الجازي عمر، الوساطة كوسيلة بديلة لتسوية المنازعات، **ندوة**، جامعة اليرموك إربد المملكة الأردنية الهاشمية ،28 كانون أول 2004.

VIII. الجرائد

1-بن عائشة محمد الأمين، مقارنة لإدارة الازمات وتسويتها سياسيا بعيدا عن التدخل العسكري الأجنبي، **يومية الشعب الجزائرية**، العدد 16628، السبت 24 جانفي.

2-دخوش محمد، الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي، **الرائد يومية إخبارية وطنية**، العدد7829، 20 اوت 2013.

3-إبراهيم آغ باهانغا زعيم المتمردين، **جريدة العرب الدولية الشرق الأوسط**، العدد 10519، 16 سبتمبر 2016.

IX. المواقع الالكترونية

1-أبو علي هناء والشاوي سعيد، خاص، حل أزمة مالي: أول تحدي لمحمد السادس لدخول نادي العظام في افريقيا وصفعة لن يستسيغها النظام الجزائر، **كَود**، 19 فيفري 2014، متاح على الرابط، https://www.maghress.com/goud/42162 تاريخ الدخول 28 فيفري 2018

2-إقليم ازواد، **موسوعة الجزيرة**، 2016/2/15، متاح على الرابط، www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/citiesandregions/ تاريخ الدخول، 21افريل 2018.

3-أوسار عبد الله، كيف سحب المغرب البساط من تحت أقدام الجزائر في أزمة مالي، 17 يناير 2014، متاح على الرابط، https://sahara-question.com/ar/content/ تاريخ الدخول،1 مارس 2018.

4-إياد غالي، **موسوعة الجزيرة**، 2015/3/24 متاح على الرابط، www.aljazeera.net/amp/encylopedia/incons/2015/3/24/تاريخ الدخول،20 افريل 2018.

5-آغ الشريف بلال سيرته، افريل 2017، متاح على الرابط، www.mdar.co/detail1182300.html تاريخ الدخول، 24 افريل 2018.

6-بلعمري سميرة، باماكو تطلب من بوتفليقة انقاذ الوحدة الترابية لمالي، **بوابة الشروق**، 13 جوان 2013، متاح على الرابط، https://www.echoroukonline.com/ تاريخ الدخول، 28 فيفري2018.

7-بوخرص أنوار، الجزائر والصراع في مالي، **مركز كارنيغي**، 23 أكتوبر 2012، متاح على الرابط، https://carnegie-mec.org/2012/10/23/ar-pub-49765 تاريخ الدخول، 28فيفري 2018.

8-بومدين عربي، ازمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية، **الحوار المتمدن**، 17 أكتوبر 2012، متاح على الرابط،
www.m.ahewar.org/s.asp?aid=329943&r=0 تاريخ الدخول، 24 ديسمبر 2017.

9-توقيع اتفاق السلام يوم 20 يونيو، الجمعة 17 شعبان 1463 هـ 5 يونيو 2015، **العربية**، متاح على الرابط، http://www.alarabiya.net/ar/north-africa تاريخ الدخول، 5 جانفي 2018.

10- الجزائر هناك "فرص قوية" لحل سياسي لازمة مالي، **قناة المنار**، 10 جويلية 2012، متاح على الرابط،
www.archive.almanar.com.lb/article.php?id=267694 تاريخ الدخول، 16 مارس 2018.

11- حركة أزواد المتمردة توقع اتفاق السلام في مالي، 20يونيو/حزيران، **فرانس 24**، 5 اوت 2015، متاح على الرابط،
https://amp.france24.com/ar/20150605- تاريخ الدخول، 9 فيفري 2018.

12- حركة أنصار الدين، **موسوعة الجزيرة**، 2015/5/6، متاح على الرابط،
www.aljazeera.net/amp/encylopedia/movementsandparties20 14/2/12 تاريخ الدخول 22 فيفري 2018.

13- الحرب في مالي، متاح على الرابط،
www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/sec O4_doc_cvt.html . تاريخ الدخول، 26 جانفي 2018.

14- الحرب في مالي، متاح على الرابط،
www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/sec 02_doc_cvt.htm تاريخ الدخول، 2- جانفي 2081.

15- كونتاو إبراهيم، قراءة في النزاع المسلح المالي، **قراءات افريقية**، مؤسسة المنتدى الإسلامي، 22 فيفري 2017، متاح على الرابط،
www.qiraatafrican.com/hom/new/ تاريخ الدخول، 22 فيفري 2018.

16- لحياني عثمان، الجيش الجزائري يعيد انتشاره جنوبا: العين على مالي، **العربي الجديد**، 14نوفمبر 2017، متاح على الرابط، www.alaraby.co.uk/amp//politics .تاريخ الدخول، 31 ديسمبر 2017.

17- لحياني عثمان، اتفاق بين حكومة مالي و"الازواد" لوقف الاعتداءات، **العربية**، الخميس 1 جمادى الأولى 1436 هـ، 19 فبراير 2015 م، متاح على الرابط، https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2015/02/19/ تاريخ الدخول، 5 جانفي 2018.

18- محمد حسين احمد عبد الدايم، تاريخ القضية الازوادية وتطورها، **قراءات افريقية**، 22-2-2017، متاح على الرابط، www.qiraatafrican.com/hom/new/ .

19- مخلوف مريم، نظرية الدور في العلاقات الدولية، **الموسوعة السياسية**، 2017/06/03، متاح على الرابط، http://www.political-encylopedia.org/ تاريخ الدخول، 29 افريل 2018.

20- **المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير** "جواب سؤال"-الجزائر، الاثنين 12 نوفمبر 2012، متاح على الرابط، http://www.hizb-ut-tahrir.info/ar/ تاريخ الدخول، 20 افريل 2018.

21- معروف محمود، أزمة مالي بوابة المغرب للعودة للاتحاد الافريقي؟، **سويسرا بالعربي**، 12 فبراير 2013، متاح على الرابط، www.swissinfo.ch/aea/34955416/ تاريخ الدخول، 01 مارس 2018.

22- النجاب بشير، نظرية الدور ومفهومها، **الحوار المتمدن**، 2017/5/12، متاح على الرابط، http://www.m.ahewae.org/s.asp?aid=558434&=75&cid=0&u=&i=0&q= =تاريخ الدخول، 26 جانفي 2018.

23- **النهار**، كلينتون في الجزائر تبحث الوضع في مالي والجزائر لم تعلن انها ستشارك بأي شكل من الأشكال في التدخل العسكري، 2012/10/29، متوفر على الرابط: https://www.ennaharonline.com/ تاريخ الدخول، 27جوان 2018.

24- نظرية الدور، 11ابريل 2013، متوفر على الرابط،
http://dekadhom.ba7r.biz/t6-topic تاريخ الدخول، 6 فيفري 2018.

25- العنصر: المغرب يدعم التدخل الفرنسي في مالي "دون تحفظ"، **هسبريس**، 25 يناير 2013، متاح على الرابط،
https://m.hespress.com/polituque/71175.html تاريخ الدخول، 6 فيفري 2018.

26- عنبر مصطفى، ازمة مالي والوجود الفرنسي الاستعمار في شكله الجديد، **اليوم السابع**، 21 يناير 2013، متاح على الرابط،
www.m.yom7.com/story/2013/1/21/916057/ تاريخ الدخول، 24 ديسمبر 2017.

27- سكثيفيل قيش، تحرك المغرب في مالي، 14 كانون الثاني/يناير 2014، متاح على الرابط، www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/moroccos-move-in-mali تاريخ الدخول، 28 فيفري 2018.

28- **هيومن رايتس ووتش**، متاح على الرابط،
https://www.hrw.org/ar/world/report/2016/country-chapters/286340 تاريخ الدخول، 5 جانفي 2018.

29- ودادي محمد محمود، أوراق عن أزواد، **أوراق مسافر**، 28 يوليو 2012، متاح على الرابط، http://ewrag.blogspot.com/2012/06/blog-post.html تاريخ الدخول، 24 افريل 2018.

30- ولد جدو احمد، ازواد القضية المنسية بسبب التركيز على الإرهاب، **رصيف 22**، 10 جانفي 2016، متاح على الرابط،
www.raseef22.com/politics/2016/01/10/ تاريخ الدخول، 26 فيفري 2018.

31- ولد المختار إسحاق، الجزائر ترفض أي تدخل أجنبي في مالي، **أقلام**، 15-02-2012، متاع على الرابط:

http://www.aqlame.com/article7297.html .تاريخ الدخول، 26جوان2018.

فهرس الخرائط والملاحق

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المادة 51 ميثاق هيئة الأمم	58
02	قرار مجلس الامن 2056	65
03	قرار مجلس الامن 2071	72
04	قرار مجلس الامن 2085	77

فهرس الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
01	خريطة توضح إقليم ازواد	87
02	خريطة توضح الغارات الجوية الفرنسية	88

الفهرس

الفهرس

شكر وتقدير

إهداء

مقدمة 1-9

الفصل الأول: النزاع في مالي من النشأة الى التأزم والتعقد 11

المبحث الأول: نشأة وتطور النزاع في مالي 11

المطلب الأول: نشأة وتطور النزاع في مالي حتى 2011 11

المطلب الثاني: تطور النزاع في مالي بعد 2011 13

المبحث الثاني: أسباب وأطراف النزاع في مالي 17

المطلب الأول: أسباب النزاع في مالي 17

أولا: الأسباب الداخلية للنزاع في مالي 17

ثانيا: الاسباب الخارجية في النزاع المالي 18

المطلب الثاني: أطراف النزاع في مالي 19

أولا: الحركات المتمردة في شمال مالي 19

ثانيا: الجماعات الجهادية العابرة للحدود 21

المبحث الثالث: المواقف الدولية من النزاع في مالي 22

المطلب الأول: الموقف الفرنسي من النزاع في مالي 22

المطلب الثاني: الموقف المغربي من النزاع في مالي 25

المطلب الثالث: الموقف الجزائري من النزاع في مالي 27

المطلب الرابع: مواقف بقية الدول والهيئات المهتمة بالنزاع في مالي 28

خلاصة الفصل الأول: 31

الفصل الثاني: المقاربة الجزائرية لحل النزاع في مالي رهان الوساطة والمفاوضات 33

المبحث الأول: مبررات واهداف الوساطة الجزائرية لحل النزاع في مالي 33

المطلب الأول: مبررات الوساطة الجزائرية لحل النزاع في مالي 33

المطلب الثاني: اهداف الوساطة الجزائرية في حل النزاع المالي 36

المبحث الثاني: آليات الوساطة الجزائرية في حل النزاع المالي 38

المطلب الأول: الاحتواء وابعاد الخصم 38

المطلب الثاني: الجزائر ومبادرة تحقيق السلم في مالي منذ2012 40

المطلب الثالث: الحوار وعدم اقصاء الاطراف الاساسية في الازمة المالية 44

المبحث الثالث: فرص نجاح وتحديات الجزائر في تسوية النزاع المالي 49

المطلب الأول: فرص نجاح الجزائر في تسوية النزاع المالي 49

المطلب الثاني: تحديات الجزائر في تسوية النزاع المالي 50

خلاصة الفصل الثاني: 53

الخاتمة: 55

الملاحق 58

قائمة المصادر والمراجع 90

فهرس الملاحق والخرائط 101

الفهرس 103

الملخص

الملخص:

ومجمل القول ان سياقا معقدا كأزمة مالي المتجددة، وتعدد الأطراف الداخلية فيها والتدخل الأجنبي كفرنسا والاكواس، والدول الموافقة على التدخل العسكري الفرنسي، وظهور بوادر تقسيم دولة مالي لولا تدخل الوساطة الجزائرية والحلول دون ذلك والمحافظة على الوحدة الترابية لمالي، لكان الوضع أكثر تأزما ولو تعد حدود دولة مالي الى الدول المجاورة.

الكلمات المفتاحية:

الازمة، النزاع، الوساطة، الطوارق، أزواد.

Summary:

In sum that the context for a complex as a crisis financial renewable، the multiplicity of the Parties to the internal where foreign intervention such as France and ECOWAS، and approval of the military intervention French، the emergence of signs of the division of Mali، without the intervention of mediation and the Algerian and solutions without that the preservation of territorial integrity of Mali. Would have been the situation more strained even longer limits of Mali to the neighboring countries.

Key words:

The crisis، the conflict، mediation، Tuareg، Azawad.